الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

واقع وأهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية – استعراض تجارب بعض الدول مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (2001-2017)

من إعداد الطلبة:

- أحمد شريفي
- حمزة فرج
- محمد الصديق قدور

المشرف الرئيسي:

د.عبد الجليل شليق

المشرف المساعد:

د.عقبة عبد اللاوي

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
د.زكرياء بله باسي	أستاذ محاضر –أ–	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
د.عبد الجليل شليق	أستاذ محاضر– أ–	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
د. زكرياء مسعودي	أستاذ محاضر–أ–	عضوا ومناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

الموسم الجامعي: 2019/2018

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتحقق المقاصد والغايات نحمده حمدا يليق بوجه الكريم راجين منه عزّ وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساندنا وساعدنا على اتمام هذا العمل وعلى رأسهم الدكتور عقبه عبد اللاوي والدكتور شليق عبد الجليل اللذان لم يدخرا جهدا ولا وقتا لمساعدتنا في هذا البحث فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

كما نشكر اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن أمي الحبيبة

إلى من كان سندا في الحياة أبي العزيز

إلى كل اساتذتي الكرام

إلى الاخوة والأخوات . .

إلى رفقاء الدرب جميعًا . .

ننشدو معكم كلمات الشاعر" بشير المشردي"

إلى من أنارروا دروب الحياة إلى الوالدين . . . ويعجز حبري عن كتابة كل ماضي وأتِ

إلى رفقاء الدروب جميعا . . . إلى الاخوة و الأخوات

إلى بسمة في حدائق عطري . . . إلى وردة من رؤى البسمات

أزف إليكم تفاصيل حب وورد . . . وأغرق بالكلمات . .

حمزة، محمد الصديق،أحمد

الملخص

الملخص :

حاولنا من خلال هذه المذكرة الإجابة عن الاشكالية المطروحة والتي تمحورت حول ما مدى نجاح التنسيق بين الساسة المالية والنقدية في التأثير على المتغيرات الكلية والوصول إلى نتائج مقبولة، وذلك بالإعتماد على أدوات السياسة النقدية والمالية والبحث عن آليات التنسيق بينهما من خلال استخدام الادوات البحثية وارتكازا على البيانات والإحصائيات المتعلقة بجوانب الدراسة المتحصل عليها من الهيئات والمؤسسات الرسمية .

لقد تطرقنا في هذه الدراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2017) للوقوف على مدى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وتوصلنا إلى أن السياسة المالية لها أثر سلبيا على السياسة النقدية لعدة أساب أهمها لجوء الحكومة للإقتراض والحصول على تسبيقات من بنك الجزائر وهذا التصرف يعتبر تصرفا تضخميا ما ساهم في عرقلة عمل السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحيّة: السياسة المالية ، السياسة النقدية ، التنسيق بينهما، التضخم، الموازنة العامة، الجزائر .

Abstract:

In this note, we tried to answer the problem that was raised about the extent to which the coordination between the monetary and monetary politicians in influencing the macro variables and reaching acceptable results based on the tools of monetary and financial policy and the search for coordination mechanisms between them through the use of research tools and based on data And statistics on aspects of the study obtained from official bodies and institutions. In this study we discussed the situation of Algeria during the period (2001-2017) to find out the extent of coordination between fiscal and monetary policy and we concluded that the fiscal policy has a negative impact on monetary policy for several reasons, the most important of which is the government's recourse to borrow and obtain advances from the Bank of Algeria. Contributed to the obstruction of monetary policy.

Keywords: fiscal policy, monetary policy, coordination, inflation, public budget, Alger

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بيان المحتوى	الصفحة
إهـــــــداء	
كلمة شكـر وتقديــر	
الملخص	
فهرس المحتويات	I-I
فهرس الجداول والأشكال البيانية	
مقــدمة	أ – و
الفصل الأول الأدبيات النظرية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية	02-36
تمهيد	02
المبحث الأول: مقاربة نظرية حول السياسة المالية والنقدية	03
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	03
الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية	03
أولا: تعريف السياسة النقدية	03
ثانيا: أهداف السياسة النقدية	04
ثالثا: أدوات السياسة النقدية	04
1.الأدوات الكمية	04
1.1.سياسة معدل إعادة الخصم	04
2.1.سياسة السوق المفتوحة	05
3.1 سياسة معدل الاحتياط الاجباري	06
2.الأدوات الكيفية	06
1.2 سياسة تأطير القروض	06
2.2 سياسة الإنتقائية للقروض	07
رابعا: اتجاهات السياسة النقدية	07
المطلب الثاني: الملامح النظرية للسياسة المالية	08
الفرع الأول : ماهية السياسة المالية	08
أولا: تعريف السياسة المالية	08
ثانيا: وظائف السياسة المالية	09
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية	09
أولا: الوصول الى الاستقرار الاقتصادي	10

ثانيا: اعادة توزيع الدخل الوطني	10
ثالثا: تخصيص الموارد الاقتصادية	11
الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية	13
أولا: النفقات العامة	13
1.تعريف النفقات العامة	13
2. تقسيم النفقات العامة	13
1.2 التقسيمات النظرية للنفقات العامة	14
1.1.2 نفقات عادية ونفقات غير عادية	14
2.1.2 النفقات الجارية والنفقات الاستثنائية	14
3.1.2 النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية	14
2.2 التقسيمات العملية للنفقات العامة	15
1.2.2 التقسيم الوظيفي	15
2.2.2 التقسيم الإقتصادي	16
3.2.2 التقسيم الإداري	16
3.2 تقسيم النفقات العامة في الجزائر	16
1.3.2 نفقات التسيير	16
2.3.2 نفقات التجهيز	17
3.3.2 نفقات الإستثمار	17
3. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	17
1.3 أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني	17
2.3 أثر النفقات العامة على الاستهلاك	18
1.2.3 نفقات الإستهلاك الحكومي	18
2.2.3 نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافراد	18
4. أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل	19
ثانيا: الإرادات العامة	19
1.تعريف الإرادات العامة	19
2. مصادر الإرادات العامة	19
1.2 موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين)	19
2.2 الرسوم	19
3.2 الضرائب	20
1.3.2 أنواع الضرائب	20
1.1.3.2 الضرائب المباشرة	20
2.1.3.2 الضرائب الغير مباشرة	20

4.2 القروض العامة	20
5.2 الإصدار النقدي	21
ثالثا: الموازنة العامة	21
1.تعريف الموازنة العامة	21
1.1 الميزانية العامة توقع	21
2.1 الميزانية العامة اشارة	21
3.1 الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الإقتصادية والمالية	21
المبحث الثاني: ماهية التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية	23
المطلب الأول: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	23
الفرع الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	23
الفرع الثاني: اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية و النقدية	25
المطلب الثاني: أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية	25
الفرع الأول : الدمج بين السياستين المالية والنقدية	25
الفرع الثاني: آليات التكامل بين السياسيتين	26
الفرع الثالث: التداخل والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية وضرورات التنسيق	29
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني **تجارب بعض الدول في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية**	**78–38**
تمهيد	38
المبحث الأول: تجربة دولة نيوزيلندا	39
المطلب الأول: تجربة دولة نيوزيلندا	39
أولا: الترتيبات المؤسسية	39
1.استقلالية البنك المركزي	39
2.الحد من التعارف بين السياستين المالية و النقدية	41
3. وضع ضوابط على اقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي	42
4. التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الموازنة العامة	43
ثانيا: ترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ	44
1.تنسيق على المستوى اليومي	44
المطلب الثاني: تجربة جنوب شرق آسيا	45
أولا: أزمة شرق آسيا والسياسيات المالية والنقدية الانكماشية	45
المبحث الثاني: تجربة بعض الدول المتقدمة في تنسيق بين السياستين المالية والنقدية	48
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الامريكية	48
أولا: أزمة الكساد الكبير والتأصيل لتدخل الدولة عبر السياسة المالية	48

ثانيا: أزمة فقاعات الانترنت وخفض معدلات الفائدة	50
ثالثا: أزمة الرهون العقارية ومصيدة السيولة الكنزية	51
1.ضخ السيولة خطوة على طريق العلاج	51
2. مصيدة السيولة الكنزية والسياسة المالية والسياسة المالية التوسعية كمرحلة ثانية لحل الأزمة	52
المطلب الثاني: تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	56
أولا: الترتيبات المؤسسية في مجال التنسيق بين السياسيتين لدول الاتحاد النقدي الاوروبي	56
1.استقلالية البنك المركزي الأوروبي	56
2.الحد بين التعارض بين السياستين المالية والنقدية	59
3.وضع ضوابط على اقراض البنك المركزي الأوروبي المباشر لحكومات دول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي	61
4.التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الموازنة العامة	62
5.ترتيبات تتعلق بشكل علاقة بين المركز الأوروبي والسياسات المالية لحكومة دول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي	64
1.5 تشكيل لجان التنسيق	64
2.5 تحديد الجهة المنوط بها وظيفة ادارة الدين العام	65
ثانيا: الترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ	66
1.البرمجة النقدية	66
2. التنسيق على مستوى اليومي	66
المطلب الثالث: تجربة اليابان	69
أولا : أثر المتغيرات النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اليابان	69
1.تحليل التضخم ومدى استجابته للتغيرات النقدية والمالية	69
2. تحليل البطالة ومدى استجابته للتغيرات المالية والنقدية	71
3. تحليل النمو الاقتصادي ومدى استجابته للتغيرات المالية والنقدية	74
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: تجربة الجزائر في تنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال الفترة 2001–2017	**114–79**
تمهيد	80
المبحث الأول: فعالية بنك الجزائر في ادارة السياسة النقدية خلال الفترة (2001–2017)	81
المطلب الأول : ترتيبات تنفيذ السياسة النقدية	81
أولا استقلالية السلطة النقدية	81
1.تركيبة مجلس ادارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض	81
2.ادارة السياسة النقدية وأهدافها	82
المطلب الثاني : اصدار النقد وطرق اقتراض الحكومة من بنك الجزائر	83

أولا : القروض الغير مباشرة	83
ثانيا : التمويل المباشر	84
المطلب الثالث : استخدام ادوات السياسة النقدية	84
أولا: متطلبات الاحتياطي الالزامي	86
ثانيا: معدل اعادة الخصم	86
ثالثا: معدل فائدة الاقراض	87
المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية الحكومية خلال (2001-2017)	88
المطلب الاول: الترتيبات على مستوى السلطة المالية (توازن او عجز في الميزانية)	88
المطلب الثاني: مسببات عجز الميزانية في الجزائر	91
اولا:ملامح الموازنة العامة في الجزائر قبل الأزمة البترولية 2014	91
1.تطور الموازنة العامة ومكوناتها قبل الأزمة البترولية	91
2.خصائص الإنفاق العام وتمويله قبل الأزمة البترولية	92
ثانيا: تمويل عجز الموازنة العامة بعد الأزمة البترولية (الخيارات العراقيل)	94
1.الانتقال من سياسة التوسع إلى الانكماش	94
2.خيارات التمويل الانفاق العام في الجزائر في ضل الاوضاع الاقتصادية العالمية	98
2.1 ضبط وترشيد الانفاق العام	98
2.2 خيارات التمويل وامكانيات تفعيلها	99
2.2.1 احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية	99
2.2.2 السندات الحكومية	99
المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	101
المطلب الاول: تكوين الحكومة بالأسلوب الغير تضخمي لتمويل العجز المالي وخفض الدين العام	101
المطلب الثاني: تحليل مستوى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر وأثرها في المتغيرات السياسية للتوازن	105
الفرع الاول: أثر السياسة المالية في السياسة النقدية	105
الفرع الثاني: تأثير الدين العام في السياسة النقدية	108
الفرع الثالث: أثر سياسة سعر الصرف في سير السياسة النقدية	111
خلاصة	114
الخاتمة	118-116

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01.01	يوضح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية	22
01.02	تطور بعض المؤشرات الكلية الرئيسية في اتحاد النقد الأوروبي	68
02.02	معدلات التضخم في اليابان خلال الفترة (1985-2005)	70
03.02	حجم البطالة ومعدلاتها في اليابان خلال الفترة (1985-2005)	73
04.02	معدلات النمو السنوية والمركبة في(GDP) بالأسعار الجارية والحقيقية في اليابان خلال الفترة(1985-2005)	77
01.03	تطور أهداف السياسة النقدية النهائية حسب التشريع خلال الفترة (1990-2012)	82
02.03	تطور استخدام معدل فائدة الإقراض، معدل إعادة الخصم،المعدل الإحتياطي الإلزامي خلال الفترة (2001 -2017)	85
03.03	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2003-2017)	89
04.03	يوضح تحصيل الإيرادات للسنوات (2015-2016-2017)	95
05.03	توزيع النفقات حسب القطاعات للسنوات (2016-2017)	96
06.03	تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2001-2017)	104
07.03	تطور هيكل الطلب المحلي الكلي في الجزائر (2001-2017)	107
08.03	اتجاهات الدين العام الداخلي (2001-2017)	108
09.03	وضعية بنك الجزائر في الفترة (2001-2017)	110
10.03	توليفة سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة للاقراض(1990-2017)	112

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01.01	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	10
02.01	التداخل والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية	30
03.01	عملية مزج السياستين المالية والنقدية في ضوء معيار (IS-LM)	32
01.02	السياسة النقدية التوسعية: اثر ضخ السيولة وانتهاج مصيدة السيولة الكنزية على الاقتصاد	54
02.02	اتجاهات التضخم في اليابان خلال الفترة (1985-2005)	71
03.02	اتجاهات نمو GDP الاسمي والحقيقي لليابان خلال الفترة (1985-2005)	75
01.03	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (2003-2017)	91
02.03	توزيع مخصصات البرنامج التكملي لدعم النمو(2005-2009)	93
03.03	تطور معدل الكتلة الاجرية والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)	105

المقدمة

المقدمة

يُمثل الارتفاع في المستوى العام في الأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وعجز في ميزان المدفوعات في مختلف البلدان متقدمة كانت أو نامية خطر حقيقيا على استقرار اقتصادها، ولذا فإن مسالة علاجها أصبحت ضرورة حتمية وغاية جميع البلدان المختلفة من خلال تبنيها أدوات السياسة الاقتصادية حيث ترى هذه الاخيرة والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى درجة أصبح أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية فيها مرتبط بشكل كبير وواضح بأداء السياسة النقدية والمالية ومكانتها في هذه البلدان.

ولقد احتلت كل من السياسة المالية والنقدية والمالية مكانة هامة في الابحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة سواء على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية التي أعدتها جزءا من برامجها الاصلاحية أو على مستوى الباحثين و لم يكن الاهتمام بهذه السياستين بنمط محدد سواء على المجال النظري أو التطبيقي .فبعد أن كانت السياسة النقدية أداة وسيطة للسياسة الاقتصادية في أول تصدي عبر النظرية الاقتصادية واكتسابها الأهمية البالغة في تحقيق الاستقرار السعري والحفاظ على العملة المحلية والتحكم في السوق النقدية .

فسوف تستخدم ما هو متاح لديها من أدوات نقدية لتحقيق الهدف المنشود إلا أن الوصول إلى مثل هذه الأهداف قد تتم مع بعض من أهداف السياسة المالية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والتوظيف وتخفيض تكاليف الديون العامة داخليا وخارجيا وذلك نظرا للأثار المتبادلة لكل سياسة على أهداف السياسة الأخرى ما يفسر وجود محصلة لكلتا السياستين أقل من المرغوب فيه ما يؤدي إلى آثار سلبية في الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي .

إن عملية التنسيق بين السياستين أصبح أمرا ضروريا ويُعزى ذلك إلى تلافي التضارب والتعارض في أغلب الأحيان بين أهداف السياسة المالية والنقدية الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الجهود والموارد دون فائدة محققة جعل منها قضية مهمة لدى صانعي القرار الاقتصادي ومحل دراسة من قبل الباحثين، حيث تتضح أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال الحد من الاقتراض الحكومي المباشر لأغراض تمويل النفقات

الحكومية ودرء الهيمنة المالية الحكومية على البنك المركزي ، ولقد جاء قانون النقد والقرض 90-10 بأوامر في الجزائر بتكييف العلاقة بين الحكومة الممثل للسياسة المالية والبنك المركزي الممثل للسياسة النقدية.

لذا حاولت الجزائر ممثلة في الحكومة وبنكها المركزي من خلال تنفيذ جملة من السياسات المالية والنقدية في ظل توجهات الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001 الذي انتهجت الجزائر فيه البرامج التنموية والاستثمارية التي سطرتها ونفذتها الحكومة طيلة الفترة 2001-2017 في الجزائر للسعي الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي .

1. المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح وأهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017؟

2. الأسئلة الفرعية: من التساؤل الرئيسي السابق يُمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية:

❶ هل تنفيذ آليات التشغيل والترتيبات المؤسسية للسياستين النقدية والمالية في الجزائر كاملا لنجاح هاته السياستين ؟

❷ هل كان للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر كفاءة وفعالية في التأثير على بعض المتغيرات الكلية ؟

❸ ماهو أثر السياسة المالية في السياسة النقدية في الجزائر ؟

3. فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

❶ ان تنفيذ آليات التشغيل والترتيبات المؤسسية للسياستين النقدية والمالية لم يكن كاملا.

❷ انتهاج سياسة مالية توسعية أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة في الجزائر مما كان سببا في تراجع معدلات النمو الاقتصادي،.

❸ إن تزايد حجم النفقات العامة أدى إلى عرقلة عمل السياسة النقدية المتمثلة في ضبط الأسعار والسيطرة في التوسع النقدي، وهذا ما يفسر تأثير السياسة المالية على النقدية سلبا.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص والإرادة الشخصية في دراسته، بالإضافة إلى تحفيز المشرف على اختيار هذا الموضوع.
- الاهتمام المتزايد بالدراسة السياسة الاقتصادية .
- قناعتنا الخاصة بالقيمة المتميزة والأهمية الاستراتجية التي تكتسبها عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والعمل على ايجاد آليات للتنسيق والمواءمة بينهما لتجنب أي صدمات مستقبلا.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

❶ **أهداف الدراسة:** يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودور في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية
- تحديد إلى أي مدى تتأثر السياسة المالية على النقدية
- المساهمة في اثراء المكتبة العلمية بهذه الموضوعات

❷ **أهمية الدراسة:** تمّ تنـــــاول موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك للاعتبارات الآتية:

- المكانة والأهمية التي تحتلها كل من السياسة النقدية والمالية في القضايا الاقتصادية.
- حاجة الدول النامية لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها وإيضاح المكاسب التي تجنيها من تطبيق آليات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية والمواءمة بينهما لتجنب الصدمات مستقبلا.
- حاجة الدولة للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية للتأثير على المتغيرات الكلية وذلك للوصول إلى الأهداف المرجوة.

6. الإطار الزماني والمكاني:

تلقي هذه الدراسة الضوء حول التنسيق بين السياسة المالية والنقدية مع الوقوف على تجارب بعض الدول – والإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

7. المنهج والأدوات المستخدمة: بما تُمليه متطلبات البحث العلمي، وتباعا لما تناولناه ضمن الدراسة كانت الحاجة ضرورية لإعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية من أهمها:

❶ **المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمهـــا. وكان حضوره متعدد المواطن، لاعتبار أنّنا ملزمين بوصـــف شـــامل لكل متغير يتضمنه البـــحث، منه مثلاً استعراض «الإطار النظري» سواء بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالسياسة النقدية أو ما تعلق السياسة المالية والتنسيق بينهما.

❷ **المنهج التحليلي:** أو ما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، وذلك للتحليل.

8. صعوبات الدراسة: خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها تأثيرا، ما تعلق بشق الدراسة التطبيقية، خاصة الجانب المتعلق باستخلاص البيانات والإحصائيات.

9. الدراسات السابقة:

❶. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "عبد الجليل شليق الموسومة بالتنسيق بين السياســـتين الماليـــة والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2014"

تهدف هذه الدراسة دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية الى ضبط المؤشرات الكلية لمنظومة التـــوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الادوات البحثية المتاحة وذلك لتقييم عملية التنسيق استنادا على مقاربة قياســـية بنموذج جهاز الانحدار الذاتي VAR في الفترة (1980-2014) .

وكذا تقييمه ارتكازا على مدى استفاء الترتيبات المؤسسية في الجزائر في الفتـــرة (1990–2014) ولـــق ظهر واضحا عدم كفاءة السياستين المالية والنقدية في تحقيق توازن المنظومة الاقتصـــادية في اغلـــب ســـنوات الدراسة وكذا عدم حضور حزمة الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق كاملة في الاقتصاد الوطني الجزائري مهما كان حسب في تراجع دور السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وغياب عملية التنسيق بين الهيئتين المالية والنقدية.

❷بحث لـــ "عمروش شريف" موسم بـــ:"طبيعة العلاقة بين السياســـتين الماليـــة والنقديـــة في الاقتصـــاد الجزائري، 2016"

هدفت الدراسة الى تحديد مفهوم طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر، وتوضيح الاثـــار المتبادلة بين هذه السياسات من اجل ادراك الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، مثل زيادة معـــدلات النمـــو

والتشغيل وتخفيض معدل التضخم، نظرا لأن انفصال كل من السلطات النقدية والمالية عن بعضهما وقت وضع السياسات تبعا لأهداف كل منهما، من شأنه أين يأتي بأثار عكسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، وعلى التضخم كظاهرة خطيرة بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة الى أن عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تتم بدون وجود اطار مؤسسي وتشريعي يحكم العلاقة بين السلطتين المالية والنقدية، حيث أن معظم القوانين والتشريعات لا تنص على الزامية تطبيق العمليات التي قد تؤدي الى وجود تنسيق بين السياستين.

لكن هذه الدراسة غيبت موضوع المؤشرات الاقتصادية الاخرى واقتصر الباحث في بحثه على تناول موضوع التضخم والعجز الموازني، وهذا ما سوف تكمله دراستنا من خلال التطرق الى دراسة باقي المؤشرات الاقتصادية الاخرى كالنمو الاقتصادي والبطالة .

❸.بحث لـ: "محمد بلعيدي" بعنوان: "واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر (2001-2011)"، 2012

حيث هدفت الدراسة الى البحث عن مسؤولية عجز الميزانية عن ارتفاع الأساس النقدي والتضخم في الجزائر، وهذا في ظل أهداف الحكومة بزيادة الناتج والتوظيف، كما بين وضعية الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2001-2011)، حيث سجلت عجزا ظل يتزايد سنة بعد سنة، نشأ أساسا عن استمرار ارتفاع النفقات العامة . فضلا عن ذلك يمثل عجز الموازنة العامة أداة للسياسة المالية، كما يتمتع بدور مؤثر في العلاقة القائمة بين الحكومة وبنك الجزائر، ومن القضايا التي تثير قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية .

اقتصر الباحث في تناوله للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على موضوع العجز المالي للخزينة العمومية واثارة اشكالية العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في ظل وجود عجز مالي للخزينة العمومية الجزائرية، لكن ما سنضفيه في دراستنا هو اثارة موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل الاختلالات الاقتصادية الكلية من بطالة وتضخم وعجز مالي للخزينة العمومية وكذا تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

❹.**بحث منشور لـــ:" منى كمال" موسوم بـــ التحقق من أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية علـــى الاهداف الاقتصادية** باستخدام نموذج قياسي، نوفمبر 2010 .

هدف البحث الى تقدير نموذج قياسي باستخدام بيانات مجمعة لخمسة دول صـــناعية هـــي: (المملكـــة المتحدة، نيوزيلندا، كندا، الولايات المتحدة الامريكية، أستراليا) للتحقق من أثر التنسيق بين السياســـتين الماليـــة والنقدية على أهداف الاقتصاد الكلي .وتتسم تللك الدول بتوافر الترتيبات المؤسسية اللازمة لنجـــاح التنســـيق بين السياستين المالية والنقدية وبخبرتها الطويلة نسبيا في تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، واتصاف اسواقها المالية بدرجة كبيرة من التطور والعمق المالي، ونجاحها في الأخذ باستراتيجية لإدارة الدين العام تتسم بالكفـــاءة، الأمر الذي أسهم في الحد من العجز المالي وخفض الدين الحكومي .

وقد اوضحت الدراسة نتائج تقدير النموذج *باستخدام طريقة SUR لتفادي مشكلة اختلاف التباين ومشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء العشوائية *تحقق عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في هذه الدول في اطار استهداف التضخم الذي اسهم في منح الاستقلالية للبنوك المركزية

10. محتوى البحث:

تم الاعتماد على المنهجية **المعتمدة** للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية حول السياسة المالية والنقدية والتنسيق بينهما ، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول مقاربة نظرية حول السياسة المالية والنقدية، أما المبحث الثاني فعنونّاه ماهية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ليوضح العلاقة بين السياسة المالية والنقدية ،

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة تجارب بعض الدول النامية والمتقدمة في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه تجارب بعض الدول النامية في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وفي المبحث الثاني تناولنا تجارب بعض الدول المتقدمة في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

أما الفصل الثالث فلقد تناولنا فيه دراسة حالة الجزائر في التنسيق بين السياسة المالية والنقدية خلال الفترة (2001-2017)، حيث قسمناه إلى ثلاث بحوث ابتداء بفعالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه فاعلية إدارة السياسة المالية الحكومية نهاية بالمبحث الثالث درسنا فيه التنسيق بين السياستين وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تمهيد

تعبر السياسة الاقتصادية عن السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية والسياسة المالية والنقدية.هاتين السياستين الاخيرتين من اهم الركائز التي تستعملها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لعلاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي باستخدام ادواتها المتعددة للتأثير على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

لقد تعددت المفاهيم والآراء والأفكار حول السياسة المالية والنقدية .فاذا كانت السياسة النقدية تعد عنصرا اساسيا في السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بكمية النقود واسعار الفائدة فان السياسة المالية هي الاخرى تشتمل النفقات والإيرادات الحكومية وتكون مسؤولة عن توفير السلع والخدمات.

لقد اهتمت الدول الصناعية والناشئة على حد سواء بقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ويُعزى ذلك الى التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في العقود الأخيرة ولمعرفة آليات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كان لزاما علينا الوقوف على مفاهيم وأهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وهذا ما تم ادراجه في الفصل الأول ضمن المبحثين التاليين.

المبحث الأول: مقاربة نظرية حول السياسة المالية والنقدية.

المبحث الثاني: ماهية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

.

المبحث الأول

مقاربة نظرية حول السياسة المالية والنقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، حيث أخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم للممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية

أولا. تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.[1]

تعرف أيضا بأنها الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية.

كما تعرف أيضا على أنها السياسات والإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى النتائج والأسعار عن طريق عرض النقود ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها على حجم الإنفاق (الاستهلاكي والاستثمار) وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغيير بعرض النقود.[2]

من خلال التعريفات السالفة الذكر تعتبر السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف من بينها ضبط عرض النقود معالجة الاختلالات الاقتصادية، تنظيم السيولة وإدارة الائتمان.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الوطنية، الرياض، 2000، ص: 445.

[2] فايز بن إبراهيم الحبيب، **مبتدئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الرابعة، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2017، ص: 112.

ثانيا. أهداف السياسة النقدية

تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف معينة منها المحافظة على معدل نمو مرتفع للدخل قابل للإستمرار أو استقرار الأسعار، كما يمكن حصر أهداف السياسة النقدية في البلدان العربية من خلال التعرف على الأغراض المنصوص عليها في تلك التشريعات والتي تشمل الآتي:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- تحقيق التوازن الداخلي الخارجي.

وهناك فروق في أهداف السياسة النقدية في الدول الصناعية والدول النامية. حيث ينحصر الهدف في الدول الصناعية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واحتواء التضخم بينهما تتوسع تلك الأهداف في الدول النامية لتشمل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق عدالة التوزيع.[1]

ثالثا. أدوات السياسة النقدية

1. الأدوات الكمية

1.1 سياسة معدل إعادة الخصم :[2]

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[3]، ويعرف معدل إعادة الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة

[1] أماني الحاج محمد نصر، المهدي مرسى الطاهر موسى، **فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة 1990–2012**، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، 2015، ص: 147.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرن 2005، ص35 ، ص: 87.

[3] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي ، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، ص:397 .

خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة [1]، ويعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وان خصمتها لغير[2]، يعتبر من أقدم الأدوات التي تلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839 [3]، في انجلترا أولا، ثم فرنسا سنة 1857، وفي الوليات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر في سنة 1972، وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها وباعتبار معدل إعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار، حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين أساسيتين :

سقف إعادة الخصم وسعر إعادة الخصم فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الرسم دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر .

2.1 سياسة السوق المفتوحة :[4]

يقصد بالسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تحفيظ أو زيادة حجم الكتلة النقدية [5]، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة،لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك انجلترا سنة 1931، ثم عقبتها فرنسا سنة 1938 [6] .

فإذا نزل البنك المركزي بائعا لبعض الأصول المالية والتجارية، فانه يهدف من وراء ذلك ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض،أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا إن ينزل إلى السوق مشتريا لهذه الأصول ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، ويمكن

[1] مفيد عبد اللاوي – **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية** – مطبعة مزوار ، الوادي، الجزائر ، 2007 ، ص:64 .

[2] سليمان مجدي **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،2002 ،ص :107 .

[3] بالعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص:122 .

[4] قدي عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 90 .

[5] بالعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 125 .

[6] كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، ط 3 ، مطبعة جامعة دمشق، 1968، ص: 364 .

أن نبين الأثر الكمي والسعري لسياسة السوق المفتوحة فالأثر الأول يتمثل في انه عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية فانه تكون هناك زيادة في السيولة والعكس بالعكس وهذا التأثير على حجم السيولة بدوره يؤثر على كمية النقود عن طريق مضاعف النقد، أما الأثر السعري يكون عندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأصول المالية، وفي نفس الوقت إلى إحداث تغييرات في أسعار توازن السوق، فعندما يقوم ببيع السندات مثلا فهو يقوم بإحداث تخفيض في أسعارها وفي المقابل إذا اشتري فان أسعار السندات سوف ترتفع .

3.1 سياسة معدل الاحتياطي الإجباري :

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة ، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل التي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين ،و أول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 [1]،و لم يبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المدعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية في ما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد .

2. الأدوات الكيفية (المباشرة للسياسة النقدية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدواة كيفية لتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع تمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لأخر بمعنى أخر تهدف هذه الأدوات الكيفية إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجلات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى والتي تتمثل في: سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض .

1.2 سياسة تأطير القروض :[2]

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقروض بل إضافة الشروط

[1] العصار رشاد ،الحلبي رياض ،**النقود والبنوك** ،عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص:157.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 80 .

التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم، واستخدم في انجلترا وفي أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان .

يقوم البنك المركزي لهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخّم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن إن تتعلق بمعيار اجل القرض، أما في حالات التضخّم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية[1]، فيوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدام هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948، كما كانت تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض، وهذا يعود إلى مـــا يلي :

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم جراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد .
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد ضابطا كمياً بل نوعياً.

2.2 السياسة الانتقائية للقرض :

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى وعدة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى أخر[2]، والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

رابعا: اتجاهات السياسة النقدية

هناك اتجاهان للسياسة النقدية وهما:[3]

[1] فتح الله ولعو، **الاقتصاد السياسي – توزيع المداخيل النقود والائتمان** – بيروت، دار الحداثة ، 1987، ص :421 .

[2] بعلي الشريف، مرجع سبق ذكره ، ص: 58 .

[3] محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000–2010**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص: 97.

❶ **الإتجاه التوسعي:** ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة عن طريق زيادة المعروض النقدي من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك زيادة في الضغوط التضخمية وكذا تدهور في الحساب الخارجي وذلك نتيجة زيادة المداخيل التي يخصص جزء منها لاستهلاك المستوردات.

❷ **الاتجاه الانكماشي:** ويسمى بالسياسة النقدية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي، وهذا عن طريق تخفيض المعروض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.

المطلب الثاني: الملامح النظرية للسياسة المالية

الفرع الأول: ماهية السياسة المالية

أولا: تعريف السياسة المالية

تعرف على أنها سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية، والضرائب، والإقراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الأسعار وما إلى ذلك[1] .

تعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني [2] .

كما يمكن تعريفها أيضا على انها أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري، والمتمثلة في : استقرار الأسعار، التشغيل، نمو الناتج المحلي الإجمالي التوازن الخارجي[3] .

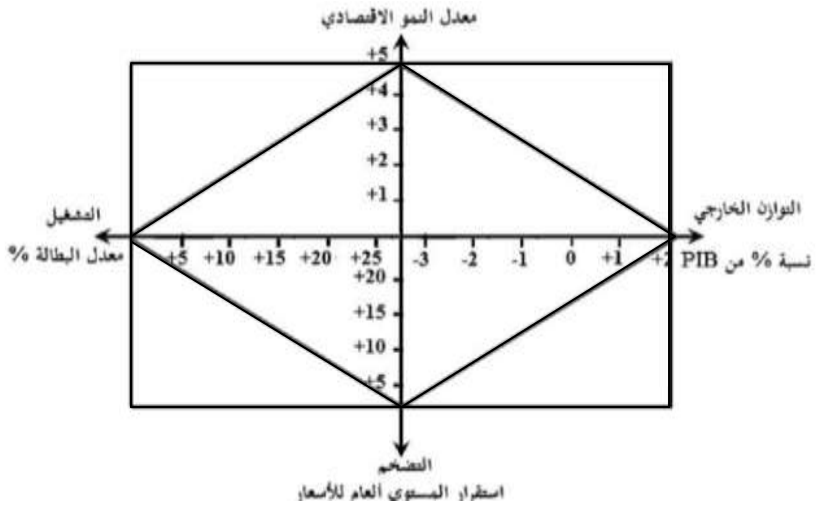
---

[1] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصرن 1998، ص 17 .

[2] عبد المالك عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر ، 2003، ص 43 .

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره 2005، ص35.

الشكل رقم: (1-1) رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



المصدر: محمد راتول وصلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص،92.

ثانيا : وظائف السياسة المالية :

❶ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ، فلا يجوز أن يبقي عنصر إنتاجي معطل . وهذا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي استقرار الوضع الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي للدولة.

❷ إعادة توزيع الدخل والثروة .

❸ المحافظة على مستوى الدخول والعمل على زيادتها .

❹ تحقيق التنمية الاقتصادية .

❺ المحافظة على قيمة النقود ، من خلال إجراءات مالية ، كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار .

الفرع الثاني : أهداف السياسة المالية .

عند قيام الحكومة بإعداد السياسات الإقتصادية فإنها تحرص على تحديد أهدافها بدقة ، والسياسة المالية كأحد أهم السياسات الإقتصادية لها هي الأخرى أهدافها التي يتم الوصول إليها عن طريق أدوات محددة ، ويمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في ما يلي :

أولا : الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .

يكون الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل الذي ينصرف إلى استعمال كل عوامل الإنتاج ، والتي من بينها طبعا العمل مع التحكم في معدل التضخم ، وهذا الأخير يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية .[1]

- ✓ حالة عجز الطلب الكلي
- ✓ حالة ارتفاع الطلب الكلي
- ✓ رفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب
- ✓ تخفيض حجم الإنفاق العام .

ثانيا : إعادة توزيع الدخل الوطني.

يتحدد توزيع الدخل الوطني في أبسط صورة عن طريق بيع عناصر انتاج في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية . فعندما يقوم رجال الأعمال بالإنتاج فإنهم يستخدموا في ذلك عناصر الإنتاج المختلفة ، ولما كانت هذه العناصر انتاجية يمتلكها أفراد المجتمع فإن على المنتجين أن يعبروا عن حاجاتهم لاستخدام هذه العناصر في صورة الطلب عليها ، كما لابد للأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم ورغباتهم أن يحصلوا على دخول نقدية ولا سبيل إلى ذلك إلا بعرض هذه العناصر ، وهكذا يلتقي العرض والطلب على هذه العناصر الإنتاجية بمختلف أنواعها . ووفقا لاختلاف درجات المرونة لكل منحنى من منحنيات الطلب والعرض وذلك لكل عنصر من عناصر الإنتاج ودرجات التنافسية ...إلخ يتحدد سعر كل وحدة من هذه العناصر ، وعليه فدخل الفرد يتوقف على عاملين : سعر وحدة عوامل الإنتاج الذي تم تحديده في السوق وما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من هذه العوامل .

كما يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل من أهمها : توزيع المواهب والملكات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها ، توافر الفرص ، توزيع الثروة في المجتمع ، قوانين الميراث ، أنماط الزواج ، العادات الطبقية ، العادات الادخارية ، مرونة منحنيات العرض والطلب ودرجات المنافسة ومدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات .

[1] د.عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص : 37

وبذلك يجب أن نفرق بين توزيع الدخل وإعادة توزيعه ، ذلك أن توزيع الدخل هو مكافئة عوامل الإنتاج أو ما يطلق عليه بالتوزيع الأولي ، أما إعادة توزيع الدخل فهي تلك التعديلات التي تجري على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن السوق كثيرا ما تخفق في الوصول إلى ذلك التوزيع الأمثل ، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي الياباني " Kuznets" حيث بين أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية الاقتصادية .[1]

وبذلك فإن السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل ، حيث أنها تقلل من إحتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها . فمن خلال طبيعة التصميم الذي ترسمه الدولة لتوزيع الميزانيات ونسب صرفها على بنود الإنفاق المختلفة ، نستطيع التعرف فيما إذا كانت الدولة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل أم لا ، فإذا تخصصت السياسة المالية لهذه الدولة تخصيص حصة كبيرة من الموارد العامة لإنفاقها على مشروعات استعراضية أو خدمات كمالية تتمتع بها الفئات غير الفقيرة من المجتمع فإن العدل الاجتماعي سيتعرض للإساءة ، والأمر ذاته بالنسبة للأعباء الضريبية حيث إذا وقعت غالبية التبعات والأعباء الضريبية على الفقراء (نظام ضريبي غير عادل) ، دون موازنتها بتغييرات ضريبية أخرى

فإن ذلك أيضا سيضعف من العدل الاجتماعي ويزيد من اتساع الهوة بين الطبقتين ، الغنية والفقيرة .[2]

ثالثا : تخصيص الموارد الاقتصادية .

إن المقصود من تخصيص الموارد الاقتصادية هو تلك العملية التي يتمخض عنها توزيع الموارد المادية والبشرية بين إفراد أو الحاجات المختلفة ، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات :

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك .

[1] لوزيان عبد الباسط ، عزوز علي ، **التجربة التنموية الكورية** " الدروس والعبر المستفادة " ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية " في اطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج " ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 05/04 توفمبر 2006 ، ص : 07

[2] تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002 ، منشور على الموقع الالكتروني التالي :

http://www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-4.htm page consultée le 15/02/2005 .

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص .
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الاقتصادي .[1]

وبهذا فإن تدخل الدولة فعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخداماتها المثلى أصبح أمرا ضروريا ويتمثل في دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات انتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية ، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز .
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية ، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكه بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية مناسبة كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائل لهذه السلعة .

وهناك بعض اجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها ما يلي : [2]

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة .
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية .
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها .
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة .
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية لاقتصاد .

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)** ، مجموعة النيل ، الطبعة الأولى ،2003 ، ص : 45

[2] د.دراوسي ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994–2004** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية) ، الجزائر ص :86

الفرع الثالث :أدوات السياسة المالية .

لقد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أنَّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى .

أولا : النفقات العامة .

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على عناصرها و كذا تقسيماتها و أخيرا الآثار المترتبة عليها :

1. تعريف النفقة العامة : النفقة العامة هي "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم العامة و يستلزم لأداء هذه الخدمات أنفاق من جانب الحكومة "[1]، بتعبير أخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة " [2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة و المتمثلة في العناصر التالية :

أنفاق مبلغ من النقود : أي أنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع و الخدمات الضرورية للمصلحة العامة ،وعليه فالأعمال الغير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة .

قيام شخص عام بالأنفاق:فلا يعتبر من قبيل النفقات التي يقوم بها الإفراد أو المشروعات الخاصة ، حتى ولو كأن هدفها تحقيق نفع عام مثلا التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد .

2. تقسيم النفقات العامة : من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية ، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها و ظروفها و درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

[1] عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة والسياسات المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000، ص 41.

[2] سوزي عدلي ناشد ، **المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص : 27

1.2 التقسيمات النظرية للنفقات العامة

1.1.2. نفقات عادية و نفقات غير عادية : العادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب ،مداخيل أملاك الدولة) و هي تلك التي تمول من إيرادات غير عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل : مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة ، و الغير عادية (القروض)و لا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل نفقات أنشاء الطرق و نفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية .

إذا كأن هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة اقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (عادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الأنفاق الحكومي ، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 01/8 من القانون رقم 84 -17 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل و المتمم إذ ينص على أنه "لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة" . [1]

2.1.2 . النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية : النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات الأزمة لتسيير المرافق العامة و تتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة، و يمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية .

النفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ، و يمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية و كل النفقات الرأسمالية و كذا اقل النفقات التي تنفق من اجل زيادة المخزون من السلع .[2]

3.1.2. النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية : ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات و أثمان المواد و التوريدات و مهمات الأزمة لتسيير المرافق العامة التقليدية و الحديثة .

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة فالأنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها ،

[1] اعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص :40

[2] السيد عبد المولى ، **المالية العامة** ، دراسة للاقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1978 ، ص : 49

فالدولة هنا تحصل على مقابل للأنفاق كما تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد .

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل .

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد و بمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع و خدمات من المستفيدين منها ،ومن ثم فأنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي و المعاشات أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل و بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات .

و هناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بالتقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الايجابية و النفقات السلبية (مثل النفقات العسكرية) و النفقات المحايدة .[1]

2.2 التقسيمات العملية للنفقات العامة : من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المالية ، و يندرج تحت هذا التقسيم ما يلي:

1.2.2 التقسيم الوظيفي : يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف و إنتاجية القطاع الخاص و بعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الأنفاق العام وفقا للتكلفة ،هذا الأسلوب

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص : 42

لـه مزايـا منهـا معرفـة مصـاريف و إنتاجيـة إدارات الدولـة المختلفـة ، التعـرف علـى وظـائف و تقـدير النفقـة المحـددة لكـل وظيفـة إلى جانـب المسـاعدة علـى اتخـاذ القـرار الصـائب و إمكانيـة الرقابـة السـريعة إمـا عيـب هـذه الطريقـة فـتكمن في أن الوظيفـة في الحكومـة تـؤثر علـى بـاقي الوظـائف و تتـأثر بهـا و بالتـالي تـؤثر علـى جميع إدارات الدولة .

2.2.2 التقسـيم الاقتصـادي : يـتم الاعتمـاد حسـب هـذا التقسـيم علـى الأعمـال و المهـام المختلفـة الـتي تمارسـها دوائـر الدولـة شـريطة توزيعهـا حسـب القطاعـات الاقتصـادية (زراعة،سياحة،صـناعة)ويؤخـذ بالحسـبان نفقـات الـدوائر الحكوميـة و نفقـات التجهيـز الـتي تزيـد مـن الـدخل القـومي ونفقـات التوزيـع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية و مساعدات اقتصادية).

3.2.2 التقسـيم الإداري : يـتم التقسـيم علـى أسـاس الإدارات الحكوميـة الـتي تقـوم بعمليـة الأنفـاق مثـل الـوزارات والهيئـات و المؤسسـات العامـة ضـمن العمـل الـوظيفي لكـل دائـرة ، و بعـد ذلـك يـتم التقسـيم داخـل كـل وحـدة إداريـة الأقـل في التنظـيم الإداري والأصـغر فالأصـغر والأسـلوب المتبـع أن تصـنف النفقـات إلى جاريـة ورأسماليـة وقـد نجـد الموازنـات الاسـتثنائية وملحـق الموازنات،لهـذا الأسـلوب عـدة مزايـا منهـا سـهولة المراقبـة علـى حسـن اسـتخدام المـال العـام وسـهولة اتخـاذ القـرار في تحديـد حجـم الإنفـاق والإعـداد للنفقـات العامـة في الموازنـات المقبلـة. أمـا عيـوب هـذا الأسـلوب فـتكمن في صـعوبة حصـر كلفـة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.[1]

3.2 تقسـيم النفقـات العامـة فـي الجزائـر: لقـد تم في الجزائـر تقسـيم النفقـات العامـة وفـق قـانون الماليـة 1983 م. إلى ثـلاث أقسـام يضـم القسـم الأول والثـاني نفقـات التسـيير والتجهيـز ويخـص القسـم الثالث لميزانية الاستثمارات .

1.3.2 نفقات التسيير: وهي تضم أربعة أبواب وهي :

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات .
- ✓ مخصصات السلطات العمومية .
- ✓ النفقـات الخاصـة بوسـائل المصـالح أو مـا يعـبر عنـه بالتقسـيمات العلميـة بالنفقـات الدوريـة كمرتبـات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق .

[1] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص : 125 .

- ✓ التدخلات العمومية .

2.3.2 نفقات التجهيز : وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل السكان.

3.3.2نفقات الاستثمار : وهي ضمن بابين:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري .
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.[1]

3. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة [2]

تبدو أهمية دراسة أثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغاضا دقيقة وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة،متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واع وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدف من أهداف السياسة الاقتصادية وأهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعة عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني.

1.3. أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني :تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها،وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينها تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

[1] عبد المجيد قدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص-ص : 179-180 .

[2] محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة** : (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 100

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية .

في الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني .

2.3. أثر النفقات العامة على الاستهلاك :تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أومن خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة.

1.2.3 نفقات الإستهلاك الحكومي: يقصد بنفقات الإستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات ....إلخ.

يرى البعض من الإقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة فعوض من قيام الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع أو الخدمات ، فإنها تقوم بمنحها إليهم وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تأثر على حجم الإستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه وبين مدى الحرية التي كان يسمح فيها لهؤلاء بممارستها في اختيار السلع والخدمات لأنفسهم .

2.2.3 نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد : من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين) .

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات .

تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي . ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف .[1]

4. أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل : لما كانت بعض الخدمات تنتفع بها الطبقة الغنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخول الصغيرة،وقد يدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها فإن الفقراء وإن كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الأغنياء ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء .[2]

ثانيا. الإيرادات العامة .

1. تعريف الايرادات العامة : يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل على الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .[3]

2. مصادر الإيرادات العامة

1.2 موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أ، أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون مالكا للدولة .

2.2 الرسوم : يعرف بصفة عامة بأنه " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو إلى لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم " ومن ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد .[4]

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 124-125

[2] نفس المرجع أعلاه ، ص : 103

[3] نفس المرجع أعلاه ، ص : 115.

[4] رفعت المحجوب ، **المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة** ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975 ، ص : 181

3.2 الضـرائب : تعـرف الضـريبة علـى أنهـا " اقتطـاع نقـدي جـبري تفرضـه الدولـة علـى المكلفـين وفقـا لقـدراتهم بطريقـة نهائيـة وبـلا مقابـل وذلـك لتغطيـة الأعبـاء العامـة وتحقيـق أهـداف الدولـة المختلفـة ". [1] ويتضح من هذا التعريف أن الضريبة تتميز بالخصائص التالية :

- يكون الدفع نقديا .
- تشمل الضريبة على عنصر الإجبار أي الضريبة ملزمة .
- عمومية الضريبة (لا تستثنى أحد من أفراد المجتمع) .
- أنها تدفع بغير مقابل خاص .

إن الضرائب تهدف لتغطية النفقات العام .

1.3.2 أنواع الضرائب : يقسمها كثير من مختصين المالية العامة إلى قسمين :

1.1.3.2 الضـرائب المباشـرة : وهـي الـتي تقتطـع مباشـرة مـن الـدخل أو رأس المـال وتحصـل هـذه الضـريبة عنـدما يتحقـق الـدخل مثـل الضـريبة علـى الـدخل IRG ، نظـرا لتعـدد مصـادر الـدخل فقـد أصـبحت الضـريبة عليـه ذات أهميـة كبـيرة في الـنظم الضـريبية الحديثـة فقـد يكـون المصـدر مـن العمـل أو مـن رأس المـال أو منهمـا معـا ، وقـد يكـون العمـل تجاريـا أو صـناعيا أو مهنـة حـرة وكـل مصـدر مـن هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي .

2.1.3.2 الضـرائب الغيـر المباشـرة : وهـي الضـرائب الـتي لا تقـل أهميـة عـن مـا سـبقها وتسـمى بضـرائب الإنفـاق ، نظـرا لإخضـاع الـنظم الضـريبية الـدخل لضـرائب فإنهـا كـذلك أخضـعت الإنفـاق للضـرائب ، وافـرض هـذه الأخـيرة علـى الفـرد عنـدما ينفـق رأسمالـه أو دخلـه في سـبيل تحقيـق حاجـة وعليـه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات . [2]

4.2 القـروض العامـة : وهـي مـورد مـن مـوارد الدولـة الماليـة وأداة تمويـل الإنفـاق العامـة وهـو ديـن يكتتـب في سـندات أفـراد الجمهـور أو المؤسسـات الماليـة أو المصـارف في داخـل حـدود الدولـة المقترضـة أو الأفـراد والمؤسسـات الماليـة والمصـارف في الخـارج أو الحكومـات الأجنبيـة أو المؤسسـات الماليـة مـع التعهـد بسـداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه .

[1] طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص : 47 .

[2] حمدي أحمد الغاني ، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق** ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1992 ، ص : 244

5.2 الإصـــدار النقـــدي : هـــو أن تقـــوم الدولـــة بإصـــدار كميـــات جديـــدة مـــن النقـــود تحـــت إشـــراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي . [1]

ثالثا. الموازنة العامة .

1. تعريـف الموازنـة : تعـرف الموازنـة العامـة للدولـة علـى أنهـا القائمـة التقديريـة للمصـروفات والإيـرادات الحكوميـة عـن فـترة ماليـة مقبلـة غالبـا مـا تكـون سـنة، وهـي الترجمـة الحرفيـة للفـظ الإنجليـزي PUBLIC BUDGET. فالميزانيـة العامـة وثيقـة مصـادقة عليهـا مـن السـلطة التشـريعية المختصـة ، تحـدد نفقـات الدولـة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعتبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية .

ومن هذا التعريف نستخلص إلى أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتميز بالخصائص التالية :

1.1 الميزانية العامة توقع : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة .

2.1 الميزانية العامة إجازة : وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع . [2]

3.1 الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية : فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثارا اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي يعتبر الإطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها لتحقيق من جهة أخرى .

[1] عبد المنعم فوزي ، مرجع سابق ، ص 308 .

[2] محمد البنا ، **اقتصاديات المالية العامة** ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص : 45-46

وفيما يلي سوف نتطرق إلى الفرق بين الموازنة والميزانية العمومية

جدول (1-1) يوضح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية

الموازنة العامة	الميزانية العمومية
– **تكون أرقامها تقديرية** – تكون عن سنة مقبلة – تكون قائمة للاستخدامات والإيرادات المتوقعة . – تكون قائمة بعمليات جارية رأسمالية وإن كانت تقسم داخليا إلى موازنة فرعية للعمليات الجارية وأخرى للعمليات الرأسمالية . – أنها تخص بموازنة الحكومة وما يدور في فلكها من منظمات .	– تكون أرقامها فعلية . – أنها صورة من تاريخ معين عن سنة منقضية – تكون قائمة برصد الموجودات والمطلوبات . – تكون قائمة برصد تقابل في الموازنة العامة الشق الرأسمالي منها بشكل عام . – أنها تختص بالمشروعات التجارية وقد أخذت في السنوات الأخيرة تنطلق على المشروعات العامة الحكومية

المبحث الثاني

ماهية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

المثبت حديثا أن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية أصبح حتمية اقتصادية تجنبا لأي تعارض قد يحصل عند تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من قبل الحكومة: تحقيقا للأهداف المرجوة من قبل صانعي القرار كالقضاء على التضخم وتخفيف حدة البطالة.

نحاول في هذا المبحث التعمق لتوسعة المعرفة بما يتعلق بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية من خلال جملة من العناصر بحثا في مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؛ واهتماماته: ثم الوقوف على الأسباب التي أدت إلى بروز عملية التنسيق بين السياستين؛ وكذا الشروط الضرورية والآثار المترتبة عن غيابه؛ والآثار التبادلية للسياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: المفهوم والاهتمامات

الفرع الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

نظرا للتعارض الذي يحصل بين أهداف السياستين المالية والنقدية أثناء تحقيق الأهداف الاقتصادية جعل من التنسيق بينهما ضرورة ملحة في الواقع الاقتصادي، ولفهم هذه الأفكار أكثر قدمت حزمة من المفاهيم حول معنى التنسيق نورد منها ما يأتي:

- **المفهوم الأول:**

قدمه خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث ينصرف مضمونه إلى أن التنسيق هو ذلك التفاهم الذي لابد أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومستشاري سياسة المالية العامة ومسؤولي البنوك المركزية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وهذا نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة، وينبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة شؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبة لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها، ويجب أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية.[1]

[1] محمد بلعيدي، **واقع التنيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012، ص 266.

- **المفهوم الثاني:**

قدمه باج IAIN Begg 2002 وهو تعريف مبسط للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية وينصرف معناه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على إشراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا.

وهو ما يعني أن يتفق تصميم أهداف السياسة المالية مع الاهداف النقدية مما يعزز التوسع في السوق المحلية بحيث يكون أثرها م متسقا ومنسجما، كان يتفق البنك المركزي والسلطة المالية على مقدار العجز المالي وتمويله.[1]

- **المفهوم الثالث:**

يقدم مارسزليك Marszalek 2003 تعريفا آخر حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه " الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع مل منهما باستقلالها عن الأخرى – البنك المركزي والحوكمة – وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين.[2]

من المفاهيم السابقة نجد أن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية يأخذ أحد الشكلين:[3]

الشكل الأول: هو الاتصال المتواصل بين صانعي السياسات المالية والنقدية للتشاور عد وضع الأهداف ووضع السياسات وتنفيذها.

الشكل الثاني: وجود تنسيق بين السياستين على المستوى المؤسسي من خلال الجلوس والاشتراك معا في تحديد الأهداف لكل منهما، ومتابعة تنفيذ السياسات وتعديلها عند اللزوم، ويتأتى ذلك من خلال اللجان المشتركة بين السلطتين النقدية والمالية التي تهتم بهذا الأمر.

[1] Faizul Ariff ali: Monetary And Fiscal Policy Co-ordination In FIJi, working Paper 2001/01,Economics Department, Reserve Bank of Fihi, suva, Fiji May 2001, p: 09.

[2] منى كمال: نفس المرجع، نفس الصفحة، نقلا عن:

Pawel Marszalek, Coordination of Monetary And Fiscal Policy, The Poznan university of Economics, Volume 3, Number 2, 2003.

[3] عصام السيد على خطاب، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص: 05.

الفرع الثاني: اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

يهتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير باستقرار الأسعار، وإدارة الدين العام، بينما يهتم في الأجل الطويل بتصميم برنامج متوازن من السياسات النقدية والمالية له القدرة على حفظ مسار النمو الاقتصادي متوازنا، والتحكم في مستويات التضخم، والتخفيف من حدة البطالة، وتحسين الوضع المالي لتقوية النمو الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى تخفيض العجز المالي عند المستوى الذي يمكن تمويله من خلال أسواق المال، بدون تشوهات في الاقتصاد، ودون الاعتماد على البنك المركزي في تدبير التمويل اللازم، وبدون التوجه للاقتراض من الخارج بدرجة كبيرة.[1]

لذلك فإن الأساس المنطقي للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية مستمدة من اهتمامات التنسيق الذي يرنو إلى:[2]

❶ وضع أهداف متسقة داخليا ومتفق عليها بصورة متبادلة للسياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمي.

❷ تيسير التنفيذ الفعال لقرارات السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية بكفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة المتبادلة والمناقشات الهادفة.

❸ إجبار كلا من البنك المركزي والحكومة على تبني سياسات اقتصادية مستدامة.

المطلب الثاني: أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية

الفرع الأول: الدمج بين السياستين المالية والنقدية

يمكن الدمج بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتفادي التضارب بين السياستين عند سعي الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها (الحاجات العامة) فإن القضايا التي تتضمنها السياسة المالية تعتبر في الأساس جزءا مهما من الحياة الاقتصادية،

[1] عصام السيد علي خطاب، مرجع سابق، ص: 26.

[2] Muhammad Farooq Arby and Muhammad N. Hanif, Monetary and Fiscal Policy Coorination 2003, MPRA Paper no, 10307, Posted 6 september 2008, P 03, 13-03-2017

ففي السياسة المالية يتم التعرف على كيف يشبع الأفراد بعضا من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة، و أيضا كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية.

وللتدليل على أهمية ذلك نذكر ما يلي:

❶ يشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجا لأبرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار في معظم الدول العربية. فالمؤشرات التي تضمنتها دراسة أعدتها مؤخرا منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التي بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى 21% في العالم العربي عام 2003م، وقد بلغ عدد المتعطلين 23.8 مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر حوالي 25% عام 2010م، على سبيل المثال.

❷ إن مواجهة مشكلات البطالة تخفيفا من حدتها وتجنبا لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية في كافة المجالات،هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلي والدولي (أي مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

❸ ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي، ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

❹ مكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

الفرع الثاني: آليات التكامل بين السياستين

إن التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلا – كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار النقدي – كأداة من أدوات السياسة النقدية– له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلي أيضا. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلا وتفاعلا يتم بطريقة معينة بين الكيفية

التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية. فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة في كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع المستمر في الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أي من الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس إلا مجرد "حركة صعودية" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب،العرض)، والمالية (النفقات العامة والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكدان أمرين هما:

الأول: أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتي ثمارها المرغوبة إلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية، وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيدا لذلك يلاحظ ما يلي:

1- في حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش): يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطالب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار – الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي في حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد القومي. وهنا يأتي دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات. إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لأجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق من السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد.

2- وفي هذا المجال، يلاحظ أنه إذا كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هي الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هي الأكثر فاعلية.

3- وفي الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد القومي من التضخم أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار " تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

4- تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوي الدخول المحدودة في إشباع حاجاتهم الضرورية.

5- زيادة العجز في ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزتها النوعية لأنها ستصبح أرخص نسبيا من أسعار مثيلاتها في السوق المحلية) وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز في ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة و التي تعاني من التضخم .

6- إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرّى، حيث يتجه العاملون في معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة.

7- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملا وتنسيق بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية – في حالة التضخم – إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أي تخفيضه في المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض في مواجهة الارتفاع المستمر في الطلب. أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائما إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير في حجم عرض النقود وصولا إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفة على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كو سائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضا – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه وفي ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففي أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفي أوقات التضخم يحدث العكس)، وكذلك يمكن أن تمارس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم – مثلا – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضا تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

ج- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش(والتضخم وتحقيقا للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضا إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعني

الشامل لتحقيق ذات الهدف. إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلا يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة في الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدي إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفي حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى.

إلا أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق الحكومي، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلا يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدية، وفي حالة الكساد، يجب التوسع نسبية في الإصدار النقدي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

8- إن دور الجهاز المصرفي باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية في المجتمع – يمكنه من استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال: تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، والمساهمة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية، ومساندة قطاع الأعمال، ودعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، والتوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، وتوفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، وجذب مدخرات العاملين بالخارج.

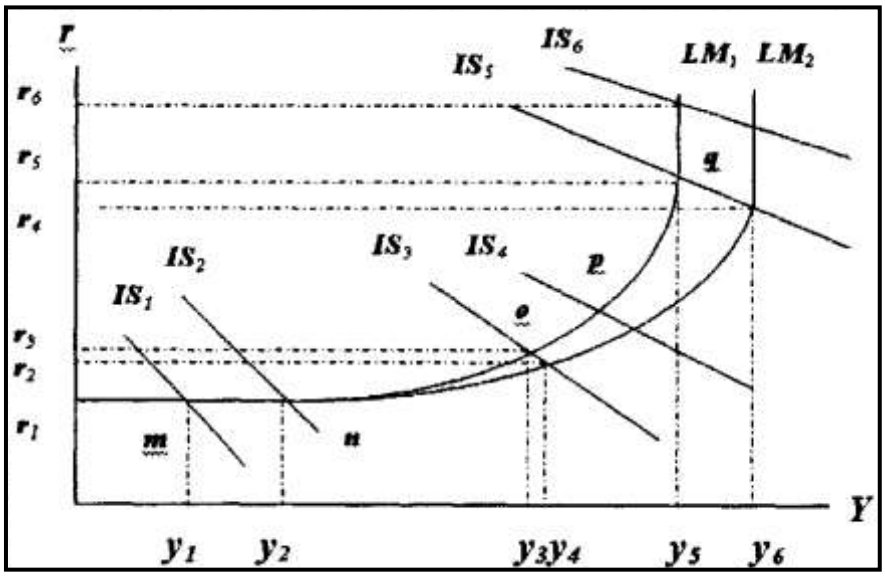
لذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، فإن ذلك يمثل دعما ذاتية لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة في كل المجالات، وتدعيما لقوة الاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخليا وخارجيا .

الفرع الثالث: التداخل والتفاعل بين السياستين النقدية والمالية وضرورات التنسيق

لإظهار التداخل بين السياستين المالية والنقدية بيانيا يمكن إعتماد الشكل (1-2) الذي يبين الآثار المتبادلة بين السياستين من خلال الآثار النقدية للسياسة المالية، ويظهر ذلك وبشكل واضح ضمن المدى من (N) إلى (0) وبالنظر لإستمرار السياسة المالية بالتوسع عن طريق زيادة النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى إنتقال المنحنى (IS2) إلى (IS3) عند مستوى التوازن (0) و (IS5) عند المستوى التوازني الجديد (q) وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة إلى (r_5) يرتفع سعر الفائدة إلى (IS5) مما يشكل أثر سلبيا يشبه أثر الإزاحة أو

التزاحم (Crowding out) وينعكس بالتالي على حجم الاستثمار الخاص، مما يتطلب تدخل السلطة النقدية التقويض هذا الأثر السلبي على الإستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة[1] .

الشكل (1–2) التداخل والتفاعل بين السياستين النقدية والمالية



المصدر: د. سامي خليل، النقود والبنوك – **النظريات والسياسات النقدية والمالية** ، الكويت : شركة كاظمة للنشر ، 1982)، ص718.

ويتضح من ذلك أيضا، إن مسألة الإستمرار في التوسع المالي يفرض تحرك السياسة النقدية عن طريق زيادة عرض النقد مما يؤدي إلى إنتقال المنحنى (LM1) إلى (LM2) وبالتالي إنخفاض سعر الفائدة من (r5) إلى (r4)، وفي هذه الحالة يحدث التفاعل (Connection) بين السياستين النقدية والمالية. وهذا يتطلب بالضرورة في مسالة إعتماد السياسة النقدية التوسعية في هذا المجال أن لا يكون الإقتصاد في مستوى مسببا للتضخم، لأن الوصول إلى مرحلة التوازن (q) أي مرحلة الإستخدام الشامل (الكلاسيكية) يؤدي إلى الاستمرار بالتوسع في زيادة عرض النقد وإلى إنخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة حجم الإستثمار وبالتالي إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين والذي يخلق بدوره فائضة في الطلب بالقياس إلى حجم العرض الكلي .

وإن المحصلة النهائية من ذلك تمكننا من القول إلى أن هناك ثمة تداخلا وتأثيرة متبادلا بين التغيرات النقدية والمالية، فالتغيرات في سوق النقود المتمثلة بالمنحنى (LM) ستؤدي إلى تغيرات في سعر الفائدة والتي بدورها تحدث تغيرات في الإستثمار مما يؤثر على مستويات الدخل ، وكذلك أن التغيرات التي تحدث في سوق الإنتاج

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط: 02، عمان، 2015، ص:90.

والمتمثلة بالمنحنى (IS) ستؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الدخل وهذه الأخيرة ستحدث تغيرة في الطلب على النقود وبالتالي تغير في سعر الفائدة، لذا فإن هذا التأثير المتبادل يستوجب إقامة التنسيق والتعاون بين السياستين أي بين السلطة النقدية والسلطة المالية مع ضرورة التوافق بينهما في مجال الإجراءات المناسبة، إذ يؤكد البعض على أن إستخدام السياستين النقدية والمالية على انفراد لن يعد دواء عامة وشاملا لمعالجة المشاكل الإقتصادية والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي، فغالبا ما تؤدي الإجراءات المستقلة بين السلطات النقدية والمالية أو الفصل بينهما إلى سياسات غير منسقة أو إلى مزيج غير منسق وبالتالي إلى إخراج الإقتصاد في إتجاهين متضاربين لبعضهما ، أو قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على الأمد الطويل وأحيانا إلى حصول طفرات في معدلات التضخم غير المرغوب فيها.

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الإقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزيج من السياستين النقدية والمالية وهي: [1]

❶ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية إنكماشية

وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وبنفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالإستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل ، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الإستثمار للتغير في سعر الفائدة.

❷ سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية :وهذه التوليفة قد تكون في صالح الإستثمار لأن الجمع بين الإنكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة، وزيادة الإستثمار هذه تتوقف على مدى حساسية الإستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الإستثمار للتعويض عن الإنخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي إنخفاض الدخل وفرص العمل.

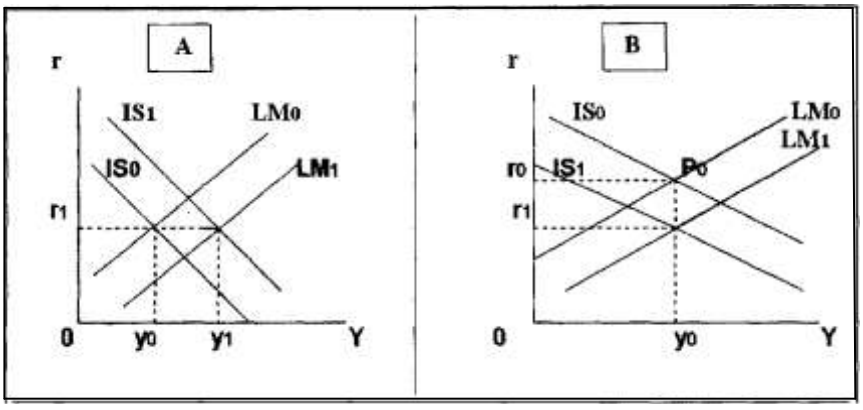
❸ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية : فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الإستثمار والنمو.

[1] د. عادل أحمد حشيش ، **أساسيات المالية العامة** ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1992)

❹ سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية إنكماشية

وتستخدم مثل هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة. ومن الجدير بالذكر أن معيار (IS-LM) يكشف من الناحية النظرية البحتة أن السياستين النقدية والمالية التوسعيتين تكونا أكثر فائدة لإقتصاد يعاني من الركود كما في الشكل (A-4) ، أما في مجال إعتماد سياستين نقدية ومالية ذات إتجاه معاكس فإنها تؤدي إلى حالة من عدم التيقن حول النتائج المتوقعة خاصة وإن مقدار التغير في الوسائل المستخدمة سيعتمد على حالة الإقتصاد السائدة قبل إستخدام هذه السياسات، وبشكل عام إذا ما أخذنا الشكل (B-4) لتوصيف هذا الإتجاه المعاكس فإن مستوى الإستخدام الكامل تقريبا يتحقق عند مستوى السعر (P0) ومستوى إنتاج (Y0) ومع ذلك يكون سعر الفائدة عالية عند المستوى (r0)، وإن من شأنه أن يتسبب في تحقيق مستوى منخفض جدة من الإستثمار خاصة في البناء العقاري، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة وتحفيز الطلب الإستثماري والعودة بالإقتصاد إلى مستوى (Y0) عند مستوى سعر فائدة منخفض(r1)، وهكذا فإن هذا التغير المزيج في السياستين أدى إلى تقليص الميزانية وإستخدام سياسة نقدية سهلة (easy) لعرض النقود إلى تغيير تركية مستوى الدخل عند التوازن (Y0) ومع ثبات الإنفاق الحكومي ينخفض الإنفاق الإستهلاكي ويزداد مستوى الإستثمار، ومن ذلك يمكن الإستنتاج إلى أن مسألة إعتماد التغيرات في السياستين النقدية والمالية وبإتجاهات متعاكسة يمكن أن يحول دون إنتقال منحنى الطلب، وإن إعتماد مزيج معين منهما يعتمد على الهدف المرغوب تحقيقه، أما إذا كان الهدف المرغوب فيه تغيير منحنى الطلب وبالتالي تغيير مستوى الدخل فإن درجة إحتمال تحقيق النجاح ستكون هي الأفضل في ذلك خصوصا إذا ما تم إتباع سياسات نقدية ومالية بنفس الاتجاه .

الشكل رقم: (1-3) عملية مزج السياستين النقدية والمالية في ضوء معيار (IS-LM)



المصدر: د. ضياء مجيد، **إقتصاديات أسواق المال**،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997)، ص (203-202)

p 2046 op. cit.2- Alexander D.Rotherbery

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن طبيعة الترابط بين السياستين النقدية والمالية يعد موضوع مهمة في الإقتصاد الكلي خصوصا إذا ما كان التركيز في هذا المجال يعتمد على إختيار المزيج الأمثل من السياستين المذكورتين لتحقيق الأهداف التي من شأنها التأثير إيجابا على الأداء الإقتصادي، وبالأخص إذا ما كانت هناك علاقة وثيقة بين السياستين تتمثل بتنقيد العجز الذي بدوره قد يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي إلى التضخم ، ولكن في حالة وجود كساد وتوقعات بإنخفاض الأسعار فإن ذلك قد يحفز عجلة الإقتصاد ويخلق توقعات عاكسة لإنخفاض الأسعار، فضلا عن أهمية ذلك في التقليل من الصعوبات المرافقة لهذه السياسات، إذ إن تعارض السياستين من حيث الفاعليات وإختلاف درجة تأثير كل منها وما ترافقها من صعوبات قد يعمل على إضعاف الجدوى من إستخدامها على انفراد، وبالنظر لوجود المزايا لكل منها والتداخل الموجود بينها ولأن الإجراءات النقدية والمالية تعد بمثابة وسائل فعالة في المراقبة الإقتصادية العامة، فإن مسألة التنسيق بينهما يصبح أمرا ضرورية ، ويمكن توضيح أهمية ذلك بالمبررات الآتية :

① إن الإجراءات المالية تميل لأن تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أم من حيث المدى ، بينما تتجه الإجراءات النقدية لأن تكون محدودة بالنظر الانحسار نطاقها بشكل رئيسي في القطاع المالي والمصرفي، وعليه فإن مسألة التنسيق بينهما تجعل من الإجراءات النقدية لتكون ذات أثر فعال كوسيلة

للسياسة الإقتصادية العامة[1]

② غالبا ما ينطوي على التغيرات في الإيرادات والنفقات تغيرات في تمويل الميزانية العامة (عجزة أو فائضة) وبالتالي دائما التفاعل مع السياسة النقدية، إذ إن ما يفرزه تمويل العجز من تقديم الإئتمان إلى الحكومة يتطلب بالضرورة إجراء التعاون بين السياستين والمزج بينهما.

③ إذا كانت الإجراءات المالية تميل بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الإقتصادي فإنها أقل قدرة في معالجة التضخم ، بينما الإجراءات النقدية قد تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع الإقتصادي، وبالتالي قد تكون الأكثر فاعلية في الحد من الإتجاهات التضخمية .

④ من خلال إستعراض محددات كلا السياستين فإن دورهما بشكل إنفرادي قد يكون ضعيفة وإن كانت هناك مزايا لكل منها، إذ إن تميز السياسة النقدية بوضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ على الرغم من

[1] عبدالله الشيخ محمود طاهر، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة، ط1، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1988)، ص94.

صعوباتها وخصوصا إذا ما تمت المقارنة مع إجراءات إستخدام السياسة المالية المحددة بتشريعات وقوانين كثيرة فضلا عن تأثرها بالقرارات السياسية والتي تكون أكثر صعوبة سواء من حيث الإجراءات الكثيرة التي تتطلبها أم من حيث التنفيذ، فإن إستخدام سياسة دون أخرى قد يسبب حدوث مشاكل تحول دون تحقيق الأثر المطلوب منها أو الحد من فاعليتها وقدرتها على التأثير المرغوب، فمثلا عند إتخاذ سياسة نقدية توسعية وقت الركود ومن ثم تخفيض سعر الفائدة فإنه قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وبالتالي إحداث عجز في ميزان المدفوعات غير مستحب حدوثه .

⑤ وغالبا ما تؤثر سياسات الأحزاب المختلفة في كيفية التعامل مع مشاكل الإقتصاد الكلي مما يجعل تحرك السياسة المالية بحرية والسعي لتحقيق أهداف قد تكون متضاربة مع الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، وبالتالي الوصول إلى نتائج غير مثل كإرتفاع العجز في الميزانية العامة وإرتفاع أسعار الفائدة أو إنخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يفضي إلى التباعد بين السياستين أكثر فأكثر وإلى نتائج غير مرغوبة.

وبالنظر لهذه المسوغات مجتمعة ولوجود التقارب في وجهات النظر المختلفة وخصوصا التقارب الفكري بين الكينزيين الجدد والنقوديين حول الهدف الرئيس للسياستين والذي يتلخص بتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسعي للوصول إلى أعلى استغلال ممكن للطاقات الإنتاجية ، فإنه يمكننا التوصل إلى أنه بإستطاعة الحكومات إستخدام السياستين النقدية والمالية مع آخذة بنظر الاعتبار محددات كل منها ووضع المعالجات المناسبة لها ، إذ إن وجود مثل هذه المحددات التي تم الإشارة إليها قبل قليل والتي من شأنها إعاقة عمل هذه السياسات على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنها تعمل على إضعاف فاعليتها ، ولغرض الاستفادة من مزاياها مجتمعة فإن مسألة التنسيق فيما بينها واعتماد المزيج الأمثل يعد أمرا ضرورية لأن اعتماد سياسة دون أخرى في علاج مشاكل اقتصادية مثل البطالة والتضخم وانخفاض النمو الاقتصادي سيزيد من عدم كفاءتها وبالتالي غير كاف لعلاج هذه المشاكل .

وغني عن البيان ، إن التنسيق بين السياستين لا يعني الاستمرار في اعتماد أسلوب محدد من المزيج على الدوام ، ذلك أن العلاقة بين أدوات كل منهما قد لا تكون ثابتة عبر الزمن ، فهناك عوامل لابد من أخذها بنظر الاعتبار عند اختيار مزيج معين ، من أهمها الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد سواء في حالات مثل الركود أم الانتعاش وتغير اتجاهات الطلب الكلي ، فضلا عن مدى ارتباط الدول بالعلاقات الاقتصادية مع الخارج ومدى تأثير ذلك على إعتماد سياسة ما أو تغييرها وتعديلها .

لذلك وبدون شك فإن مسألة التسليم بهذه الأمور وفي ضوء اهتمام السياستين بأهدافها الرئيسة التي تنحصر في تخفيض معدلات التضخم ومعالجة البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة يمكن أن يساهم في تجاوز التعارض بين أهداف السياسة الواحدة وهنا ستتمكن السياستان مجتمعتان من لعب دور مهم في تحقيق هذه الأهداف خصوصا وإن هناك علاقات متبادلة فيما بينها [1].

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص-ص: (97-99) .

خلاصة الفصل

تعتبر السياستين المالية والنقدية محطة واهتمام المهتمين بالحياة الاقتصادية كونهما من ادوات الدولة والبنك المر

كزي هذا الاخير يقوم بصياغة السياسة النقدية باستخدام عدة أدوات كمية وكيفية، اما السياسة المالية فتقوم بصياغتها الحكومة من خلال الايرادات والنفقات وذلك بتحقيق الاهداف التي تسعى اليها الحكومة .

في الفصل الأول استعرضنا الأطر والملامح النظرية لكل من السياسة المالية والنقدية ولقد توقفنا على أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، أما في الفصل الموالي سنحاول تسليط الضوء على تجارب بعض الدول في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية .

الفصل الثاني:

تجارب بعض الدول في مجال التنسيق بين السياستين

المالية والنقدية

تمهيد

إن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أصبح حتمية اقتصادية وذلك لتجنب أي تعارض قد يحصل عند تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية من قبل الحكومة، وللوصول الى الأهداف المنشودة من قبل صانعي القرار كمعالجة بعض الاختلالات الاقتصادية وتحقيق معدلين من التضخم والنمو الاقتصادي مقبولين اقتصاديا .

ولغرض التعرف على أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في بعض الدول فإنه لابد من الوقوف على بعض تجارب الدول من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تجارب بعض الدول النامية في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

المبحث الأول

تجربة بعض الدول النامية في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

المطلب الأول: تجربة دولة نيوزيلندا

أولا: الترتيبات المؤسسية:

1. استقلالية البنك المركزي:

بالنسبة لدولة نيوزيلندا: تأسس بنك الاحتياطي النيوزيلندي عام 1934، حيث آلت ملكيته بالكامل منذ ذلك التاريخ إلى الحكومة النيوزيلندية[1]. ومنذ إنشائه وحتى الوقت الراهن، حدثت عدة تطورات اقتصادية ومالية انعكست بدورها على البنك، حيث قامت السلطات المسئولة في نيوزيلندا بإجراء بعض التعديلات في قانون بنك الاحتياطي في ضوء المستجدات الاقتصادية والمالية وتغير الأهداف الاقتصادية والمالية أو تغير أولوياتها. ومن أهم هذه التعديلات قانون عام 1964، حيث أشار إلى أن السياسة النقدية يجب أن تعمل على زيادة الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تكون متسقة مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والتي تهدف إلى تحقيق التوظف الكامل. ولذا، فإن السياسة النقدية يجب أن تعمل على تحقيق مستويات إنفاق كافية لتحقيق التوظف الكامل، وطبقا لهذا القانون تمثل الهدف الأساسي لبنك الاحتياطي في التأثير على قرارات الإنفاق (كمية النقود المتاحة لدى القطاعات الاقتصادية للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري)،[2] وهو الأمر الذي أكد تبعية السياسة النقدية في ظل قانون عام 1964، حيث كان توجيه السياسة النقدية يتم من قبل وزير المالية، والذي يحدد هدف السياسة النقدية ووسيلة تحقيق ذلك الهدف.[3]

وبصدور قانون 1989 تم إقرار الاستقلال الفعلي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي في تنفيذ وصياغة السياسة النقدية. حيث تمثل الهدف الرئيسي الذي يسعى بنك الاحتياطي النيوزيلندي إلى تحقيقه كسلطة في الحفاظ على

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي على شبكة الانترنت:
Reserve Bank of New Zealand, " Central Banking in New Zealand", Brochure Edited by the Staff of the Reserve – Bank, June 2004, p. 2, available at: http://www.rbnz.govt.nz.

[2] منى كمال سعيد محمد،أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، استعراض تجارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير،كلية الاقتصادية والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة سنة 2007، ص:72.

[3] الموقع الرسمي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي على شبكة الانترنت: http : // www.rbnz.govt.nz/

الاستقرار في الأسعار، دون الإشارة إلى أية أهداف أخرى قد تتعارض وذلك الهدف. كما يساهم بنك الاحتياطي في دعم كفاءة واستقرار النظام المالي. ويسهم في تعزيز ذلك الدور من خلال دوره الإشرافي على الجهاز المصرفي، ومتابعة أوضاع السيولة بالبنوك المسجلة لديه، والرقابة على نظم الدفع التي تمتلكها البنوك التجارية، وتحليل البيانات المالية ووضع تقويم لها والإعلان عن ذلك التقويم من خلال إصدار تقرير نصف سنوي عن الاستقرار المالي Financial Stability Report ، ويعد قانون عام 1989 – والذي بدأ تنفيذه في فبراير 1990– أهم قوانين بنك الاحتياطي النيوزيلندي منذ نشأته حيث منح البنك درجة كبيرة من الاستقلالية لم تكن متوفرة له من قبل. فقد تم بموجب هذا القانون تغيير الإجراءات التي تتخذ فيما يتعلق بتحديد السياسة النقدية وعلاقة البنك بالحكومة، وتم بموجب هذه التغيرات إعطاء بنك الاحتياطي النيوزيلندي صلاحيات أكبر في رسم السياسة النقدية والحد من تدخل الحكومة في أعمال البنك، وعلى الرغم من درجة الاستقلالية التي حصل عليها البنك بموجب هذا القانون إلا أنه يجب عند رسم سياسته النقدية والتي تهدف في المقام الأول إلى مكافحة التضخم أن يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وهو ما يشير إلى أهمية التنسيق بين هدف السياسة النقدية والأهداف الاقتصادية الأخرى كالنمو والتوظف.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تعديلا يتعلق بصياغة السياسة النقدية، حيث يعد هذا العقد بمثابة العقد الأول للاستهداف الرسمي للتضخم في نيوزيلندا، كما يعد أيضا العقد الأول في تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم. فقد أدى النجاح في تحقيق معدل التضخم المستهدف والذي تمثل في نطاق مستهدف تراوح بين صفر و 2% خلال عام 1991، إلى نجاح بنك الاحتياطي النيوزيلندي في استراتيجية استهداف التضخم كإطار لتطبيق سياسته النقدية حتى نهاية ذلك العقد. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد أن استهداف بنك الاحتياطي النيوزيلندي بشكل واضح لهدف وحيد للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، قد أسهم في مكافحة التضخم وإرساء مبادئ هامة كالشفافية والمسالة. ومن ثم إبراز تمتع بنك الاحتياطي النيوزيلندي باستقلاليته في تحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لتحقيق هدف التضخم.

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:72.

2. الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية:

بالنسبة لدولة نيوزيلندا: يعد اتفاق أهداف السياسات Policy Targets Agreement (PTA) بمثابة أداة فاعلة للحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية ، وهو وثيقة رسمية بين الحكومة وبنك الاحتياطي يتم من خلالها تحديد مدى مستهدف للتضخم يلتزم البنك بتحقيقه مع تمتعه بالحرية الكاملة في تحديد مقياس التضخم المستخدم. ولهذا السبب، يرى Fischer(1995): أن علاقة الوكالة التي اقترحها الاقتصادي Walsh (1995) هي العلاقة المطبقة في نيوزيلندا بين الحكومة وبنك الاحتياطي، حيث يتفق محافظ بنك الاحتياطي النيوزيلندي مع الحكومة حول مسار التضخم المستهدف، وقد يعفي من منصبه في حالة عدم قدرته على تحقيق هدف التضخم. وقد أشار القسم التاسع من قانون عام 1989 إلى ضرورة عقد هذا الاتفاق بين وزير المالية ومحافظ بنك الاحتياطي لتحديد معدل التضخم المستهدف الذي من المنتظر أن يسهم في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، كما أشار القسم في مادته الرابعة إلى أن التعديلات في هذا الاتفاق لا تتم من طرف واحد، وإنما تتم بالاتفاق بين الطرفين. ويستمر العمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات من تاريخ إقراره، وهي ذات الفترة التي يواصل فيها محافظ بنك الاحتياطي شغل مهام منصبه[1].

وعلى الرغم من ضرورة التزام كل من بنك الاحتياطي ووزارة المالية بهذا الاتفاق فقد يحق للحكومة تجاوزه، حيث يشير القسم الثاني والعشرين من قانون عام 1989 إلى إمكانية تجاهل الحكومة لاتفاق "أهداف السياسات"، وذلك من خلال توجيه بنك الاحتياطي نحو استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى بخلاف هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي ووحيد للسياسة النقدية – وذلك خلال فترة لا تتجاوز التي عشر شهرا، وبحيث يكون هذا الإجراء معلنا. ويتم التفاوض حول اتفاق جديد "الأهداف السياسات" ليغطي تلك الفترة، ثم يتم عقد اتفاق آخر بعد انتهاء فترة تجاهل الحكومة للهدف الرئيسي للسياسة النقدية. وفي حالة صعوبة التوصل إلى اتفاق جديد قد يتم إعفاء محافظ بنك الاحتياطي من منصبه. وحقيقة الأمر، فإنه لم يتم تجاوز الاتفاق من قبل الحكومة منذ صدور قانون عام 1989 وحتى الوقت الراهن.[2]

---

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:75 .

[2] الموقع الرسمي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي على شبكة الانترنت:

-Reserve Bank of New Zealand,“ What is the Policy Targets Agreement? ”, Reserve Bank Fact Sheet No.3, November 2002, available at: http://www.rbnz.govt.nz/

ولم يكن إضفاء الاستقلالية الفعلية على بنك الاحتياطي النيوزيلندي في تنفيذه لسياسته النقدية عن الحكومة أمرا كافية لضمان تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، وإنما كان لابد من أن يصاحب تلك الاستقلالية إرساء مبدأ المساءلة في تنفيذ سياسته النقدية. وفي هذا السياق، تظهر أهمية اتفاق "أهداف السياسات" وذلك من خلال مطالبة محافظ بنك الاحتياطي بتقديم تفسير في حالة إخفاقه في تحقيق المعدل المستهدف بالاتفاق، كما يحق لوزير المالية أن يعفي محافظ بنك الاحتياطي من منصبه في حالة عدم التزامه باتفاق أهداف السياسات، وكذلك يسهم هذا الاتفاق في إرساء مبدأ الشفافية عند صياغة وتنفيذ السياسة النقدية من خلال الإعلان عن هدف التضخم المتفق عليه من قبل الحكومة وبنك الاحتياطي.

وقد تم التوقيع على أول اتفاق من هذا النوع في مارس عام 1990، وتم تعديل هذا الاتفاق في ديسمبر من ذات العام (بعد الهزيمة التي مني بها حزب العمال في أكتوبر 1990)، ثم تم تعديله مرة أخري في ديسمبر عام 1992. وبينما نجد أن اتفاق السياسات الذي عقد في عام 1990 قد أكد دور بنك الاحتياطي النيوزيلندي في تحقيق الاستقرار في الأسعار ثم الحفاظ على هذا الاستقرار. فقد ركز اتفاق عام 1992 على دور البنك في الحفاظ على ذلك الاستقرار فحسب، وذلك نظرا لنجاح بنك الاحتياطي في تلك الفترة الوجيزة في الحد من معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السعري." وقد حدد اتفاق السياسات الذي تم إقراره في ديسمبر عام 1997 معدل التضخم المستهدف ليتراوح بين صفر و3% كتغير سنوي بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين بعد استبعاد الخدمات الائتمانية" (CPIX) Consumer Price Index Excluding Credit Services، وهو ما يختلف عن الهدف الذي تم إقراره قبل ديسمبر عام 1996 حيث تراوح بين صفر و2%. أما الاتفاق المأخوذ به حاليا والذي تم توقيعه في سبتمبر عام 2002، فقد حدد معدلا مستهدفة يتراوح بين 1% و3% حتى عام 2007.

3.وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي:

تدلل تجربة دولة نيوزيلندا على إسهام اتفاق التمويل بين بنك الاحتياطي النيوزيلندي والحكومة The Reserve Bank 's Funding Agreement في تأكيد الاستقلالية الفعلية لبنك الاحتياطي النيوزيلندي[1]. حيث يحدد هذه الاتفاق والذي يعقد بين محافظ بنك الاحتياطي ووزير المالية حجم الأرباح المحتجزة من قبل بنك الاحتياطي لتغطية تكاليف التشغيلية خلال السنة المالية والناجمة عن ممارسته للوظائف التي

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:77.

أقرها قانون عام 1989، كما يحدد الجزء الذي يتم تحويله إلى الحكومة وبحيث يلتزم الطرفان بهذا الاتفاق لفترة تستمر نحو خمس سنوات مالية، ويحق للطرفين إجراء بعض التعديلات ببنود الاتفاق أو إنهاء العمل بالاتفاق القائم وعقد اتفاق جديد. ويشير القسم الحادي والستين بعد المائة من قانون عام 1989 إلى أنه يتوجب على وزير المالية –عقب عقد اتفاق جديد أو تعديل الاتفاق القائم – أن يقدم نسخة من ذلك الاتفاق إلى البرلمان للتصديق عليه وذلك خلال اثني عشر يوما من إبرامه أو من تاريخ إجراء أية تعديلات به، ولا يتم تفعيل الاتفاق إلا بعد إقراره من البرلمان.

وتبرز أهمية اتفاق التمويل في رسم حدود العلاقة المالية بين بنك الاحتياطي والحكومة، فبخلاف هذا الاتفاق لم يشر قانون عام 1989 إلى أية بنود تشريعية صريحة تتعلق بالحد من الاقتراض الحكومي المباشر من بنك الاحتياطي لتمويل العجز المالي. وهو ما يشير إلى أن تعهد بنك الاحتياطي النيوزيلندي باستهداف التضخم يعكس ضمنيا عدم التزام البنك بتقديم الائتمان المباشر للحكومة (أي تمويل العجز) نظرة المسئولية الحكومة وتعهدها بتحقيق ذلك المعدل المستهدف والمحدد مسبقا من خلال اتفاق أهداف السياسات بين الحكومة وبنك الاحتياطي.

4.التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الموازنة العامة:

تعد تجربة دولة نيوزيلندا من التجارب الرائدة في مجال تطبيق سياسات اقتصادية كلية مستندة إلى قواعد، حيث تعتمد على قاعدة للسياسة النقدية تعكس التطورات في كل من الناتج والتضخم، وعلى قاعدة للسياسة المالية تمارس دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير[1]. وقد بدأ العمل بقاعدة السياسة المالية عام 1994 وذلك استنادا إلى قانون المسئولية المالية (Fiscal Responsibility Act (FRA. وبصدور هذا القانون، انتفت الحاجة إلى وجود تدابير للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لتمويل العجز المالي حيث يشير هذا القانون إلى تطبيق قواعد عجز الموازنة Deficit Rules (وهو ما يعني عدم وجود ضرورة التطبيق قواعد الاقتراض Borrowing Rules).

[1] International Monetary Fund , " New Zealand: Selected Issues", Country Report No. 127, May 2004, p. 23.

ووفقا لقانون المسئولية المالية، يتوجب على الحكومة التعهد بإدارة للسياسة المالية تتسم بقدر كبير من المسئولية، وتحقيق نسبة مقبولة للدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والمحافظة عليها في المدى المتوسط وذلك من خلال تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات التشغيلية.

وقد حددت الخزانة العامة في دولة نيوزيلندا نسبة 20% كهدف مقبول لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق مبدأ الشفافية، يتوجب على وزير الخزانة الإعلان عن أهداف السياسة المالية من خلال بيان الموازنة السنوي (BPS) Budget Policy Statement والذي يتضمن سبل تحقيق تلك الأهداف، وتوقعات الأداء المالي خلال السنة القادمة، كما تصدر الخزانة تقرير أخر يوضح استراتيجيه السياسة المالية خلال السنوات القادمة (FSR) Fiscal Strategy Report[1] ، وهو ما يؤكد تعهد الحكومة بتحقيق أهداف واضحة خلال مدى زمني محدد وإقرار مبدأ المسئولية وحتى يتحقق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في دولة نيوزيلندا، تحدد الحكومة سياستها المالية بصورة مستقلة عن السياسة النقدية ويتم الإعلان عن تلك الأهداف في بيان الموازنة السنوي ثم يأتي دور بنك الاحتياطي في اتخاذ التدابير التي من شأنها تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار – في المدى المتوسط – وذلك في ضوء السياسة المالية التي أقرتها الحكومة.[2]

ثانيا: ترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ:

1. التنسيق على المستوي اليومي:

دولة نيوزيلندا تلقى القرارات اليومية بشأن صياغة السياسة النقدية على عاتق محافظ بنك الاحتياطي النيوزيلندي، ويتم تقييم أدائه استنادا إلى مدى التزامه باتفاق السياسات الذي أسلفنا الإشارة إليه، ولذلك يشير Brash (1996) إلى أن هذا التعاقد بين الحكومة ومحافظ البنك المركزي من حيث التزام الأخير باتفاق أهداف السياسات وتحمله لتبعات إخفاقه في تحقيق الهدف والتي قد تتمثل في إعفائه من منصبه إلى جانب المسالة من قبل السلطة التشريعية– تعد بمثابة دافع المحافظ بنك الاحتياطي للعمل على تطابق قراراته بشأن تنفيذ السياسة النقدية مع اتفاق السياسات. ويحدد بنك الاحتياطي بشكل دوري سعر الفائدة لليلة واحدة (OCR) The Official Cash Rate والذي يمثل الأداة المستخدمة لتحقيق هدفه في التأثير على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير، وكذا في تحقيق معدل التضخم المستهدف والمحدد سلفا في اتفاق السياسات. ويتمثل معدل

[1] الموقع الرسمي للخزانة العامة في نيوزيلندا على شبكة الانترنت http : / / www . treasury . govt . nz

[2] الموقع الرسمي لبنك الاحتياطي النيوزيلندي على شبكة الانترنت: http://www.rbnz.govt.nz/monpol/review/0097145.html

التضخم المستهدف حاليا في إطار هذا الاتفاق في تحقيق معدل يتراوح بين 1% و3% كتغير سنوي بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط، والذي يتم تحقيقه من خلال إدارة سعر الفائدة لليلة واحدة.[1]

وفيما يتعلق بعمليات إدارة السيولة، يقوم بنك الاحتياطي بإجراء عمليات السوق المفتوح بشكل يومي، كما يقدم التقديرات المتعلقة بتدفقات السيولة الخاصة بكل من الحكومة وبنك الاحتياطي، والقيام بعمليات إعادة الشراء للسندات لليلة واحدة، وعمليات المبادلة في النقد الأجنبي Swaps، كما يمارس دور المتعامل الرئيسي في الأوراق المالية الحكومية نظرا لدوره كوكيل مالي للحكومة. ويتمثل الهدف الرئيسي من عمليات إدارة السيولة في تحقيق تسويات نقدية تبلغ نحو 20 مليون دولار بشكل يومي من خلال عمليات السوق المفتوح وذلك لتعويض التقلبات اليومية في العمليات المالية الحكومية.[2]

المطلب الثاني: تجربة جنوب شرق آسيا.

أولا :أزمة «شرق آسيا» والسياسات المالية والنقدية الانكماشية: [3]

ثلاث سنوات تفصل دخول العالم الألفية الثالثة، عكّرت الأجواء الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها.

وقد مست الأزمة دولا أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها. وتفاقمت بحيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها. وفتح الباب على مصرعيه أمام المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في اندونيسيا، كوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت وصفة الصندوق. وقد ارتكزت وصفة الصندوق على ما يلي :

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[2] الموقع الرسمي لبنك إنجلترا على شبكة الانترنت: http : / / www . bankofengland . co . uk

[3] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 -2008"،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 05/ديسمبر 2016، ص- ص: 175-176.

❶ **المطالبة بانتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية:** وبذلك كان مرتكز الوصفة سلوك سياسة تقشفية في المجال المالي بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، وسياسة نقدية أكثر تقييدا. وقد قام الصندوق بعد ذلك بإجراء تعديل ملموس لهذا التضييق المالي عندما أصبح واضحا أن الاقتصاديات تعاني من انكماش اقتصادي حاد، وعلى الرغم من ذلك، فإن التقيد المالي والنقدي الشديد في البداية أدى إلى أضرار، وأثار كثير من الشكوك حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي نُصحت البلاد المتضررة بإتباعها.

❷ **إصلاحات النظام المصرفي:** إجراء آخر أدى إلى نتائج عكسية، حين لامست الوصفة النظام المصرفي بالتسرع في إغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تُظهر بها الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية .

سعر الفائدة: ولقد ارتكزت برامج الصندوق في شرق آسيا بشكل أساسي وبشدة على سياسة سعر الفائدة، وكان المُرتجى من هذه السياسة هو جذب رأس المال الأجنبي وإيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية.

بمجمل القول كانت النقاط آنفة الذكر أهم محتويات الوصفة، وفي ما يلي تحليل لبعض الآثار المترتبة عليها تركيزا وارتكازا على سياسة سعر الفائدة.

وجهة نظر الصندوق كانت تصب في اتجاه رفع معدلات الفائدة بغية الحد من تهاوي أسعار صرف العملات المحلية. ويجدر التأشير أن هذه العلاقة قد لا تؤدي إلى النتائج المتوقعة في كل الأحوال، فحين تسود توقعات قوية بانخفاض قريب في سعر الصرف، تُلّح الحاجة لأن يكون سعر الفائدة – المقابل لهذه التوقعات – شديد الارتفاع، ولكن هذه المستويات المرتفعة إذا استمرت لفترة يمكن أن تؤدي إلى كساد في الاقتصاد الحقيقي، إذ أن معدلات الفائدة المرتفعة تزيد من صعوبة خدمة الدين المقوّم بالعملات المحلية بالنسبة للمؤسسات، وتقلل من التوسع في الإقراض المصرفي ، وكذلك تعمق الزيادة في حالات العسر واحتمالات عدم الوفاء بالديون، وتضعف المراكز المالية للبنوك.

المخاوف التي يمكن أن تثيره هذه المخاطر والانعكاسات السلبية تكمن في أنها تؤدي إلى خفض وإنضاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية بدلا من تشجيعها وزيادتها، صنوا مع زيادة الوضع الاقتصادي سواء وأسعار الصرف انخفاضا .

يثار سجال بين منافع ومضار هذه السياسة، بين المرتجى والمتاح منها، هذا السجال يطفوا من خلاله على السطح سؤال هل المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق فرض أسعار فائدة أعلى تفوق التكاليف والأعباء؟

أكاديميا، ألقت بعض الدراسات كثيرا من الشك حول هذه الأطروحة . اعتمادا على ما تم تبيانه سابقا أنه إذا كان تأثير أسعار الفائدة المرتفعة سلبي على الاقتصاد الحقيقي وسيؤدي إلى زيادة خانقة في مخاطر الإعسار والتوقف عن الوفاء بالديون، فإنه يمكن كذلك نظريا أن يُلغي أثر الحافز الذي يقدمه سعر الفائدة المرتفع كعامل لجذب تدفقات رأس المال ويزيد الوضع تعقيدا. لقد أكدت الدراسة (Furman, .1998 Jason and Joseph Stiglitz) أن أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا ليست علاجا ناجحا في جميع الحالات، كما بينت أن هيكل الاقتصادات الآسيوية يجعل من المستبعد أن يكون حل الصندوق هو الإجراء المناسب في الحالة الآسيوية.

ميدانيا، بينت النتائج أن هناك علاقة واهية وضعيفة – في أحسن الأحوال – بين أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا وأسعار الصرف في الشهور الأولى من الأزمة المالية، وأن التكاليف بالنسبة للشركات والمؤسسات والبنوك كانت مرتفعة، وذلك يسند إلى درجة الاستدانة العالية لمؤسساتها، كما أن البنوك تتعامل على نطاق واسع مع قطاع العقارات ومقابل ضمانات قيمتها شديدة التأثر بسعر الفائدة .

ناقدو الصندوق يرون أن مستويات أقل لأسعار الفائدة كانت كفيلة بتفادي الضيق المالي، والتأثير العكسي على الوفاء بالديون، دون أن تؤدي إلى زيادة في انخفاض أسعار الصرف، ناهيك عن مساهمتها في تحقيق انتعاش أسرع للاقتصاد ومن ثمة استرجاع الثقة المهتزة.

المبحث الثاني

تجربة بعض الدول المتقدمة في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: أزمة «الكساد الكبير» والتأصيل لتدخل الدولة عبر السياسة المالية:[1]

المُثبت تأريخيا أن أزمة الكساد الكبير (Great Depression) تعدّ أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً . وقد امتدت الأزمة عموديا وأفقيا، وارتفع سقفها من حدة المالي (أزمة مالية مست أسواق المال الأمريكية) إلى السقف الاقتصادي، كما انتقلت من صبغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية عاصفة بغير قليل من اقتصاديات الدول المتقدمة.

فبقدر ما كانت الأزمة مأزقا للمدرسة الكلاسيكية تهاوت بموجبها أهم مرتكزات التأصيل النظري الذي ساد الفكر الاقتصادي، مثلت كذلك –الأزمة– المعول الذي هدّ أهم فروض التحليل الكلاسيكي، فخلافا لما يعتقد به الكلاسيك من أن رفع الكتلة النقدية (ضخ السيولة في الاقتصاد) يعتبر السبيل لرفع قيم الأسهم المنهارة من خلال قانون «العرض والطلب»، وهو في نفس الوقت الحل للسلع المكدسة التي أنتجتها مكينات الثورة الصناعية، وعلاجا لمشكل الكساد الذي ساد الاقتصاديات المختلفة. سارت الأمور على خلاف ما أراد الاقتصاديون الكلاسيك وتعمق مشكل الكساد، بحيث لم تتمكن عمليات ضخ السيولة من علاج الخلل الحاصل في نفس الوقت الذي كانت فيه معدلات الفائدة مرتفعة، وتوجه الأفراد إلى الادخار بغية الاستفادة من العائد المقابل لنسب الفائدة.

وبذلك برزت نظريات «اقتصاديات الطلب» مستوحية سندها الفكري من كتابات الاقتصادي البريطاني «جون ماينرد كيتز»، وخاصة ما ورد في كتابه الشهير «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد» لتصحيح النظرية الاقتصادية الكلاسيكية القائلة بـــ «حرية عمل الأسواق» والداعية لـــ «حيادية الدولة»، المؤدية حتما وبشكل آلي إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد بما في ذلك اليد العاملة.

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، مرجع سابق ذكره، ص-ص: 174-175.

وقد انبثقت نظريات «كينز» الاقتصادية عن أزمة خطيرة، وتَحْمل دروسها سمات شبيهة بأوقات التمزّق الاقتصادي، كما هو الحال في وجود بطالة خطيرة أو تضخم مالي كبير، لقد ترافقت البطالة مع مستويات استهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج. ووفقا لـــ«كينز» فإنّ «يد سميث الخفية» وقانون «ساي للمنافذ» كانا يعانيان من داء التهاب المفاصل. فقد فقدت السوق التوازن على المدى البعيد، فكان على الحكومة أن تُحفّز الطلب داخل الاقتصاد، وأن تلحق بالعجز على مستوى الاستهلاك، ولطالما ارتكزت عقيدة «كينز» الاقتصادية على أنّ الطلب يولّد العرض، ومع العرض تتدفق الوظائف التي تترافق مع ارتفاع مستويات الاستهلاك . وبذلك فقد بنا «كينز» أُسس تحليله الاقتصادي على أنقاض أهم الفرضيات التقليدية المرتكزة على قانون المنافذ وآلية السوق الحرة، وقد أكدّ أنّ التوازن يحدث في عديد المستويات قد يكون أحدها مستوى التشغيل التام، وبذلك قد يشهد الاقتصاد توازنا يصحبه انكماش، أو يتزامن مع حالة تضخم، ما يستدعي تدخل الدولة عبر السياسات المالية أو النقدية لعلاج الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد.

ومن هنا يُمكن أن يُنظر لأطروحات «كينز» على أنها تفسّر حالات الانكماش الاقتصادي الناتجة عن قصور الطلب الخاص، أي أنها جاءت لتسدّ الثغرة التي يكون فيها الطلب الخاص قاصراً أو غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة، وتكون فيها الثقة بالمستقبل ضعيفة ومهتزة، في حين يصبح الطلب على السيولة النقدية غير محدود لأن الاقتصاد يكون قد وقع في فخ السيولة (Liquidity Trap). وبذلك فقد جاءت أطروحات «كينز» لتأصِّل لتدخل الدولة عبر أدوات السياسة المالية خاصة وأنّ هذه السياسة تكون فاعلة تماما، وذلك وفقا للإجراءات الثلاث الآتية:[1]

❶ إحياء الطلب الفعال حتى تزداد المنافذ وتوظف الأموال في الإنتاج.

❷ تسهيل توظيف الأموال في الإنتاج بتخفيض سعر فائدة الأموال المُقترضة وبالتالي الانتباه إلى سوق العملة والنقود.

❸ القيام بنفقات حكومية استثمارية تنعش الطلب بفضل ترجمتها في توزيع أجور ومداخيل إضافية، ومن ثمّ تنشيط الإنتاج مكان الأموال الخاصة المدخرة.

[1] جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة فهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر 1991،ص:5

وفي هذا الصدد يشير «كيتر» أنه من الواضح أن سيالة التوظيف الفعلية تميل إلى الازدياد ريثما لا يعود هناك أي زمرة من الرأسمال تفوق فعاليتها الحدية معدل الفائدة الجاري. وبتعبير آخر، يميل التوظيف إلى التوسع إلى أن تهبط الفاعلية الحدية على منحنى طلب رأس المال إلى مستوى معدل الفائدة في السوق.

وهكذا أيضاً رأى غير قليل أن الرأسمالية استطاعت عبر أطروحات «كيتر» وملاحظاته تجديد نفسها وتجاوز مآزقها الدورية التي أضحت إحدى سماتها المركزية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ثانيا: أزمة «فقاعات الانترنت» وخفض معدلات الفائدة :[1]

أواخر القرن العشرين تحديد مطلع الألفية الثالثة عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية عرفت بأزمة «فقاعات شركات الإنترنت» بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك (NASDAQ) حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000. وقد ترتب عن هذه الأزمة انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة. تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت. واستمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لـــنسداك بحوالي 78% في 2002.

وقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%، كحل استعجالي لعلاج قيمة الأسهم المنهارة، ومنع الاقتصاد الأمريكي من الدخول ضمن دوامة الكساد والركود . في حين لم يتم دعم هذه السياسات النقدية بسياسة مالية مساندة الأمر الذي أدى إلى توسّع الاقتصاد الافتراضي (الرمزي) والمساهمة في تكّون فقاعة العقار السكني التي لم تكن نتاجا لتفاعلات قانون العرض والطلب ومستويات الأسعار وارتباطها بمعدلات الفائدة ... فحسب، إنّما هي صميم سياسة جديدة ومُبتكرة ضمن آليات الأسواق المالية، ترتكز على خلق فقاعة جديدة عند نُذر انفجار فقاعة قديمة تلافيا للارتدادات السلبية للفقاعة القديمة، وهو ما يُمكن أن نصطلح عليه بـــــ«تمازج الفقاعات»، فبرغم الانهيار الضخم في سوق الأسهم الذي حدث عام 2000، وبدت نُذره بانحدار اقتصادي حاد، إلاّ أنّ الخسائر التجارية تمّ الحدّ منها، والاضطرابات الاقتصادية تم تقليصها وامتصاصها من قبل فقاعة العقار السكني، ممّا أدى إلى كساد طفيف العام 2001.

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، مرجع سبق ذكره ، ص 176-177.

وقد أطلقت المحللة المالية «ستيفني بمومبي» «Stephanie Pomboy» عليها اسم «تحول الفقاعة الكبيرة» التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الأسهم «الدوت كوم dot.com» بفقاعة المضاربة في أسواق الرهن العقاري السكني. وقام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة وتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المطلوب في البنوك ممّا سهل الوفرة المالية، وحينها تدفق رأس المال المحلي والأجنبي بشكل كبير في سوق الإسكان، وارتفع معدل الإقراض للرهن العقاري ارتفاع هائلا وارتفعت أسعار المنازل السكنية بصورة جنونية، وبدأت المضاربة المفرطة .

وما حدث نهايات العام 2007 أعقب النمط الرئيس لفقاعات المضاربة عبر تاريخ الرأسمالية كما تم وصفه من قبل «تشارلز كيندلبيرغر» «Charles P. Kindleberger» ضمن كتاب «الهوس والذعر والانهيار » حيث تناول التوسع الائتماني، والهوس المضاربي، والأزمات والانهيارات والذعر المتعلق بها، وهي المراحل المتسلسلة لنشوء الفقاعة حتى الانفجار وما يترتب عنه.

ثالثا: «أزمة الرهون العقارية» و«مصيدة السيولة الكيترية»: [1]

1.ضخ السيولة خطوة على طريق العلاج:

قبل عشر سنوات وعلى إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، اُقترحت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها، من ذلك ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينة الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود، وقد تندّر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطة، وذكر أنّها تمثل تنفيذا لفكرة الاقتصادي «ميلتن فريدمان» الذي أجاب مازحا ذات مرة عن السؤال حول أسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال: رمي الدولارات من الطائرة، وقد أدى هذا السلوك إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال، وما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل وخاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على أساس الفائدة .

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، مرجع سابق ذكره ، ص: 177-180.

وعلى إثر الأزمة المالية العالمية يُعيد التاريخ نفسه، حيث أنّه ضمن أهم الحلول المطبقة ضخ أموال عامة، وتدخّل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي، وقد كان هذا المقترح محل نقاش واعتراض من قبل العديد من الاقتصاديين الذين شكّكوا في جدواه، وتساءلوا عن من سيستفيد منه، وقد شبه الاقتصادي «جوزيف ستلغز» ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بتريف، وأبدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص أمريكي من الفقراء سيفقدون منازلهم جراء هذه الأزمة، من غير أن يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب، كالتقليل من حالة الهلع وإعادة الثقة.

إضافة إلى الحل السابق هناك حلول أخرى منتهجة، منها فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات، ارتكازا على حل خفض معدلات الفائدة[1] .

2. مصيدة السيولة الكيترية والسياسة المالية التوسعية كمرحلة ثانية لحل اللأزمة:

ضمن حزم السياسات المنتهجة من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكيترية، كأحد الحلول العملية لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وكآلية لها من الإمكانات ما يمكن من خلاله تعطيل عمليات ارتقاء الأزمة من سقفها المالي الراهن، إلى حدود كارثة أزمة اقتصادية قد تعكّر مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي المتعثرين.

إذا ... وضمن حزمة الحلول الاستعجالية المنتهجة، كانت سياسة مصيدة السيولة الكيترية أحد الخيارات المُطبقة وذلك بغرض التأثير المتغيرات الآتية: أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي وذلك وفقا للتحليل الآتي :

- ارتفاع أسعار الأوراق المالية: عندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكيتري (فخ السيولة) فإنّ أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات) ، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض أسعـــار الفائدة يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم .. مشتقات مالية) بمرتجى التربح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، ممّا يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. بفعل أثر قانون العرض والطلب، وبذلك

[1] عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، **مصيدة السيولة الكترية كأحد حلول الأزمة** بين: وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح اسلامي، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والبدائل المالية المصرفية.. النظام المصرفي الاسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر5-6 ماي 2009، ص: 11.

يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جرّاء الأزمة، والمتسببة في سلسلة حزمة الإفلاسات المعلنة خضم تلكم الأزمة.

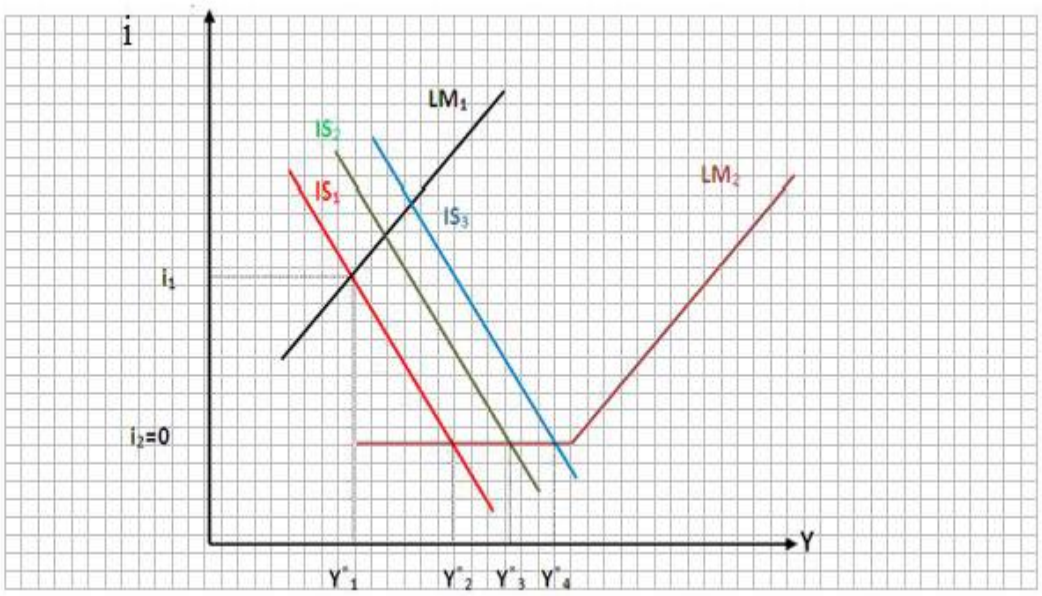
- الحيلولة دون تعاظم حالة الركود: تُعتبر سياسة مصيدة السيولة محاولة للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات المختلفة ضمن حالة من الركود، يكون لها انعكاسات سلبية في الأمد القصير وتتعدى إلى المدى الطويل، وتمس آثارها كل من :
  - القطب الأمريكي.
  - مراكز الاقتصاد العالمي.
  - أطراف الاقتصاد العالمي .

السياسة سالفة الذكر تعتبر محاولة لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود الذي قد تُسيطر عليه. هذه السياسة تهدف إلى ضخ السيولة في السوق، وبالتالي توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، كمنفذ للسيولة التي تم ضخها في الاقتصاد، ممّا يعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يعظّم من حجم الطلب الكلي، وبتالي ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني، ومن ثمّ ارتفاع الاستهلاك وفقا للارتفاع الحاصل في الدخل، ويدخل الاقتصاد ضمن سلسلة من الارتفاعات المتتالية للدخل، وذلك وفقا للتحليل الآتي:

- على مستوى القطب الأمريكي (عمق الاقتصاد العالمي): تؤدي سياسة المصيدة إلى رفع الكتلة النقدية (توفير السيولة).
- ورفع حجم الاستثمار؛ فبانخفاض سعر الفائدة، وعندما يصل نسبة تقترب أو تساوي 0٪، يتم توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، ممّا يُعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يُعظّم من حجم الطلب الكلي. على اعتبار أنّ الطلب الكلي يُكتب من الشكل :

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

الشكل رقم: (2-1)السياسة النقدية التوسعية: أثر ضخ السيولة وانتهاج مصيدة السيولة الكينزية على الاقتصاد الأمريكي



المصدر: عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، مرجع سابق ذكره ، ص:179

وعليه فإنّ ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى تحرك منحنى IS1 نحو اليمين إلى IS2 ، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل، مؤثرا على مجموعة من المتغيرات منها الاستهلاك. ممّا يؤدي إلى ارتفاع هذا الأخير، فيساهم مرة أخرى في نقل منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ثانية إلى اليمين إلى IS3 ويتم تعميق الزيادة في الدخل. والشكل السابق يبين أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات.

إلاّ أنّ هذه الارتفاعات تبقى تحت سقف المطلوب، ممّا يستوجب انتهاج سياسة مالية داعمة من خلال رفع الإنفاق، على اعتبار أنّ السياسة النقدية في الدولة قد تستنفد أو استنفدت إجراءات خفض الفائدة، وما على الدولة حاليا إلا الارتكاز على سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق، لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المعلوم أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في المجال الكينزي، بفعل معدلات الفائدة المنخفضة وبالتالي غياب أثر المزاحمة المُقلل لأثر رفع الاستثمار.

وفي المجال الكينزي يكون المضاعف المالي $\theta = \frac{Ki}{\left[1+Ki\frac{\mu\alpha}{g}\right]}$ مساويا للمضاعف البسيط $\mathrm{Ki} = \frac{1}{1-b+bt+m}$ وهي أكبر قيمة يُمكن أن يُمثلها المضاعف المالي، لأن الطلب على النقد ذو مرونة لا نهائية لمعدل الفائدة ($g \to \infty$).

في حين أن التغير في معدل الفائدة معدوما وفقا لتحليل الآتي:

$$i = \theta \frac{\alpha}{g} A - \frac{1}{[\alpha Ki\, \mu + g]} M0$$

$$\Delta i = \theta \frac{\alpha}{g} A$$

$$\Delta i = \theta \frac{\alpha}{g} \Delta G0$$

وبما أن الطلب على النقد ذو مرونة لا نهائية لمعدل الفائدة (. فإن $\theta \frac{\alpha}{g} \to 0$ وبالتالي. ومحصلة لذلك فإنه لن يكون هناك أثر لـــ «ظاهرة المزاحمة» أي مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار، وستؤثر السياسة المالية المنتهجة على التوازن في سوق السلع والخدمات في المدى القصير عبر مدخلين: أثر «مضاعف الإنفاق الحكومي» الحالي وعبر أثر « مضاعف الاستثمار » بفجوة زمنية (t+1)، وبذلك يرتفع الدخل بمحصلة مجموع الأثرين مضروبا في تغيرات كل من الإنفاق الحكومي والتغير في الاستثمار المستقل. في حين أنه وفي المدى المتوسط والطويل سيكون لأثر «المعجل» دورا داعما في رفع الدخل التوازني مرات أخرى، ويزداد تعميق ارتفاع الدخل التوازني أيضا ارتباطا بتغير متغيرات الطلب الكلي ذات العلاقة الطردية مع مستوى الدخل.

– على مستوى المراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي: الوصفة الأمريكية سالفة الشرح، وبكل ما تضمنته (مما يمكن اعتباره من أطروحات الاقتصاد الإسلامي)، عند أهم مستويات (الوصفة) القابلة للتدويل على مستويي المراكز الرأسمالية وأطراف السوق العالمية ... عبر قناتين:

- ✓ عبر تدويل الوصفة (اقتصاد دولي بلا سعر فائدة)؛
- ✓ التدويل بالأثر.

– وارتكازا على غير قليل من المؤشرات :

- ✓ معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا، في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛
- ✓ معدل الارتباط المرتفع بينها وبين القطب الأمريكي فيما تعلق بالميزان التجاري (X – M) وميزان رأس المال
- ✓ معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) كمستودع للخامات.

المطلب الثاني: تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على المستوى الدولي.

يستعرض هذا المبحث التجربة الأوروبية كمثال فريد للتنسيق في ظل نظام سعر الصرف الثابت – ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة Exchange Rate Regime With No Separate Legal Tender[1] – وذلك لتعكس آلية التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، حيث أدى تكوين الاتحاد النقدي الأوروبي إلى تزايد الاهتمام بضرورة توافر إطار تحليلي لتقويم العلاقة بين السياستين المالية والنقدية تحت مظلة ذلك الاتحاد وأية اتحاد نقدي قد يتم تكوينه مستقبلا. ويتضح هذا الاهتمام مع اتساع نطاق الأدبيات التي تناولت قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بالاتحاد النقدي الأوروبي.[2]

ويتم فيما يلي استعراض الترتيبات المؤسسية الحاكمة للعلاقة بين البنك المركزي الأوروبي والذي يتمتع باستقلاليته في صياغة سياسته النقدية، من جهة، وعديد من السلطات المالية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، من جهة أخرى.

أولا: الترتيبات المؤسسية في مجال التنسيق بين السياستين لدول الاتحاد النقدي الأوروبي:

1. استقلالية البنك المركزي الأوروبي:

تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في الأول من يونيو عام 1998 ليكون مسئولا عن السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية، ومقره الرئيسي فرانكفورت. وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من

[1] The International Monetary Fund, "Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions", 2004, p. 9.

[2] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:56

.

الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية،[1] كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (National Central Banks (NCBs دورا هاما تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، حيث يتألف " النظام الأوروبي للبنوك المركزية " The European System of Central Banks (ESCB) من تلك البنوك الوطنية، علاوة على البنك المركزي الأوروبي.[2]

وتشير Pollard (2003) إلى تعهد مصانعي القرار الأوروبي بمنح درجة كبيرة من الاستقلالية النظام الأوروبي للبنوك المركزية" عن حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي. فعلي سبيل المثال، يتمتع مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بتفويض صريح في السيطرة على أدوات السياسة النقدية وذلك دون الحاجة إلى التشاور مع حكومات الدول الأعضاء.

وقد بدأ البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو منذ الأول من يناير عام 1999، حيث حددت معاهدة ماستريخت هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للمنظومة المصرفية الأوروبية، فتؤكد المادة الخامسة بعد المائة من تلك المعاهدة على أن " الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار". وهو ما يعكس الاتفاق حول هدف تحقيق الاستقرار السعري كأفضل ما يمكن أن تقدمه السياسة النقدية التحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة ومراعاة البعد الاجتماعي. وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي الأوروبي في ست وظائف رئيسية، وهي: [3]

① الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقا لمعاهدة ماستريخت.

② إصدار اليورو –العملة الأوروبية الموحدة– سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.

③ تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

④ تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

⑤ إدارة الاحتياطيات النقدية لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي.

[1] بنك مصر، العملة الأوروبية الموحدة" اليورو: النشاة ومراحل التطبيق – الآثار المتوقعة على الاقتصاد الدولي والمصري"، اوراق بحثية، مركز البحوث ببنك مصر، العدد السابع ، 1999، ص21.

[2] الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي على شبكة الانترنت:

Hanspeter K. Scheller, "The European Central Bank: History, Role and Functions", European Central Bank, July 2004, p. 9. http://www.ecb.int

[3] بنك مصر، مرجع سبق ذكره، ص22.

⑥ تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية، مثل مراجعة السياسة النقدية قبل تقديمها للبرلمان الأوروبي.

وعلى الرغم من تحديد هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للمنظومة المصرفية الأوروبية، إلا أن معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي لم تقدم تعريفا محددا لهذا الهدف، وحتى يتم تحديد هذا الهدف على نحو دقيق، أعلن مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي عام 1998 ضرورة تحقيق الهدف الكمي التالي:

" يتم تعريف الاستقرار في الأسعار كزيادة سنوية في الرقم المتسق لأسعار المستهلكين[1] لدول منطقة اليورو بحيث تقل هذه الزيادة عن 2%، وبحيث يتم تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار على المدى المتوسط ". وفي محاولة لتطوير استراتيجية السياسة النقدية المتبعة من قبل المنظومة المصرفية الأوروبية، فقد أوضح مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في عام 2003 أن هدف الاستقرار في الأسعار يعني الحفاظ على معدلات التضخم بحيث تكون أقل من 2% وقريبة من ذلك المعدل على المدى المتوسط. وهنا يبرز التساؤل التالي:

"هل يشير ذلك المعدل المعلن للتضخم من قبل مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي إلى تطبيق استهداف التضخم كإطار لتنفيذ السياسة النقدية؟ ".

وقد حاول Svensson (2000) الإجابة على ذلك التساؤل في دراسته التي قدمها – بعد نحو العام من تنفيذ سياسة نقدية موحدة واستخدام العملة النقدية الأوروبية[2] – حيث قدم تقويما للسياسة النقدية التي اتبعها النظام الأوروبي للبنوك المركزية"، ومدى اقترابها من استهداف التضخم والذي اتسع نطاق تطبيقه في عديد من الدول منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي كإطار جديد لتنفيذ السياسة النقدية، وقد أوضح Svensson توافر عديد من أوجه التشابه بين السياسة النقدية الأوروبية وبين الاستهداف المرن للتضخم. وتتمثل أهم تلك الأوجه في تحديد هدف كمي معلن للتضخم، لتأكيد هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى المتوسط كهدف رئيسي للسياسة النقدية، وأهمية تحقيق الاستقرار في الناتج.

[1] الرقم القياسي المتسق لأسعار المستهلكين: Harmonised Index of Consumer Prices (HICP)
وهو يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بعد تحقيق الاتساق بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في دول منطقة اليورو.

[2] تم العمل بالعملة الأوروبية الموحدة " اليورو" في الأول من يناير عام 1999.

ومن ناحية أخرى، يشير Carare and Stone (2003) إلى صعوبة وضع تصنيف للبنك المركزي الأوروبي في إطار نظم استهداف التضخم الرئيسية[1]، حيث يري أنه أقرب إلى الاستهداف الانتقائي للتضخم منه إلى الاستهداف الكامل، فالبنك المركزي الأوروبي لا يستهدف معدل تضخم صريح وإنما يعتمد على ركيزتين أساسيتين لتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار. أما الركيزة الأولى، فتتمثل في قيمة كمية مرجعية لمعدل النمو في المعروض النقدي، بينما تتمثل الركيزة الثانية في التنبؤات بشأن القيم المستقبلية لمعدل التضخم Inflation Forecasts ، وهو ما يؤكد الاستهداف الانتقائي للتضخم من قبل البنك المركزي الأوروبي، إذ أن الدول التي تطبق الاستهداف الكامل للتضخم لا تستخدم سوى تلك التنبؤات كهدف وسيط للسياسة النقدية.

ويتضح مما سبق، تمتع البنك المركزي الأوروبي باستقلالية كاملة في تحديد هدف سياسته النقدية Goal Independence وعدم تعرضه إلى أية ضغوط من قبل حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد، الأمر الذي يسهم في تعزيز دوره في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف وحيد ورئيسي لسياسته النقدية.

2. الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية:

يشير Majocchi (2003): إلى عدم التقارب الواضح بين هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي "للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والأهداف الاقتصادية الأخرى، فبينما يلتزم البنك المركزي الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت بضرورة تحقيق الاستقرار السعري، واستخدام الأداة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، نجد أن الأهداف الاقتصادية الأخرى- كزيادة الدخول والتوظف الكامل- قد لا يتأتى تحقيقها دون التنسيق

[1] وتتمثل النظم الرئيسية لاستهداف التضخم في ثلاثة نظم، وهي:-

-1 التطبيق الكامل لاستهداف التضخم: (Full - Fledged Inflation Targeting (FFIT

حيث تلتزم الدول المطبقة لهذا النظام بتحقيق معدل تضخم معلن خلال مدى زمني محدد مسبقا، ويتم تحقيق مبدأ الشفافية من خلال الإعلان عن قرارات السياسة النقدية على العامة من خلال إصدار تقارير دورية عن أداء السياسة النقدية وتطور معدل التضخم، وفي حالة إخفاق البنك المركزي في تحقيق معدل التضخم المستهدف يلتزم محافظ البنك المركزي أو لجنة السياسة النقدية بالإفصاح عن أسباب هذا الإخفاق والمدى الزمني اللازم لتحقيق المعدل المعلن والقرارات اللازمة لتحقيقه.

2- الاستهداف الانتقائي للتضخم: (Eclectic Inflation Targeting (EIT

يشير هذا المفهوم إلى إطار للسياسة النقدية تمثل فيه التطورات بالإجماليات النقدية عنصرا أساسيا في تحديد التضخم، وذلك دون إغفال للتطورات في المؤشرات المالية والمتغيرات الحقيقية الأخرى، وتلتزم الدول التي تأخذ بهذا النظام بتحقيق معدل التضخم المستهدف ولكن في ظل مستوى أقل من الشفافية ودرجة أقل من المساءلة في حالة إخفاق البنك المركزي في تحقيق معدل التضخم المستهدف.

-3 الاستهداف الضعيف للتضخم: (Inflation Targeting Lite (ITL

يمثل هذا النظام مرحلة انتقالية نحو الأخذ بسياسة نقدية تستهدف التضخم، حيث تتسم الدول التي تأخذ بهذا النظام بعدم توافر الإطار المؤسسي وغياب الاستقرار المالي اللازم لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولذلك لا يتم الالتزام بتحقيق رقم محدد للتضخم.

بين قرارات الدول الأعضاء بالاتحاد. ومن هنا تتضح أهمية التنسيق بين تلك الدول للحد من التعارض بين السياستين، والذي يظهر كنتيجة الغياب التجانس المؤسسي" Institutional Asymmetry .

وفي هذا السياق، يشير Wicks(2002) إلى أن "غياب التجانس المؤسسي" إنما يعود بالأساس إلى وضوح الجهة المنوط بها صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في معاهدة ماستريخت والمتمثلة في البنك المركزي الأوروبي، بينما لا تحدد هذه المعاهدة بنفس درجة الوضوح المؤسسة المنوط بها إدارة السياسة الاقتصادية ومنها السياسة المالية- وأوضح Wicks أن المؤسسة التي قد تساهم في إدارة تلك السياسات الرئيسية في الوقت الراهن تتمثل في مجلس وزراء المالية والاقتصاد" The Council of Economic and Finance Ministers (Ecofin) ، الأمر الذي يشكل تحديا أمام صانعي السياسة النقدية لإيجاد آلية للتنسيق والتفاهم المشترك بين السياسة النقدية، من جهة، والسياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء بالإتحاد من جهة أخرى.

ويقترح Issing (2002) آلية التنسيق كوسيلة للحد من ذلك القيد المؤسسي والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي الأوروبي، وذلك من خلال قيام صانعي القرار الاقتصادي بالتنسيق فيما بينهم فيما يتعلق بتحديد أدوات السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق توليفة السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها المساهمة في رفع معدلات الإنتاج والتوظف. ويتفق معه في ضرورة التنسيق كل من Lambertini and Rovelli (2003) حيث أوضحا ضرورة تحقيق التنسيق بين السياسات المالية المطبقة بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي للحد من التكاليف التي قد تتكبدها السياسة النقدية لتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار.

وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأوروبي يعد من أكثر البنوك المركزية على مستوى العالم تمتعا بالاستقلالية استنادا إلى التشريعات المنظمة لعمله، إلا أنه لا يتحرك بمعزل عن الضغوط السياسية الحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد. فعلى سبيل المثال، يواجه البنك المركزي الأوروبي تحدية أمام دوره في تحقيق هدف الاستقرار السعري يتمثل بالأساس في ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول الأعضاء بالإتحاد مما يفرض ضغوط على البنك المركزي الأوروبي لإتباع سياسة نقدية توسعية[1].

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 60 .

ان تطور معدلات البطالة بدول منطقة اليورو خلال السنوات (2001-2009) ، حيث ارتفع معدل البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل على مستوى منطقة اليورو ككل من 7,9 % خلال عام 2001 إلى 8,9 % عام 2004، ثم انخفض مرة أخرى ليصل إلى 7,9% عام 2009. وعلى الرغم من انخفاض ذلك المعدل إلا أنه يعد تحديا كبيرا أمام صانعي القرار الاقتصادي والسياسي بالاتحاد الأوروبي.[1]

ويتضح مما سبق، أن تمتع البنك المركزي باستقلاليته الكاملة في تحقيق الاستقرار السعري لا يعد كافية للحد من التعارض بين السياسة النقدية، من جهة، والسياسات المالية العديدة بدول الاتحاد، من جهة أخرى، وإنما هناك ضرورة لتكوين مؤسسة تختص بتنسيق السياسات المالية بالدول الأعضاء، كما يقترح كل من Kontolemis ، Mizen ، Artis (1998) تخلي البنك المركزي الأوروبي عن استقلاليته في تحديد الأهداف Goal Independence من خلال عقد اتفاق مع البرلمان الأوروبي يتعهد فيه البنك بضرورة تحقيق معدل مستهدف للتضخم مع تعرضه للمساءلة في حالة إخفاقه في تحقيق ذلك الهدف. وقد يعـــد هذا الاقتراح بمثابة وسيلة للحد من التعارض بين السياســـتين وتطبيقا لعلاقة الوكالة Principal– Agent Framework التي اقترحها الاقتصادي Walsh (1995).

3. وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي الأوروبي المباشر لحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد:

تقدم معاهدة ماستريخت مثالا جيدا للضوابط المفروضة على إقراض البنك المركزي الأوروبي المباشر لحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد حيث تعد من أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لتدعيم استقلالية البنك المركزي الأوروبي وتفعيل دوره في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي لسياسته النقدية. ووفقا للمادة الرابعة بعد المائة من تلك المعاهدة، يحظر على البنك المركزي الأوروبي (ECB) أو البنوك المركزية الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي (NCBs) تقديم تسهيلات ائتمانية على المكشوف Overdraft Facilities أو أية صورة أخرى من صور الائتمان المباشر الحكومات دول الاتحاد. علاوة على ذلك ، فقد منعت المعاهدة البنك المركزي الأوروبي أو البنوك المركزية في دول الاتحاد من شراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الإصدار، ولكنها سمحت للبنك المركزي الأوروبي بأن يقدم الائتمان غير المباشر للحكومات وذلك من خلال الشراء الاختياري للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية، والذي قد يأخذ أحد الأشكال التالية:

[1] حيث دفعت معدلات البطالة المرتفعة إلى رفض – مواطني بعض الدول بالاتحاد كفرنسا وهولندا – التصديق على الدستور الأوروبي كخطوة نحو التكامل السياسي بين دول الاتحاد.

عمليات السوق المفتوح النهائية، اتفاقيات إعادة الشراء، الاحتفاظ بالأوراق الحكومية كضمان لإعادة تمويل الجهاز المصرفي.[1]

وكذلك تتم المتابعة لعمليات ش راء الأوراق المالية الحكومية بالسوق الثانوية حتى لا تستخدم هذه الوسيلة للالتفاف حول بنود معاهدة ماستريخت في شأن حظر الائتمان المباشر لحكومات الدول الأعضاء[2]، وبالتالي يعزز هذا الترتيب المؤسسي من استقلالية البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في دول الاتحاد عن الضغوط السياسية المحتملة من قبل حكومات الدول لتمويل العجز المالي من خلال الاقتراض المباشر.

4. التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الموازنة العامة :

لا يمكن إغفال أثر التطورات في الأدبيات الاقتصادية على الممارسة العملية، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن النظرية المالية للمستوى العام للأسعار (FTPL) The Fiscal Theory of the Price Level تعد بمثابة الدافع الرئيسي وراء التزام الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي "بميثاق الاستقرار والنمو" كشرط ضروري لمساندة البنك المركزي الأوروبي في تحقيقه لهدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي ووحيد للسياسة النقدية الأوروبية، وهو الأمر الذي دفع عدد من الاقتصاديين مثل Uhlig (2002) .لتأكيد أهمية "ميثاق الاستقرار والنمو" كأحد الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنسيق بين السلطات المالية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي والبنك المركزي الأوروبي. ويعد هذا الميثاق – والذي تم إقراره عام 1997– بمثابة مثال لتلك التدابير المؤسسية التي من شأنها تحقيق الانضباط المالي بالدول الأعضاء بالاتحاد ووسيلة رئيسية لتحقيق أحد معايير[3] التقارب التي أقرتها معاهدة ماستريخت، حيث اشترطت تلك المعاهدة على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والراغبة في الاشتراك بالمرحلة الثالثة من الاتحاد النقدي – والذي تحقق في عام 1999– احتواء عجز الحكومة العامة عند مستوى لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 1997، وذلك

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره ،ص: 62.

[2] باهر عتلم، منال متولي، " **كفاءة السياسة المالية واستهداف التضخم بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد المصري**"، مؤتمر إصلاح المالية العامة في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، 7-8 جوان ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2000 .

[3] وتتلخص أهم البنود التي نصت عليها معاهدة ماستريخت، والتي يطلق عليها معايير التقارب Convergence Criteria، فيما يلي:

1. دعم ومساندة المالية العامة: ألا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
2. نسبة الدين العام: ألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 60%.
3. استقرار الأسعار: ألا تتجاوز نسبة التضخم 1,5 % فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد.
4. استقرار معدلات الفائدة: ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل أكثر من 2% عن مثيله في البلاد الثلاثة السابق الإشارة إليها.
5. استقرار أسعار الصرف: توقع تحركات عادية في هوامش أسعار الصرف لكل عملة أمام الأخرى. أنظر في ذلك: – البنك الأهلي المصري، " الاتحاد الأوروبي يتوسع شرقا"، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث، العدد الثاني، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، 2004، ص ص 12– 13.

عقب إتباع خطة التقارب التي تم إقرارها خلال عام 1992، كما اشترط ميثاق الاستقرار والنمو " أن يكون وضع الموازنة في الأجل المتوسط قريبا من التوازن أو الفائض"، وهو ما يعني أنه يمكن قبول نسبة 3% كحد أقصى لا يمكن تجاوزه في فترات التباطؤ الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك الميثاق، يوجد عديد من دول منطقة اليورو والتي تطبق قواعد مالية خاصة بها بغرض تحقيق الانضباط المالي. (مثل: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا). ولكن، يشير Hallett(2005) إلى أن تجاوز عدد من الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي للنسبة المقررة لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد يثير القلق حول درجة الانضباط

المالي، وما يمكن أن تمثله من عقبة أمام مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على الالتزام بتعهدها المتعلق بهدف الاستقرار في الأسعار. ففي ظل الاتحاد النقدي، يكون على السلطات المالية المحلية اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالأجل القصير، وهي ذات الإجراءات التي كانت تمارسها السياسة النقدية قبل تكوين الاتحاد. حيث يعد الحد من إمكانية استخدام السياسة النقدية التحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الصدمات التي قد تتعرض لها اقتصادات بعض الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي، من أهم التكاليف التي يمكن تكبدها من تكوين ذلك الاتحاد. ولذلك، تعد القيود المفروضة على السياسة المالية بالدول الأعضاء بالاتحاد والتي يقررها ميثاق الاستقرار والنمو بمثابة وسيلة لحماية تعهد البنك المركزي الأوروبي بتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار إلى جانب الحماية التي تقدمها الاستقلالية التشريعية للبنك[1].

والمتتبع لتطور أداء ميثاق الاستقرار والنمو كآلية لتحقيق التنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، سيتأكد من عدم فعاليته لتحقيق هذا التنسيق، حيث يشير Feldstein (2005) إلى عدم فعالية الاتفاق الذي تم التوصل إليه من قبل المجلس الأوروبي في بروكسل بنهاية مارس عام 2005- حول " تحسين أداء ميثاق الاستقرار والنمو" – الأمر الذي قد يسهم في استمرار العجز المالي بحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي. ووفقا لهذا الاتفاق، أكد رؤساء حكومات الدول الأعضاء ضرورة التزام الدول بنسبتي عجز الموازنة العامة، وإجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، سمحوا ببعض الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها للدولة العضو تجاوز تلك القواعد، بحيث يحق لها عدم الالتزام بها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، كما يمكن للدولة تجاوز تلك النسب المقررة بميثاق الاستقرار والنمو إذا كان الإنفاق الحكومي المرتفع والمتسبب في تزايد العجز المالي يهدف بالأساس إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأوروبية أو إلى الإسراع في

[1] منى كمال سعيد محمد،مرجع سبق ذكره، ص: 64.

التكامل الدولي، حيث تتعدد صور ذلك الإنفاق والتي قد تتم في مجالات: الدفاع، البحث العلمي، التعليم، تقديم المساعدات المالية، وأية شكل من أشكال الإنفاق التي قد تسهم في تحقيق التكامل الأوروبي.

5. ترتيبات تتعلق بشكل العلاقة بين البنك المركزي الأوروبي والسياسات المالية بحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي :

1.5. تشكيل لجان التنسيق :

تعكس تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي غياب التنسيق الكافي بين السياستين النقدية والمالية. وهو الأمر الذي يرجع بشكل كبير إلى استقلال السياسة المالية، وعدم وجود سلطة فوق قومية تتولى تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء، وذلك على الرغم من وجود ميثاق الاستقرار والنمو،[1] وهو الأمر الذي دفع بعض الاقتصاديين إلى تأكيد ضرورة تكوين مؤسسة يعهد إليها بتنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء وأن تكون هذه المؤسسة مكملة لميثاق الاستقرار والنمو وألا تكون بديلا له، حيث يعد ذلك الميثاق بمثابة جزء هام من آلية واسعة للتنسيق أقرتها المادة التاسعة والتسعين من معاهدة ماستريخت، وركيزة أساسية لوضع خطوط إرشادية واضحة لتنسيق السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد. فقد أشارت تلك المادة إلى: "ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتقارب المستمر بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء".

ولهذا الغرض، كان على المجلس الأوروبي The European Council وضع خطوط إرشادية للسياسات الاقتصادية بالدول الأعضاء، وذلك لمتابعة تطور الأداء الاقتصادي بكل دولة على حدة، ولتقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها تأكيد اتساق السياسات الاقتصادية المتبعة بتلك الدول مع الخطوط الإرشادية التي حددها المجلس، كلما دعت الحاجة لذلك.[2]

ويتكون المجلس الأوروبي، بموجب إعلان " شتوتجارت" الصادر عقب قمة عام 1983، من رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، ويعاونهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية، ويعتبر أعلى مستويات ص نع القرار بالبناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي. ومن الجدير بالذكر، أنه بالنسبة لأسلوب عمل المجلس وطريقة ص نع القرارات فيه، فإنه من النادر أن يتخذ المجلس الأوروبي قرارات

[1] ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الأوروبي، **تقييم الآثار على اقتصاديات دول حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر**"، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 90.

[2] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 65 .

ملزمة أو يصدر توجيهات أو يشرع قوانين واجبة النفاذ، إلا أنه يكتفي في الغالب ببلورة توجهات وسياسات وبرامج عامة وإصدار بيانات أو توصيات، كما يسهم "مجلس وزراء المالية والاقتصاد" (Ecofin) في إدارة وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء بالاتحاد، بينما يتم اتخاذ القرارات بشأن السياسة النقدية من قبل مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي والذي يتألف من محافظي البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة التنفيذية للبنك المركزي الأوروبي. وبالتالي، يتضح من الإطار المؤسسي القائم في الاتحاد النقدي الأوروبي عدم وجود لجان لتنسيق السياسات النقدية أو لجان لتنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى صعوبة وجود إطار ملائم للتنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء.

وقد دفع ذلك Calmfors (2003) إلى تقديم اقتراح بشأن تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء بمنطقة اليورو، يتمثل في تشكيل لجنة للسياسة المالية Fiscal Policy Committee تتخذ القرارات المتعلقة باستخدام أدوات السياسة المالية بالدول الأعضاء التحقيق الاستقرار الاقتصادي بمنطقة اليورو، وذلك أسوة بتجارب عديد من الدول والتي قامت بتفويض صياغة سياستها النقدية إلى لجان تابعة للبنوك المركزية والتي تتمتع باستقلالها الفعلي عن الضغوط السياسية، وبحيث يكون هذا الاقتراح المؤسسي بمثابة مكمل وليس بديل لإطار التنسيق الحالي والمستند بالأساس إلى "ميثاق الاستقرار والنمو Stability and Growth Pact (SGP).

2.5. تحديد الجهة المنوط بها وظيفة إدارة الدين العام:

أكدت معاهدة ماستريخت عام 1992 ضرورة ألا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة 60% كأحد شروط تحقيق الاستقرار المالي بدول منطقة اليورو. ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من استقلالية قراراتها النقدية والمالية، وقد أضيف لهذا المعيار "مصطلح الأسعار الثابتة" حتى لا تبتلع ارتفاعات الأسعار والتضخم ما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره لسداد الدين العام، وحتى لا تلتهم موجات التضخم أي مكاسب تحققها الدول.[1]

[1] محسن أحمد الخضيري، "اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 85.

وقد ظلت مسئولية إدارة الدين العام ملقاة على عاتق الحكومات الوطنية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي. ولكن، تختلف الجهة المنوط بها إدارة الدين العام من دولة إلى أخرى داخل الاتحاد. فعلى سبيل المثال، تم تفويض مسئولية إدارة الدين إلى مكتب منفصل عن وزارة الخزانة الإدارة الدين العام بجمهورية أيرلندا وهو ما يعكس الاتجاه المتزايد منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي لفصل وظيفة إدارة الدين العام عن البنوك المركزية، بينما يعهد بوظيفة إدارة الدين العام في كل من بلجيكا، وفرنسا، وهولندا إلى مكتب تابع لوزارة المالية مع منحه قدر أكبر من الاستقلالية نظرا لإسهامه في تطوير الأسواق المالية.

ثانيا: ترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ:

1. البرمجة النقدية

لم تكن هناك حاجة لاعتماد البنك المركزي الأوروبي على برنامج نقدي كإطار لصياغة ورسم سياسته النقدية- فمن خلال اعتماده على كمية مرجعية لمعدل النمو في المعروض النقدي (M_3) وكذا التنبؤات بشأن القيم المستقبلية لمعدل التضخم - يتمكن البنك المركزي الأوروبي من تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي لسياسته النقدية. وهو ما يعني أن البنك المركزي الأوروبي يطبق الاستهداف الانتقائي للتضخم حيث تمثل التطورات في الإجماليات النقدية عنصرا أساسيا في تحديد معدل التضخم دون إغفال للمتغيرات الحقيقية الأخرى.

ويعد الإعلان عن الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي والمتمثل في الحفاظ على معدلات التضخم بحيث تكون أقل من 2% وقريبة من ذلك المعدل على المدى المتوسط بمثابة تأكيد على تطبيق هذا النوع الانتقائي لإطار استهداف التضخم، وهو الأمر الذي يوضح اختلاف البنك المركزي الأوروبي عن البنوك المركزية الأخرى والتي اتجهت نحو التأثير على معدلات الفائدة قصيرة الأجل لتحقيق معدل التضخم المستهدف[1].

2. التنسيق على المستوى اليومي:[2] يتم التنسيق على المستوى اليومي بين البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء ووزارة المالية/الخزانة العامة بهدف إدارة الأرصدة النقدية الحكومية، حيث تختلف الترتيبات المؤسسية

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2] الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي على شبكة الانترنت: www . ecb . int

- European Central Bank, " Government Activities Affecting Liquidity in The Euro Area", available at:

- European Central Bank, " The Implementation of Monetary Policy in The Euro Area", General Documentation on Eurosystem Monetary Policy Instruments and Procedures, February 2005, p. 9.

المنظمة لإدارة السيولة من دولة إلى أخرى داخل الاتحاد النقدي الأوروبي. ففي فرنسا، تم تحديد معدلات الفائدة على الأرصدة الحكومية المحتفظ بها لدى البنك المركزي الفرنسي عند مستوى أقل من تلك التي توفرها السوق النقدية مما يمثل حافزا نحو الاعتماد على سوق النقود، كما تحدد الخزانة الفرنسية حدودا لأرصدتها لدى البنك المركزي لا يمكن تجاوزها.

وعلى نقيض ذلك، لا توجد في اليونان حدود قصوى لحجم الأرصدة الحكومية المحتفظ بها لدي البنك المركزي اليوناني، كما تقترب معدلات الفائدة على تلك الأرصدة من تلك التي توفرها سوق النقود وهو ما أدى إلى عدم استقرار تلك الأرصدة. بينما لجأت أسبانيا – في محاولة منها للحد من التقلبات بالأرصدة الحكومية – إلى توجيه تلك الأرصدة إلى الجهاز المصرفي في مقابل معدلات فائدة لليلة واحدة بدلا من الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الأسباني. وتتسم إدارة الأرصدة النقدية بكفاءتها في كل من بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورج، هولندا، النمسا، فنلندا، والبرتغال، حيث تتميز معدلات الفائدة لليلة واحدة على تلك الأرصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزي باستقرارها مما يعزز من كفاءة التنسيق بين المؤسستين النقدية والمالية في تلك الدول.

ويتضح من العرض السابق لتجربة الاتحاد النقدي الأوروبي صعوبة وجود آلية تتعدى مستوى القوميات التنسيق على المستوى اليومي، ويعزى ذلك إلى عدم وجود لجان لتنسيق القرارات المالية والنقدية للدول الأعضاء بحيث تجتمع بشكل دوري لتحدد إطارا لتنسيق السياسات الاقتصادية، على الرغم من الدور الذي يلعبه المجلس الأوروبي، والدور الهام لميثاق الاستقرار والنمو في تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء. وبالتالي، يعد النظام الأوروبي للبنوك المركزية بمثابة الآلية الوحيدة التي تتسم بكفاءتها في تنسيق وصياغة السياسة النقدية لدول الاتحاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والتي يتمثل أهمها في تنفيذ عمليات السوق المفتوح بهدف إدارة معدلات الفائدة ، وإدارة السيولة، وتنفيذ سياسة نقدية موحدة. ومما لاشك فيه أن الأخذ بالترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ –سالفة الذكر – قد أسهم في تحقيق نتائج إيجابية لعملية التنسيق بين السياستين، وهو ما انعكس بدوره على مؤشرات الأداء الاقتصادي في دول الاتحاد النقدي الأوروبي، ويوضح الجدول التالي تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول ويؤكد أهمية ذلك التنسيق[1].

[1] منى كمال سعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

جدول رقم: (2-1) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاتحاد النقدي الأوروبي

السنوات	المعدل السنوي للنمو الاقتصادي (%)	معدل التضخم محسوبة على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)	عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	3.7	2.1	0.1	69.4
2001	1.8	2.3	-1.3	68.3
2002	0.97	2.2	-1.8	68.2
2003	0.71	2.1	-2.3	69.3
2004	2.04	2.1	-2.2	69.8
2005	1.33	2.2	-2.5	70.8

Sources:- World Development Indicators, 2006.

-The European Central Bank, http://www.ecb.int.

تشير المؤشرات السابقة إلى نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي في خفض معدل التضخم وتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث اقترب معدل التضخم من الرقم المستهدف والمتمثل في 2% كزيادة سنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وكذلك حققت دول الاتحاد معدلات نمو معقولة تتناسب مع هدف التضخم. كما نجحت الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي في تحقيق الاستقرار المالي حيث لم يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2,5% أي أقل من النسبة التي أقرتها معاهدة ماستريخت والمتمثلة في 3%. ورغم ما تقدم، فقد تجاوز الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة الستين في المائة التي حددتها معاهدة ماستريخت، وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة اتخاذ خطوات أسرع في تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء بالاتحاد من خلال تشكيل لجنة للتنسيق المالي تدعم من دور ميثاق الاستقرار والنمو.

المطلب الثالث: تجربة اليابان

أولا: أثر المتغيرات النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اليابان:

تذهب هذا الفقرة إلى التعرف على واقع بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والمتمثلة بمعدلات التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى نمو الإستيرادات كممثلة للتجارة الخارجية وتحليلها، فضلا عن مدى استجابة كل منها للتغيرات في مجال السياستين النقدية والمالية في اليابان من خلال المحاور الآتية:

1. تحليل التضخم ومدى استجابته للتغيرات النقدية والمالية:[1]

يتضح من الجدول(2-2) أن معدل التضخم في اليابان مقاسة بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفض من (0.7) في عام 1985 إلى إنكماش نحو (0.5%) في نهاية المدة كاملة عام ،2005 فقد بلغ معدل التضخم هذا في المتوسط وخلال السنوات المذكورة حوالي (0.6%) . وجدير بالملاحظة إن هذا المعدل في مجمله يعكس حصيلة معدلات متباينة خلال كامل المدة (1985-2005) والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (2-3) ، فضلا عن كونه حصيلة لثلاثة متوسطات ولمدد فرعية قيد الدراسة، كان منخفضة (0.9%) خلال المدة الفرعية الأولى (1985-1989) ومرتفعة (1.4%) خلال المدة الفرعية الثانية (1990-1998)، والأكثر انخفاضا وبمعدل سالب (-0.5%) خلال المدة الفرعية الثالثة (1999-2005).

لقد ساهمت عوامل عديدة في حصول مثل هذه التغيرات في معدلات التضخم في الاقتصاد الياباني ولكن تأثيراتها كانت تحصل بدرجات متفاوتة، ففي خلال المدة الأول (1985-1989) كان معدل التضخم قريبة للاستقرار فيها عدا ارتفاعه ووصوله إلى (2.3%) في نهايتها عام 1989. إنما كان ذلك انسجاما والتحولات التي حصلت في مجال السياسة النقدية لأجل دعم الاستثمار على مستوى الاقتصاد ككل وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال زيادة الائتمان المصرفي بهدف تعزيز الانتعاش في الاقتصاد من جهة وإلى شبه الاستقرار الواضح في معدلات الفائدة الحقيقية والإسمية من جهة أخرى، إضافة إلى النمو غير المتسارع في مجال النفقات الحكومية ومساهمتها في تراجع مؤشر عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، شكلت هذه العوامل بمجملها مصادر مهمة في استقرار فجوة الطلب المحلي الأمر الذي أدى من خلاله حصول استقرار واضح في معدلات التضخم لاسيما وأن النفقات الاستهلاكية قد حافظت على مستوياتها سواء من حيث حجمها المطلق

[1].نزار كاظم الخيكاني،.حيدر يونس الموسوي،مرجع سبق ذكره، ص-ص: 297-303.

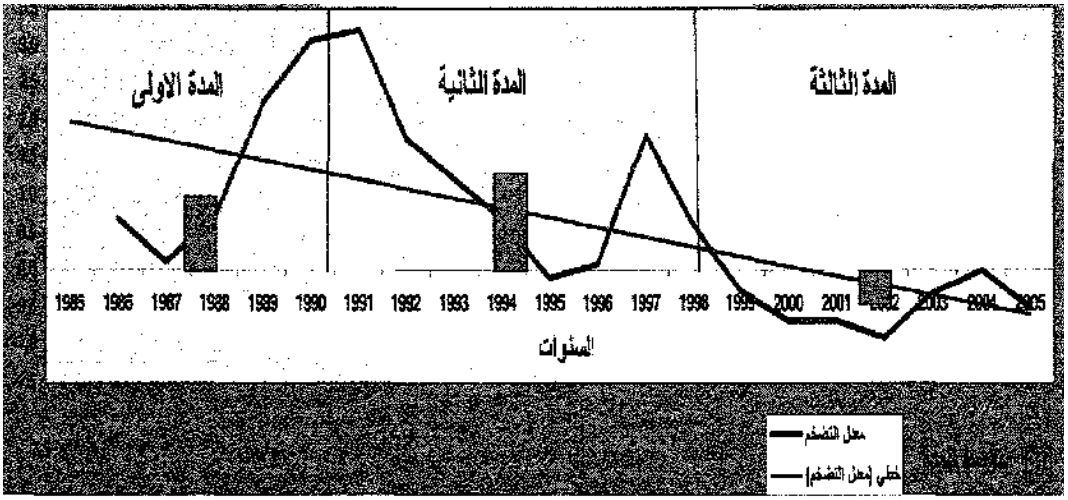
الجدول رقم: (2-2) معدلات التضخم في اليابان خلال الفترة (1985-2005)

القيمة : تريليون ين ياباني النسب : ٪

السنوات	الرقم القياسي للأسعار 100=1995	معدل التضخم Y	معامل الاستقرار النقدي	فائض عرض النقد	سرعة تداول
1985	87.40	/	/	/	1.06
1986	88.00	0.68	2.36	14.062	1.02
1987	88.10	0.11	6.92-	43.927	0.90
1988	88.70	0.68	0.77	15.879-	0.93
1989	90.70	2.25	2.37	24.300	0.90
1990	93.50	3.02	1.75	13.827	0.89
1991	96.50	3.21	0.88	2.213-	0.92
1992	98.20	1.76	0.17-	5.099-	0.95
1993	99.40	1.22	11.75-	12.416	0.94
1994	100.10	0.70	4.40-	19.660	0.91
1995	100.00	0.10-	1.82	6.427	0.90
1996	100.10	0.10	1.28	2.706	0.90
1997	101.90	1.80	26.11	16.573	0.89
1998	102.50	0.59	1.73-	38.230	0.84
1999	102.20	0.29-	2.73-	28.270	0.80
2000	101.50	0.68-	0.58	4.620-	0.80
2001	100.80	0.69-	12.97-	14.783	0.77
2002	99.90	0.89-	6.16-	25.614	0.74
2003	99.60	0.30-	3.56	8.290	0.72
2004	99.60	0.00	1.42	3.145	0.72
2005	99.10	0.50-	1.12	1.375	0.72
المتوسطات					
1989-1985	88.58	0.93	0.36	16.610	0.96
1998-1990	99.13	1.37	1.55	11.392	0.90
2005-1999	100.39	0.84-	2.17-	10.980	0.75
2005-198	97.04	0.64	0.13-	12.291	0.87

* أحتسب على أساس GDP بالأسعار الثابتة .

الشكل رقم:(2-2) اتجاهات التضخم في اليابان خلال الفترة (1985-2005)



المصدر : د.نزار كاظم الخيكاني، د.حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص :303

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، إن صافي الإقراض المصرفي المقدم إلى الحكومة خلال هذه المدة لم يكن نموه متسارعا بالشكل الذي يؤدي إلى حصول زيادات متسارعة في كمية النقد، وبالتالي إلى الارتفاعات المتسارعة في الأسعار، خصوصا وإن النمو في مجال عرض النقد الواسع لم يشهد زيادات سريعة في نموه خلال تلك المدة ، إذ لم تتجاوز في ذلك معدلات النمو الحقيقي بأرقام مثيرة تؤدي إلى حصول معدلات تضخمية عالية وإنما الذي يحصل هو وجود فجوات تضخمية قد تكون مناسبة والتغيرات في عرض النقد .

2. تحليل البطالة ومدى استجابتها للتغيرات النقدية والمالية:[1]

تعد البطالة قضية جوهرية في اي اقتصاد، وإن معدلاتها بمثابة مؤشر اقتصادي أساسي للتعرف على الأحوال الإقتصادية في جميع بلدان العالم، واليابان كبقية البلدان سواء المتقدمة منها أم النامية تسترشد بهذا المؤشر لمقارنة أدائها الاقتصادي، ولدي مطالعة الجدول (2-3) يتضح أن حجم البطالة في اليابان تجاوز المليون والنصف مليون شخص عام 1985، ازداد إلى ما يقارب الثلاثة ملايين شخص عام 2005، كان معدل نموها المركب خلال السنوات (1985-2005) نحو (3.22%). ولما كان هذا المعدل بطبيعته يعكس حصيلة ثلاث مدات زمنية، كان متوسط معدل البطالة للمدة الأولى (1985-1989) منخفضا (2.6%) وفي المدة الثانية (1990-1998) مرتفعا (2.9%)، بينها خلال المدة الثالثة (1999-2005) كان مرتفع بشدة (4.9%).

[1] د.نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي ،مرجع سبق ذكره، ص- ص: 307-312.

إن هذه التغيرات في متوسطات النمو السنوية جاءت انسجاما والتغيرات في السياسات المتبعة ومدى تأثيرها السلبي أو الايجابي على إحداث تغير في مستوى البطالة، وفي هذا الصدد فإن الانخفاض الحاصل في متوسط معدل البطالة البالغ (2.6%) خلال المدة الأولى بالقياس إلى المدات الأخرى جاء منسجم والتغيرات الحاصلة في النمو السكاني، فبينا يشهد النمو السكاني تراجع سنوية فإن معدلات البطالة هي الأخرى تسجل انخفاضا من (2.6%) عام 1985 إلى (2.3 %) عام 1989.

لقد كان للسياسة النقدية دور واضح في تراجع معدلات البطالة خلال تلك المدة من خلال دعم الإستثمار والتوسع الصناعي وإجراءات دعم القطاع الخاص بالائتمان المحلي ، فضلا عما تميزت به هذه المدة بحصول الفقاعة بالاقتصاد وما تولد عنها من زيادة في الاستثمارات وحاجة الشركات إلى العالة. و بقدر تعلق الأمر بالسياسة المالية فقد كان لها دور ايجابي من التوجه نحو دعم برامج الأشغال العامة والبنى الأساسية .

أما خلال المدة الفرعية الثانية (1990-1998) وبسبب الانهيار في اقتصاد الفقاعة وتعرض معظم الشركات والمؤسسات المالية لخسائر كبيرة وإفلاس بعضها ، فضلا عن الإجراءات النقدية التشددية وانخفاض السيولة المحلية في بداية هذه المدة على الرغم من تراجع أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية وحصول معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي، كان أمر طبيعية أن تحصل زيادة في معدلات البطالة إلى المستوى الذي وصلت إليه في متوسط تلك المدة والبالغ (2.9 %).

الجدول رقم: (2-3) حجم البطالة ومعدلاتها في اليابان خلال الفترة(1985-2005)

القيمة :تريليون ين ياباني الأشخاص : بالملايين

السنوات	GDP	النمو	حجم البطالة	معدل	عدد السكان	النمو
1985	372.760	/	1.560	2.6	120.84	
1986	387.441	3.9	1.670	2.8	121.49	0.5
1987	381.200	1.6-	1.730	2.8	122.09	0.5
1988	430.191	12.9	1.550	2.5	122.58	0.4
1989	451.601	5.0	1.420	2.3	123.07	0.4
1990	472.636	4.7	1.340	2.1	123.48	0.3
1991	486.249	2.9	1.360	2.1	123.96	0.4
1992	490.409	0.9	1.420	2.2	124.42	0.4
1993	489.456	0.2-	1.656	2.5	124.83	0.3
1994	486.040	0.7-	1.920	2.9	125.12	0.2
1995	493.272	1.5	2.098	3.2	125.47	0.3
1996	502.107	1.8	2.250	3.4	125.81	0.3
1997	502.698	0.1	2.303	3.4	126.14	0.3
1998	490.705	2.4-	2.787	4.1	126.46	0.3
1999	484.567	1.3-	3.171	4.7	126.76	0.2
2000	493.663	1.9	3.198	4.7	127.03	0.2
2001	492.834	0.2-	3.395	5	127.29	0.2
2002	490.108	0.6-	3.588	5.4	127.52	0.2
2003	492.514	0.5	3.504	5.3	127.74	0.2
2004	498.050	1.1	3.134	4.7	127.97	0.2
2005	507.020	1.8	2.940	4.4	128.08	0.1
المتوسطات						
1989-1985		5.04		2.60		0.46
1998-1990		0.95		2.88		0.30
2005-1999		0.47		4.89		0.18
2005-1985		1.60		3.48		0.29
النمو المركب						
1989-1985	4.91	/	2.32-		0.46	/
1998-1990	0.45	/	9.19		0.29	/
2005-1999	0.73	/	1.20-		0.17	/
2005-1985	1.55	/	3.22		0.29	/

المصدر:

International Monetary Found. International Financial Statistics.Yearbook 2002.2006.2007. Washington;IFM.200,2006,2007.

إن إنخفاض معدل النمو الحقيقي في ال(GDP) يعني التراجع في إستيعاب البطالة القائمة في سوق العمل، ذلك أن زيادة النمو في (GDP) يمكن أن يخلق فرصا متزايدة للعمل ولهذا كان هناك إرتباط واضح بين معدلات البطالة ومعدلات النمو كا يوضحها الجدولين (2-3) و (2-4)، على الرغم من الإستقرار الواضح في النمو السكاني .

وبالإنتقال إلى المدة الثالثة (1999 – 2005) وعلى أثر الضغوط الإنكاشية التي عانى منها الإقتصاد الياباني خلال تلك المدة ووصول التضخم إلى مستويات سالبة عند معدل متوسط للمدة المذكورة (- 0.5 %)، وإنعكاس ذلك بإنخفاض الإستهلاك منذ عام 1999 حتى بعد إنخفاض أسعار الفائدة من جهة ، وبالنظر لتدهور الوضع الإقتصادي بعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتباطؤ تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي التي أقرتها الحكومة عام 2002، وإستمرار وجود طاقات إنتاجية معطلة لدى العديد من الشركات ، فضلا عما تعرض له الإقتصاد من مشاكل متعلقة بالقروض المصرفية المتعثر سدادها والتي تعد من معوقات الإنتعاش الإقتصادي من جهة أخرى ، إضافة إلى تراجع نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإنعكاس ذلك سلبا على أداء الإقتصاد بتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيه وبمستويات سلبية في بعض سنوات تلك المدة، أدى ذلك كله إلى إستغناء البعض من الشركات عن أعداد كبيرة من العاملين ، وبالتالي حصول زيادة كبيرة في معدلات البطالة بلغ في متوسط تلك المدة (4.9 %) مقارنة ب (2.9%) خلال المدة السابقة في المتوسط أيضا.

3. تحليل النمو الاقتصادي ومدى استجابته للتغيرات النقدية والمالية:[1]

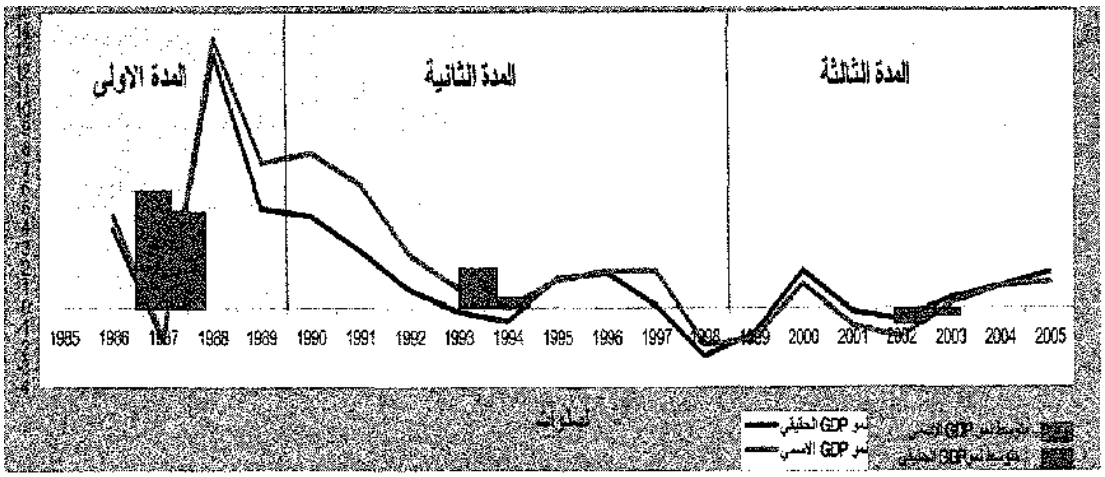
إن دراسة تحليلية لمسار النمو الاقتصادي في اليابان من خلال البيانات الواردة ، تبين أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية حقق نموا مركبا ما مقداره(2.19%) خلال كامل مدة الدراسة (1985-2005)، ولما كانت قيمته هذه بالأسعار الجارية تتأثر بالتغيرات السنوية في الأسعار، فإن الإستعانة بقيمه في ضوء الأسعار الثابتة تبين حقيقة تطوراته بصورة أدق ، إذ يتضح من الجدول نفسه أن نمو (GDP) المركب بالأسعار الثابتة لعام 1995 بلغت بها مقداره (1.55%) خلال كامل المدة أعلاه، كان أقل مما هو الحال من نظيره بالأسعار الجارية بفارق قليل نحو (1.2) ن.م ، وهذا الفارق بحد ذاته يعكس الصورة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي. وبالإمكان رصد تلك التغيرات من خلال الشكل (2-4) التاني الذي يستوضح التقلبات

[1] د.نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي ،مرجع سبق ذكره، ص 313-317.

الحاصلة في النمو ومدى الاختلاف الحاصل فيه على ضوء التغير في الأسعار . ولما كانت معدلات النمو المركبة هذه سواء بالأسعار الجارية أم بالثابتة في طرحها لحقيقة وأسباب التقلبات التي تتعرض لها قيم الناتج المحلي الإجمالي غير واضحة لهذه المدة بكاملها، فإن دراستها وتحليلها في ضوء التقسيم الذي قامت عليه الدراسة سابقة ولمدد زمنية قد يبين صورته بشكل أدق، فضلا عن أن حقيقة تلك التقلبات قد لا يبرزها المعدل المركب بالشكل السنوي ، فإن الضرورة تقتضي دراستها في ضوء معدلاتها السنوية بالأسعار الثابتة حقيقة تلك التقلبات ، فإنها كانت حادة في المدة الأولى (1985-1989) وأقل منها خلال المدة الثانية (1990-1998)، أما في المدة الثالثة (1999 – 2005) فكانت تتميز بتقلبات أقل مما هو الحال في نظيراتها في المدة الأولى والثانية، وقد كان متوسط النمو السنوي مرتفعة (5%) خلال المدة الأولى (1985- 1989) وأقل منه بكثير (0.9 %) خلال المدة الثانية (1990- 1998) والأكثر إنخفاضا (0.5 %) خلال المدة الثالثة (1999 – 2005) والأخيرة.

إن الإرتفاع الحاصل في النمو سواء بمعدله السنوي المتوسط أم في المعدل المركب خلال المدة الأولى (1985-1989) بالقياس إلى المدتين الثانية (1990-1998) والثالثة (1999-2005) ، يعزى بشكل رئيسي إلى التطور الحاصل في الإقتصاد أثناء فترة الفقاعة فيه التي من شأنها المساهمة في إحداث طفرة هائلة في أسعار الأصول ، حيث كانت أغلب رؤوس الأموال قد استثمرت في الأسهم والأصول المحلية الثابتة ووصولها إلى أعلى قمتها في معدلات النمو السنوية والمركبة في (GDP) بالأسعار الجارية والحقيقية في اليابان الجدول (2-4)

الشكل رقم: (2-3) اتجهات نمو GDP الاسمي والحقيقي في اليبان خلال الفترة (1985-2005)



المصدر : د.نزار كاظم الخيكاني،مرجع سابق ذكره، ص :317.

الارتفاع قرب نهاية عام 1989، إذ كان من الطبيعي أن تحدث تحولات هامة في اعتماد السياسات الاقتصادية المناسبة لدعم الإستثمار في حقل المجتمع الصناعي الحديث وزيادة طاقته الإنتاجية، وكان للسياسة الإنتاجية بعدا كبيرة في هذا المجال من خلال إجراءات دعم القطاع الخاص بزيادة الائتمان الممنوح لهذا القطاع ، فضلا عن الدور الذي ساهمت من خلاله السياسة الإنفاقية الحكومية في دعم البرامج الحكومية العامة " ، والاهتمام بالبني الأساسية في تلك المرحلة .

الجدول رقم : (2–4) معدلات النمو السنوية والمركبة في (GDP) بالأسعار الجارية والحقيقية في اليابان خلال الفترة (1985–2005)

القيمة: تريليون ين ياباني النسب %

السنوات	c GDP	النمو	GDP	النمو	اجمالي	النمو	تكوين رأس	الانفاق
1985	325.79		372.759		90.104		27.7	3.21
1986	340.94	4.65	387.440	3.94	93.872	4.18	27.5	2.80
1987	335.83	–	381.199	–	101.86	8.51	30.3	2.72
1988	381.57	13.6	430.190	12.8	114.48	12.3	30.0	2.38
1989	409.60	7.34	451.600	4.98	126.85	10.8	31.0	2.85
1990	441.91	7.89	472.636	4.66	142.24	12.1	32.2	1.97
1991	469.29	6.18	486.248	2.88	149.01	4.76	31.8	7.46
1992	481.58	2.63	490.409	0.86	146.79	–	30.5	7.19
1993	486.51	1.03	489.455	–	142.04	–	29.2	8.96
1994	486.52	0.00	486.040	–	138.67	–	28.5	9.70
1995	493.27	1.39	493.272	1.49	138.09	–	28.0	10.79
1996	502.60	1.89	502.106	1.79	142.81	3.42	28.4	11.53
1997	512.24	1.92	502.697	0.12	141.45	–	27.6	12.17
1998	502.97	–	490.705	–	130.18	–	25.9	13.76
1999	495.22	–	484.566	–	126.41	–	25.5	15.37
2000	501.06	1.18	493.663	1.88	126.51	0.08	25.2	15.82
2001	496.77	–	492.834	–	122.64	–	24.7	19.19
2002	489.61	–	490.108	–	114.04	–	23.3	17.37
2003	490.54	0.19	492.514	0.49	112.48	–	22.9	18.23
2004	496.05	1.12	498.050	1.12	11.377	0.79	22.9	17.42
2005	502.45	1.29	507.020	1.80	16.700	2.93	23.2	17.19
المتوسطا								
–1985		6.03		5.04		8.97	29.30	2.79
–1990		2.35		0.95		0.43	29.11	9.28
–1999		–		0.47		–	23.97	17.23
–1985		2.26		1.60		1.46	27.44	10.39
النمو								
–1985	5.89		4.91		8.93			
–1990	1.57		0.45		1.06–			
–1999	0.23		0.73		1.27–			
–1985	2.19		1.55		1.30			

International Monetary Found. International Financial Statistics.Yearbook 2002,2006,2007، Washington;IFM.200,2006,2007.

C: تعني بالأسعار الجارية .

خلاصة الفصل

نخلص من استعراض تجارب الدول على اختلاف نظمها ودرجة تقدمها إلى وجود مجموعة هامة من الدروس المستفادة والتي يجب الاسترشاد بها. ويمكن استخلاص أهم القواعد الحاكمة لنجاح تلك التجارب، من خلال:

① استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول التي تم استعراضها كأمثلة لتجارب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

② الإعلان عن الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والتنسيق بين المسئولين عن وضع تلك الأهداف من خلال وثيقة أو اتفاق مشترك ومعلن على العامة يتضمن أهداف السياستين المالية والنقدية، ويوضح المدى الزمني اللازم لتحقيق تلك الأهداف.

③ حظر تقديم الائتمان المباشر للحكومة من قبل البنوك المركزية ووجود ضوابط تشريعية تؤكد ذلك الحظر الأمر الذي أسهم في توفير الإطار الملائم لعمل تلك البنوك من أجل تحقيق هدف الاستقرار السعري.

④ الحد من دور البنك المركزي في رسم وتنفيذ استراتيجية الدين العام وتوجيه تلك المسئولية بالكامل إلى مكتب مستقل لإدارة الدين، أو إلى مكتب تابع لوزارة المالية.

الفصل الثالث:

تجربة الجزائر في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

في الفترة (2001-2017)

تمهيد

تُمثل السياستان المالية والنقدية محور السياسة الاقتصادية، وبنجاح كل منهما في تحقيق أهدافه يمثل خطوة على طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتؤدي هيمنة احدهما على الأخرى في تحقيق أهدافها مما يجعل من حصيلة أثر السياستين المالية والنقدية دون المستوى المطلوب وهو مايدعو إلى ضرورة تبني التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية.

في هذا الفصل سوف نسلط الضوء على تجربة الجزائر في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال الفترة (2001-2017) وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: فعالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الثاني: فاعلية إدارة السياسة المالية الحكومية خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في الفترة(2001-2017)

المبحث الأول

فعالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

المطلب الأول: ترتيبات تنفيذ السياسة النقدية

تتعلق هذه الترتيبات بالمسئوليات المحددة لعمل كل من السلطة النقدية (بنك الجزائر والسلطة المالية في وزارة المالية) بشكل منفرد، وسنوضح ذلك فيما يلي :

أولا. إستقلالية السلطة النقدية :

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 144/ 62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 برأسمال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوكة بالكامل للدولة، حيث كلف بمهمة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتداولها وتوجيه ومراقبة عمليات القرض وإعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما اعتبر المسير للشؤون النقدية للدولة وممولا لها، لتتعزز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية بتاريخ 10 أفريل 1964 تحت إسم الدينار الجزائري والتي كانت قيمته مطابقة لقيمة الفرنك الفرنسي[1].

1. تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض :

لقد دعم الأمر الرئاسي رقم 03/11 الأفكار والمبادئ المجسدة في قانون النقد والقرض 10 / 90 ، مع إدخال بعض التعديلات الجزئية والتي تتمثل أساسيا في الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أشار في المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يتكون من المحافظ رئيسا، وثلاثة نواب أعضاء، إضافة إلى ثلاث موظفين يعينون بمرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجال المالي والمصرفي.

كما أكدت المادة 19 من الأمر رقم 11/ 03 على بيان مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر مثل إصدار الأنظمة التعويضية للمستخدمين وتحديد كيفية توزيع الأرباح والتحكم في ميزانية بنك الجزائر ، كما يخول له البت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوى القضائية.

أما بالنسبة لمجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصين اثنين يعينان بمرسوم رئاسي ويختاران بحكم كفاءتهما في المسائل النقدية والاقتصادية، حيث تم توسيع مهام المجلس من خلال الأمر رقم 03/11 كسلطة نقدية لها صلاحيات إصدار العملة وتحديد أهداف سياسية سعر الصرف وخصم أو رهن السندات العامة والخاصة وتحديد شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وتحديد الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية و مهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي وإدارة السياسة النقدية والقيام بعمليات

[1] بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، ص: 163.

المقاصة وتأمين نظام الدفع ... إلخ[1].

تتخذ القرارات في المجلسين بكل حرية وبالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس (المحافظ) هو المرجح .

2. إدارة السياسة النقدية وأهدافها:

من خلال الأمر رقم 10-04 الصادر في أكتوبر 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03، تم وضع استراتيجية جديدة لاستهداف التضخم، وهي مبنية على التنبؤ على المدى المتوسط، حيث تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية بواسطة تشكيل إجراءات كاملة لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية، وهكذا دعم هذا الأمر الجديد قضية استقلالية بنك الجزائر بتركيزه على الهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار (هدف التضخم)، ثم تأتي في الدرجة الثانية الأهداف الأخرى.

الجدول رقم : (3-1) تطور أهداف السياسة النقدية النهائية حسب التشريع خلال الفترة (1990-2012)

القترة (1990-2010): بحسب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض وكذا الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم للقانون رقم (90-10 (1990- 2010)	**القترة(بعد سنة 2010):** بحسب الأمر رقم 10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض
الأولوية الأولى: تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم وسريع وأساسي إلى جانب تحقيق التوظيف(تخفيض معدل البطالة)	**الأولوية الأولى** تحقيق الاستقرار في الاسعار والحفاظ على الاستقرار الخارجي للعملة لكن ليس كهدف أساسي للسياسة
الأولوية الثانية : تحقيق الاستقرار في الأسعار والحفاظ على الاستقرار الخارجي للعملة	**الأولوية الثانية:** هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع إلى جانب تحقيق التوظيف(تخفيض معدل البطالة)
ميزة الاهداف: - تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية - تعارض هدف النمو الاقتصادي مع استقرار الاسعار (تضخم)	**ميزة الاهداف:** - الاستمرار في تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية - بقاء التعارض بين هدف استقرار الأسعار (التضخم) وهدف النمو الاقتصادي

المصدر: تم اعداده بناء على المواد الصادرة في القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر 03-11 والأمر رقم 10-04 .

[1] المادتين 58و62 من الامر رقم 11/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52 بتاريخ 26 أوت 2003 .

المطلب الثاني: اصدار النقد و طرق اقتراض الحكومة من بنك الجزائر: [1]

تساهم عملية تمويل العجز المالي من قبل بنك الجزائر في إضعاف استقلاليته، وهذا ما ينعكس سلبا على تحقيق أهدافه النقدية، مما يفرض عليه وضع ضوابط وحدود على عمليات الإقراض لصالح الحكومة، وفي هذا الإطار يمكن لبنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض، أن يتدخل في السوق النقدية وأن يشتري ويبيع على وجه الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح تسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة لهذه السيدات.

كما يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري على أساس تعاقدي وفي حدود قصوى تعادل 10 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية المنصرمة، ولا يمكن أن تتجاوز مدة هذه المكشوفات 240 يوما متتالية أو غير متتالي خلال سنة تقويمية. يتم منح المكشوفات مقابل عمولة إدارة تحدد نسبتها وطرق تسديدها بالإتفاق مع الوزير المكلف بالمالية ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية السنة المالية.

ومن هنا نستنتج إن إمكانية منح بنك الجزائر تسبيقات للخزينة العمومية بهدف تسيير المديونية العمومية الخارجية أمرا من شأنه التقليص من استقلاليته، خاصة إذا سمح بتمويل العجز المالي من خلال ضريبة التضخم، حيث يظهر هذا العجز حين لا تكون الموارد المالية كافية لتغطية النفقات العادية و خدمة الديون العمومية الداخلية.

في هذا المجال وكما نصت عليه المادة 38 من الأمر 03-11 لسنة 2003 أوضح التشريع المتعلق بالنقد والقرض أن تغطية العملة النقدية الدينار الجزائري أو إصدارها يتضمن الذهب أي السبائك الذهبية والنقود الذهبية و العملات الأجنبية وسندات الخزينة العمومية وأخيرا سندات مقبوضة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

ولقد حدد التشريع من جهة أخرى طرق الاقتراض الحكومي من بنك الجزائر كما يلي[2]:

أولا. القروض الغير مباشرة:

وتكون عن طريق السندات العامة للإسهام في تمويل عجز الميزانية العامة وتسيير الدين الداخلي والذي يكون من خلال طرح الخزينة العمومية لسندات قروض الدولة على الجمهور في سوق الإصدار الأولي وهذا حسب المادة 81 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وكذلك من خلال طرح سندات مالية حسب المادة 50 من الأمر رقم 03-11 المعدل للقانون رقم 90-10 ويقسم التشريع المذكور السندات العامة أي سندات قروض الدولة أو السندات المالية إلى ثلاثة أنواع وهي سندات الخزينة قصيرة الأجل (13 ،26، 52

[1] عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة2، العدد 51 ديسمبر 2016،ص: 194 .

[2] بلعبيدي محمد، كفاءة وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية حالة الجزائر ابتدا من 1990، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص 194.

أسبوع) ذات عائد مدفوع مسبقا وسندات الخزينة متوسطة الأجل 2 إلى 5 سنوات ذات عائد سنوي وسندات الخزينة طويلة الأجل(5سنوات فما فوق) وهي بالمثل سندات ذات عائد محدد و سنوي.

ثانيا. التمويل المباشر:

يكون ذلك من خلال منح قروض من بنك الجزائر للحكومة عن طريق تقديم تسبيقات أو سحب عبر المكشوف حيث يجب أن لا تتجاوز تلك الشبقات 10 % من إيرادات الضرائب العادية للدولة المقدرة' خلال السنة المالية السابقة.

وهذا كما نصت عليه المادة 46 من الأمر رقم 03-11 والتي من المتوقع أن تستخدمها الحكومة لسد متطلبات عجز الميزانية العامة المؤقت ضمن مدة أقصاه' 8 أشهر متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة مع ضرورة تسديده قبل نهاية السنة المالية .

- ✓ كما أن نقس المادة نصت أن السحب عر المكشوف المرخص به يؤدي بالضرورة إلى تقاضي عمولة تعد تكلفة عر الحكومة أو عائد لفائدة بنك الجزائر، حيث تحدد نسبة العمولة وكيفية تقاضيها إلى الاتفاق المبرم بين وزير المالية وبنك الجزائر. ويمكن تفسير تقاضي هذه العمولة برغبة المشرع الحد من لجوء الحكومة إلى طلب الشبقات التي تعد إصدارا نقديا والذي من شأنه زيادة استقلالية بنك الجزائر في هذا المجال، وهو ما لا نجده في القانون السابق 90-10. أي غياب تلك العمولة، وللتذكير أيضا فإضافة إلى ما سبق يمكن أن يرخص التشريع لبنك الجزائر بصفة استثنائية أن يمنح تسبيقات أخرى للحكومة موجهة فقط لشير الدين العام الخارجي.
- ✓ منح قروض للحكومة عن طريق خصم سندات الخزينة أو رهنها حيث نصت المادة 47 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، عر أن خصم سندات الخزينة أو رهنها يعتبر تمويلا مباشرا لصالح الحكومة وهذا تحت نظام الأمانة لدى بنك الجزائر لمدة 3 أشهر وهو صورة من صورة القرض بضمان.

المطلب الثالث: استخدام أدوات السياسة النقدية

لم تقتصر مهمة بنك الجزائر كهيئة نقدية في الإطار الزمني قصير الأجل على تحقيق الاستقرار في مؤشر أسعار الاستهلاك بل عمل كذلك في الإطار الزمني طويل الأجل على تحقيق الزيادة في الناتج الداخلي الخام PIB والتوظيف، حبن كلف التشريع بتك الجزائر بمسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وعموما وفي هذا السياق تمتع بنك الجزائر عبر مجلس النقد والقرض بالاستقلالية في مجال اختيار الأدوات و كذا بسلطة استخدامها في الفترة (2001-2017) والتي من المحتمل أن تمكنه من التحكم في تغيرات المجمع النقدي (M2) حتى يتفق وحجم العرض الكلي وهذا بفرض ضمان الاستقرار في الأسعار، حيث توافرت لديه القدرة على إجراء التعديلات اللازمة على سعر فائدة الإقراض، معدل إعادة" الخصم وكذلك معدل الاحتياطي الإلزامي. انظر الجدول (3-2).

جدول رقم (3-2): تطور استخدام معدل فائدة الإقراض، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	فائدة الإيداع	اختيار أدوات السياسة النقدية %			
		سعر فائدة الإقراض	إعادة الخصم	الاحتياطي الإلزامي	المضاعف النقدي = M2 /
2001	6,30	9,50	6,00	3,00	3,2
2002	5,30	8,60	5,50	4.25	3,4
2003	5,30	8,10	4,50	6,25	2,9
2004	3,60	8,00	4,00	6,50	3,2
2005	1,90	8,00	4,00	6,50	3,6
2006	1,80	8,00	4,00	6,50	3,7
2007	1,80	8,00	4,00	6,50	3,5
2008	1,80	8,00	4,00	8,00	3,6
2009	1,80	8,00	4,00	8,00	3,2
2010	1,80	8,00	4,00	9,00	3,2
2011	1,80	8,00	4,00	9,00	3,2
2012	1,80	8,00	4,00	11,00	3,0
2013	1.80	8.00	4.00	12.00	2.9
2014	1.80	8.00	4.00	12.00	2.9
2015	1.80	8.00	4.00	12.00	2.63
2016	180	8.00	4.00	08.00	2.56
2017	1.80	8.00	4.00	12.00	2.42

المصدر: تم إعداده بناء على التقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر ومن احصائيات البنك الدولي المتعلقة ببيانات القطاعات المالية للدول (2000-2017).

المجمع النقد (M1) هو النقد الائتماني أو النقود والأوراق المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليه الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية) الودائع الموجودة على مستوى الخزينة والحسابات البريدية الجارية. بمعنى أن العرض أو المجمع النقدي (M1) هو في قسم منه عملة نقدية وأوراق متداولة لدى الجمهور أما في القسم الأخر منه فهو مستحقات جارية على ذمة بنوك الودائع والخزينة العمومية بالإضافة إلى الحسابات البريدية الجارية.

أما مكونات القاعدة النقدية والمتمثلة في النقود والأوراق في التداول) ودائع البنوك والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر أي العملة التي يوفر ها بنك الجزائر لبنوك الودائع والمؤسسات المالية في حالة الحاجة إليها. مع العلم كذلك أنه من بين المؤشرات المساعدة على التنبؤ بمسار نمو القاعدة النقدية نجد مضاعف النقود والذي يعبر عمليا عن القيمة التي يتضاعف بها المجمع النقدي (M2) نسبة إلى القاعدة النقدية.

وفي هذا الصدد لاحظنا أن المضاعف النقدي كان بالإمكان أن يكون أكبر لولا تدخل بنك الجزائر كهيئة

نقدية لرفع معدل الاحتياطي الإلزامي وتثبيت سعر فائدة الإقراض بالأخص ابتداء من سنة 2004، لذلك وللوقوف على طرق تأثير بنك الجزائر على النقد المتداول خارج النظام المصرفي ارتأينا شرح عملية استخدام أدوات السياسة النقدية انطلاقا من التحليل التالي:

أولا.متطلب الاحتياطي الإلزامي:

إن الاحتياطي الإلزامي المطلوب والمفروض على البنوك إيداعه لدى بنك الجزائر كان مبدئيا لا يتجاوز نسبة 28 % من مجموع الودائع قبل صدور الأمر 03-11 في سنة 2003، لكن ومع صدور النظام رقم02-04 في 4 مارس 2004 الذي حدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي تغيرت نسبة الاحتياطي الإلزامي بالانخفاض' فقد أشارت المادة 5 من هذا النظام أن نسبة الاحتياطي الإلزامي لا يمكن أن تتجاوز 15 % ويمكن أن تساوي 0 %.

وعلى هذا الأساس وبالعودة إلى الجدول (3-2) نرى بأن نسبة الاحتياطي الإلزامي في الفترة (2001-2017) قد ارتفعت بقيمة 8 % فاستمرار تزايد حجم السيولة المصرفية على مستوى بنوك الودائع إلى أكبر من الكمية المطلوبة التي يفرضها نظام الاحتياطي الإلزامي قد أدت ببنك الجزائر في هذه الفترة إلى اتخاذ قرار برفع نسبته تدريجيا من 3% إلى 11%' هذا مع القيام كذلك بتخفيض سعر فائدة الإقراض بقيمة 1,5%. حيث أن بنك الجزائر رفع نسبة الاحتياطي الاجباري للبنوك من 8% إلى 12% وذلك للاستقرار الذي تشهده السيولة المالية للسوق المحلية، بعد الانخفاضات المسجلة في 2015 و2016 بالتزامن مع أزمة هبوط أسعار النفط[1]

ومن الملفت للانتباه أن تخفيض معدل فائدة الإقراض لم يتواصل حيث تم سيته خلال الفترة (2004-2017) تزامنا مع تثبيت معدل فائدة الإيداع، وهذه بفرض إبطاء سرعة تدفق النقد الائتماني إلى خارج النظام المصرفي والتحكم في نمو القاعدة النقدية والذي كان من خلال[2]:

- ❖ الاحتفاظ بجزء إضافي من إجمالي موجودات بنوك الودائع كاحتياطي إلزامي للحد شيئا فشيئا من قدرة بنوك الودائع على التوسع أكثر في الائتمان المصرفي.
- ❖ التحكم في المضاعف النقدي.
- ❖ زيادة ودائع القطاع الخاص والجمهور لدى البنوك عن طريق استبدال النقد المتداول خارج النظام المصرفي بالادخار.

ثانيا. معدل إعادة الخصم:

الأداة الثانية التي استخدمها بنك الجزائر للسيطرة على الرصيد النقدي في الفترة القصيرة هي معدل إعادة

[1] بناء على معطيات الجدول (3-2) تقارير بنك الجزائر (2001-2017)

[2] بلعبيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:159

الخصم، مع العلم بأن هذا المعدل يمثل معدل الفائدة الذي يعرضه بنك الجزائر لما ترغب بنوك الودائع أو البنوك التجارية في الاقتراض منه كما أن أخير في فترات نقص السيولة المصرفية وبشكل عام عرفت الفترة 2001-2017 فترات تزايد في السيولة المصرفية ونتيجة لذلك قررت بنوك الودائع عدم اللجوء إلى طلب التمويل من بنك الجزائر ابتداء من سنة 2001 على الرغم من أن معدل إعادة الخصم كان دائما أقل من معدل فائدة الإقراض خلال نفس الفتوة، لذا فقد كانت سنة 2001 أخر سنة يمارس فيها بنك الجزائر وظيفته كمقرض أخير بالنسبة لبنوك الودائع.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أيضا أن نسبة اعادة الخصم انخفضت إلى 5.5% سنة 2002، بعدما كانت 6.00 % سنة 2001، ومنذ سنة 2003 استقر معدل اعادة الخصم عند 4% وثبت إلى غاية سنة 2009، حيث لايزال ثابتا عند نفس القيمة إلى غاية 2017، وذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الاحجام عن طلب اعادة التمويل لدى بنك الجزائر، ومن ثم نلاحظ أن معدل إعادة الخصم لم يكن أداة ذات فعالية ترتكز عليها السياسة النقدية بالمقارنة بالأدوات الأخرى وهذا أمر مثير للإهتمام.

ثالثا. معدل فائدة الإقراض

لقد نفذ بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية بالاعتماد على قروض الاقتصاد في الفتوة (2001-2004) مستهدفا في ذلك زيادة المجمع النقدي (M1) بهدف خفض سعر فائدة الإقراض والذي يعني زيادة كمية النقود المطلوبة في الاقتصاد، ولقد كان الغرض من تلك السياسة النقدية التوسعية هو تنمية الطلب على الاستثمار لتحريك المشاريع الإنتاجية والخدمية للإسهام في رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة.

بينما في الفترة (2005-2012) اتجه بنك الجزائر نحو تثبيت سعر فائدة الإقراض، بحيث توافق هذا التثبيت مع زيادات أكبر في النفقات العامة مقارنة بتلك الزيادات الأقل التي عرفتها النفقات العامة وفي الفترة (2001-2004)، لذلك وإزاء تنفيذ الحكومة لسياسة مالية أكثر توسعا في الفتوة (2005-2017) فإن ذلك يكون قد أدى إلى تنامي الطلب الكلي إذ بلغ مستويات مرتفعة وعالية مما انعكس إيجابا على زيادة الناتج الداخلي الخام PIB.

ومن خلال تحليل بسيط يمكن أن تشير كدلك إلى بأن استمرار تزايد النفقات العامة كنفقات جارية ونفقات استثمارية بالأخص ابتداء من سنة 2005 يكون قد تسبب في رفع حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الداخلي الخام سنويا، وهو ما عمل بدوره على تحقيق مستوى أعلي من الناتج PIB أي زيادة الإنتاج بشكل دوري مما يعني من حيث المبدأ زيادة الطلب علي النقود (M1).

بيد أن ارتفاع معدل فائدة الإقراض بصفة فطية سوف ينجر عنه تراجع نشاط المشروعات الإنتاجية ومن ثم انخفاض معدلات التوظيف كنتيجة لزيادة تكلفة الاستثمار على المشروعات، لذلك وجدنا أن بنك الجزائر قد واجه صعوبة في اتخان القرار المتعلق برفع معدل فائدة الإقراض. إذ أن ارتفاع معدل فائدة الإقراض على

مستوى الاقتصاد الكلي يعني تدني الاستثمارات الخاصة أو تحمل الاقتصاد تضخم أكبر من التضخم الحالي سيكون على المدى المتوسط معاديا للنمو الاقتصادي بالأخص في ظل الواقع المتميز باستمرار تزايد إصدار النقود من خلال الأصول الخارجية عبر باب النفقات العامة.

لذلك وفي سياق هذا الوضع اتخذ بنك الجزائر قرارا بتثبيت سعر فائدة الإقراض عند النسبة 8% ولعل غرض بنك الجزائر من ذلك يتمحور أو يكمن في محاولة كبح التضخم، وأيضا محاولة إلغاء أثر المزاحمة المترتب عن زيادة اقتراض الحكومة من بنوك الودائع أو حتى تكون الزيادة في النفقات العامة زيادة صافية في الإضافة.

المبحث الثاني: فاعلية إدارة السياسة المالية الحكومية خلال الفترة (2001-2017)

المطلب الأول: الترتيبات على مستوى السلطة المالية (توازن أو خفض العجز في الميزانية):

لقد وضع قانون النقد والقرض حدا لمسألة تبعية الفضاء النقدي للفضاء المالي، لأن القوانين التي صدرت منذ سنة 1990 كرست مبدأ الفصل والإستقلالية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، وتعوض علاقة التبعية بعلاقة التكامل في إطار تحقيق الأهداف الإقتصادية التالية [1] :

- أجبرت الخزينة العمومية على تسديد ديونها إتجاه بنك الجزائر خلال مدة 15 سنة بالتنسيق بين الطرفين، ولكن هذا التنسيق لم يتم إلا منذ 1997، كما أن مدة 15 سنة ألغيت في الأمر03/11 واستبدلت بجدول زمني يوضع بالتنسيق بين الطرفين ؛
- ألغي التمويل النقدي التلقائي لعجز الميزانية تفاديا للآثار السلبية لهذه العملية على ظهور التضخم، وأصبح التمويل النقدي مقيد من حيث القيمة ومن حيث آجال التسليف ؛
- ألزم القانون الخزينة بأن تفتح حساب جاري بريدي لدى بنك الجزائر برصيد يناسب حاجياتها التي تتوقع حدوثها، وتكمن أهمية التنسيق هنا عندما لجأت الخزينة إلى جلب مبالغ مالية التغطية عجز الميزانية سنتي 1998 و 1999، وهي عبارة عن تسبيقات على الحساب البريدي الجاري لدى بنك الجزائر؛
- أصبحت البنوك غيرملزمة بالاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة، لأن بنك الجزائر له من الأدوات غير المباشرة ما يمكنه من مراقبة سيولة البنوك، مثل إدراج أداة الاحتياطي الإجباري لمراقبة سيولة البنوك.

[1] معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوزان الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008، ص: 318.

الجدول رقم (3-3) : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2003 – 2017)

السنوات	النفقـــات العامة	الايرادات العامة	رصيد الميزانية	% الرصيد إلى PIB
2003	1730.9	1520.5	210.4-	3.99-
2004	1860.0	1599.3	260.7-	4.25-
2005	2105.1	1719.8	385.3-	5.14-
2006	2543.4	1835.5	707.9-	8.44-
2007	3143.4	1900.4	1243.1-	13.21-
2008	4882.2	2763.0	2119.2-	19.19-
2009	5191.5	2786.6	2404.9-	23.73-
2010	4657.6	3056.7	1600.9-	20.2-
2011	5930.4	3473.8	2456.6-	26.8-
2012	7058.2	3804.0	3254.2-	30.5-
2013	6024.1	3895.3	2128.8-	18.2-
2014	7656.2	4218.2	3438.0-	26-
2015	7656.3	5103.1	2553.2-	/
2016	7297.5	5110.1	2187.4-	/
2017	7389.3	6182.8	1206.5-	/

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2017)

نلاحظ من خلال الجدول أنه مع بداية سنة 2003 وإلى غاية سنة 2017، حدث تزايد مستمر في عجـــز الميزانية العامة، حيث يمكن تبرير ذلك العجز المستمر في الميزانية، خاصة خلال السنوات الأخيرة باعتماد الدولـــة لبرنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين للفتـــرتين (2001-2005) و(2005 - 2009) علـــى التـــوالي، واللذان يهدفان إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للإستثمار في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف المعيشة (زيادة في الأجور) وهـــذا مـــا أدى إلى زيـــادة النفقات العامة بمعدل أكبر بكثير من زيادة الإيرادات العامة .

لقد كان من بين أهداف إنشاء صندوق ضبط الموارد هو تمويل عجز الميزانية العامة الناتج عـــن ارتفـــاع النفقات العامة أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط. غير أن تمويل العجز في الميزانية قد تم خلال الفترة (2000 - 2013) من خلال الآليات التالية :

- ❖ لم تستعمل الحكومة موارد الصندوق التمويل عجز الميزانية العامة خلال الفتـــرة (2000 - 2005)،

حيث لم تسجل أية اقتطاعات من الصندوق التمويل العجز المالي، في مقابل ذلك، تم استخدام طريقة القرض العام لتغطية هذا العجز، وهو ما لا ينسجم مع أحد أهداف إنشاء الصندوق، وبالتالي فقد يتم تبرير عدم استعمال موارد الصندوق لتغطية العجز المالي بسبب :

① رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق و استعمالها فقط لتمويل أي عجز قد يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي المقدر ب 19 دولار أمريكي للبرميل والذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الميزانية العامة ؛

② المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق معدل مناسب من التضخم، وذلك على اعتبار أن تمويل عجز الميزانية باستخدام موارد الصندوق من شأنه أن يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الإقتصاد، مما ينصرف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي المقابل، فإن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز المائي، يهدف إلى التحكم في مستويات التضخم من خلال التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي أثناء تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي .

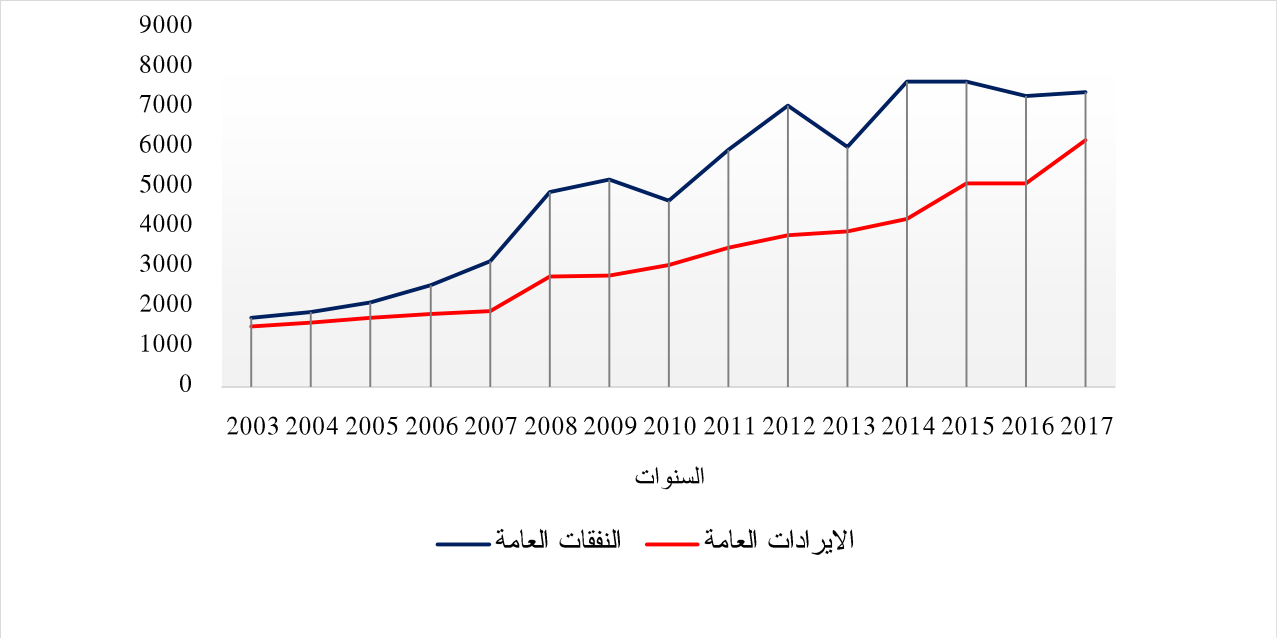
إقتطعت الحكومة خلال سنوات 2006 ، 2007 و 2008 ما قيمته 91.53مليار دج، 531.952 مليار دج و50 مليار دج على التوالي لتمويل جزء من الخزينة العمومية و بالتالي عجز الميزانية العامة، حيث تم اللجوء لأول مرة إلى موارد الصندوق سنة 2006 بسبب زيادة العجز الإضافي، بنسبة 63 %،

ومن هنا تم الاستنجاد بموارد الصندوق لتغطية العجز الإضافي لقد تم تبني تعديلا في القانون يقضي باللجوء إلى صندوق ضبط الموارد التسديد العجز الإضافي في الميزانية، غير أنه تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على 10 ملايير دولار ضمن الصندوق، أي ما يعادل 740 مليار دينار كحد أدني لا يتم الاستعانة به بأي حال من الأحوال و مهما كانت طبيعة الظروف القائمة .

لقد بلغت متاحات صندوق ضبط الموارد ما قيمته 7000مليار دينار جزائري نهاية ديسمبر 2013 مقابل 5633.7 مليار دج نهاية ديسمبر 2012، وبالنظر إلى التزايد المستمر في عجز الميزانية العامة، فقد اضطرت الحكومة إلى اقتطاع جزء مهم من الصندوق و الذي قدر بـــــ 2283.3 مليار دج لتمويل جزء من عجز سنة 2012، كما تم اقتطاع أيضا مبلغ 1100 مليار دج لتمويل جزء من عجز سنة 2013.

نلاحظ أيضا تزايد عجز في الموازنة العامة سنة 2014 ومن ثم تناقص هذا العجز ليصل إلى 2553.2 ،2187.4 ،1206.5 في السنوات على التوالي 2015، 2016، 2017.

الشكل رقم (3-1) **تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2003 – 2017)**



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (3-3)

المطلب الثاني: مسببات عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

أولا. ملامح الموازنة العامة في الجزائر قبل الأزمة البترولية لسنة 2014 [1]

تعتمد الجزائر على مصدر واحد للمداخيل لتمويل التنمية، وهي المداخيل المترتبة عن قطاع المحروقات وتحديدا القطاع النفطي، ولذلك فقد كان لارتفاع أسعار البترول بداية سنة 2000 أثره الواضح على تبني الجزائر لسياسة اقتصادية تعتمد على التوسع في الانفاق العام. فقد تبنت هذه الأخيرة سياسية مالية توسعية من خلال جملة إصلاحات الجيل الثاني التي تعمتد على طول الفترة (2001-2014) والتي خصصت فيها الدولة ما قيمته 442.9 $.

ونحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول أبرز ملامح الموازنة العامة ومكوناتها خلال فترة الطفرة النفطية التي امتدت لما يقارب 14 سنة لغاية نهاية 2014 بداية الأزمة البترولية.

1. تطور الموازنة العامة ومكوناتها قبل الأزمة البترولية:

بناء على الشكل الموضح أعلاه رقم (3-1)، شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا متواصلا تحت تأثير الارتفاع في أسعار النفط منذ سنة 2001، فأطلقت الجزائر برامج تنموية بدء من برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الرباعي 2001-2004)، ثم برنامج التوطيد والنمو (المخطط الخماسي الأول للفترة (2005-2009)، ما ساهم في تزايد حجم الإنفاق العام بصورة كبيرة، لكن مع الحفاظ على فائض في رصيد الموازنة

[1] حليمي حكيمة، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد:7604، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر- جوان 2018، ص:42.

العامة لغاية سنة 2008 التي تعتبر سنة فاصلة في انتقال رصيد الموازنة العامة من الفائض إلى العجز الذي استمر لغاية يومنا هذا .

وتعتبر سنة 2008 فاصلة في وضع الموازنة العامة في الجزائر بالنظر لما شهده الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانخفاض الطلب على الطاقة لتراجع أسعار النفط، وهو ما تسبب في انخفاض الإيرادات الجبائية المساهم الرئيسي في تمويل الموازنة العامة بأكثر من 60 % من جهة، واستمرار البرنامج الإنفاقي من جهة أخرى. وأما عن انخفاض هذا الأخير في سنة 2013، فيعود إلى تدخل السلطات النقدية والمالية للتخفيض من فاتورة الواردات من خلال تخفيض قيمة العملة من جهة، ووضع قيود على الاستيراد من جهة أخرى، بعد ارتفاع معدلات التضخم لمستويات عالية سنة 2012، وتأثير ذلك على مستوى الانفاق العام.

2. خصائص الأنفاق العام وتمويله قبل الأزمة البترولية :

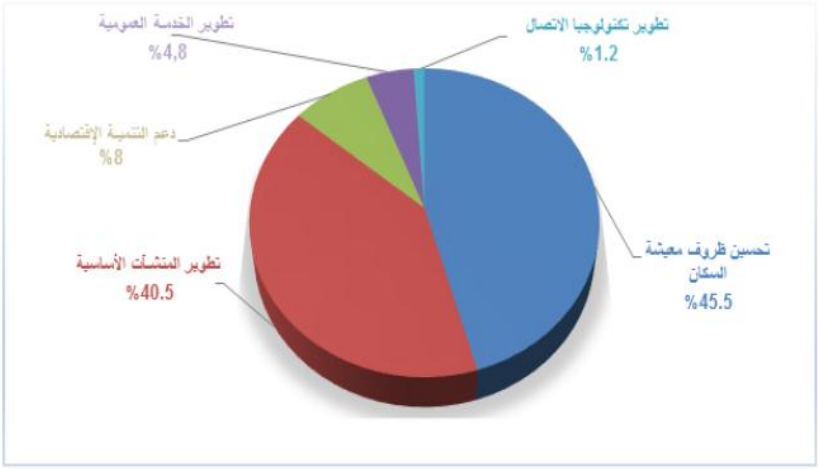
أثيرت في الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تؤكد على تأثير الإنفاق العام وتحديدا الإنفاق الاستثماري على الإنتاج ك (Holtz /Aschaue)،وكذا بعض الدراسات الحديثة من (FMI) ، بل والأوسع من ذلك أن تمتد العلاقة النسبية إلى النمو الاقتصادي، حيث برزت نظرية النمو الداخلي بتوافق الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدهما لمستوى إنفاق أمثل تتحقق معه أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام من أهمها: المنفعة، العقلانية والرشادة الاقتصادية، ضابط المرونة، الإنتاجية و ضابط العدالة. وخاصة في جانبه الاستثماري. إلا أن هذه الضوابط لم تؤخذ بعين الاعتبار في الجزائر ، وهو ما كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

ولعل أبرز ملامح الإنفاق والإيراد العام يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- وفقا للمخططات التنموية الثلاث للفترة (2001–2014) يوضح هيكل الإنفاق وتوجهاته خلال ارتفاع قيمة الموارد المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق الموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية وغيرها، فعلى سبيل المثال رصد ما قيمته قدرت الاعتمادات المالية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009 مبلغ 8705 ملىار دىنار، وارتفع عند اختتامه في نهاية 2009 إلى 9680 ملىار دىنار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، خصص ما نسبته 86 % منها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير البنية التحتية الأساسية موزعة ب 45.5 % و 40% على الترتيب (أنظر الشكل أدناه)، ولم يختلف التخصيص في خطة التنمية الخماسية (2010–2014) حيث ورغم ارتفاع حجم الاعتمادات المالية لمبلغ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، برمج منها 156 مليار$ للمشاريع الجديدة، وزعت 80 % من هذه الأخيرة لتحسين التنمية البشرية والبنى التحتية الأساسية والخدمات العامة[1].

[1] حليمي حكيمة، لومايزية عفاف، **واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2006** ودوره في تفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد: 03، ديسمبر 2017، جامعة عين تيموشنت، الجزائر.

شكل رقم (3-2): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)



المصدر: حلايمي حكيمة باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 43

- ❖ عرفت الواردات ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، وقد كان لها أثرا كبيرا على تزايد حجم الإنفاق العمومي المعتمد أساسا على السلع المستوردة، ورغم اتخاذ السلطات لبعض الإجراءات لتقليصها كتخفيض قيمة العملة، إلا أنها مازالت أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات العمومية؛
- ☚ يتزايد حجم الإنفاق بسبب مخصصات الدعم وخاصة للأسعار في أهدافي معلنة لدعم الفقراء وضعيفي الدخل، إلا أن الواقع يكشف أن أغلب المستفيدين من تلك السياسة ليسوا من هاته الفئات؛
- ☚ يتم اعتماد سياسة إنفاقية بمبالغ مالية هائلة دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيرات على غرار التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يدفع نحو تأخير الكثير من المشاريع التي تلتهم المخصصات المالية في البرنامج الأول ثم جزء من مخصصات البرنامج الثاني.
- ☚ لقد تم تبني البرامج التنموية المعتمدة على الانفاق في ظل توجه جديد للسياسة الاقتصادية في إطار التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية توسعية خصوصا التوسع في الإنفاق، لكنه قائم على حد أدنى من الإنتاج ، وهو ما يغيب في منطق الإنفاق الجزائري؛
- ☚ أن مساهمة قطاع المحروقات بأكثر من 50 % من إيرادات ميزانية الدولة من خلال الجباية البترولية يبرر العلاقة الطردية القوية بين الأسعار والميزانية . فأمام التحسن الكبير في الأسعار مع بداية الألفية الثالثة ارتفعت إيرادات الدولة بشكل كبير، فانتقلت من حالة العجز إلى فائض بلغ 398.5 مليار دج

سنة 2000، وكان هذا سببا في اتخاذ السلطات لعدة إجراءات أهمها: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

وعليه يمكن القول أنه ورغم الفوائض المالية الهائلة التي ضخها النفط لأكثر من 14 سنة، إلا أنها عجزت في استمرارية الفائض في الرصيد الموازيني بعد سنة 2008، بالنظر للتزايد المتواصل في الانفاق العمومي.

ثانيا. تمويل عجز الموازنة العامة بعد الأزمة البترولية: (الخيارات والعراقيل)[1]

لقد اهتمت السياسة الانفاقية قبل الأزمة البترولية أساسا بالقطاع الاجتماعي وهمشت القطاعات المنتجة، إلا أنه وفي ظل انخفاض أسعار النفط الحالية وما تبعها من عجز في الموازنة العامة نتيجة جفاف المورد المالي الوحيد له، فقد اتخذت الحكومة الجزائرية منحى معاكس تماما كمحاولة لتجاوز العجز في الموازنة العامة، حيث تبنت سياسية مالية انكماشية منذ سنة 2015، وأصبح البحث حثيثا على مصادر بديلة لتمويل الانفاق العام وتغطية العجز الموازني بعد انحسار مساهمة الجباية البترولية في ذلك.

1. الانتقال من سياسة التوسع إلى الانكماش :

مثلما كان منتظرا بعد كل أزمة بترولية، تتجه السلطات إلى تعديلات، بل أحيانا إلى تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومنها السياسة المالية وأدواتها. حيث عملت على محاولة الرفع من الإيرادات العادية المتأتية من الجباية العادية، باستخدام أدوات الضرائب والرسوم وغيرها، وبالمقابل اتجهت نحو تخفيض حجم الإنفاق العام بإتباع سياسة انكماشية لترشيد الانفاق وضبطه.

وقد ظهر حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بعد الأزمة كما يلي:

حيث يمكن تقديم الملاحظات التالية حول الانفاق العام وتمويله بناء السنوات 2015، 2016، 2017 من الجدول رقم (3-3) والجدولين رقم (3-4) و(3-5) بعد الأزمة البترولية:

[1] حليمي حكيمة، باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 44-45

جدول رقم (3–4) يوضح تحصيل الايرادات للسنوات 2015–2016–2017

البيان	المبالغ (بآلاف دج)			
	سنة 2015	سنة2015 التكميلي	سنة 2016	سنة 2017
1.الموارد العادية				
1.1 الايرادات الجبائية			1.058.220.000	1.297.668.000
* حواصل الضرائب المباشرة	947.950.000	980.740.00	89.730.000	114.981.000
*حواصل التسجيل والطابع	76.500.000	84.900.000		
*حواصل الرسوم المختلفة على الاعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	920.260.000	989.030.000	1.014.380.000	1.047.601.000
*حواصل الضرائب غير المباشرة	556.600.000	600.500.000	(593.790.000)	(556.221.000)
*حواصل الجمارك	4.000.000	4.000.000	5.000.000	9.563.000
	517.000.000	557.700.000	555.350.000	345.570.000
مجموع الايرادات الجبائية	2.465.710.000	2.616.370.000	2.722.680.000	2.845.374.000
2.1. الايرادات العادية:				
*حاصل دخل الأملاك الوطنية	22.000.000	22.000.000	33.000.000	25.000.000
*الحواصل المختلفة للميزانية	62.000.000	152.000.000	62.000.000	75.000.000
*الايرادات النظامية	-	-	-	20.000
مجموع لابرادات العادية	84.000.000	174.000.000	95.000.000	100.000.000
3.1. الايرادات الأخرى				
* الايرادات الأخرى	412.000.000	439.390.000	247.200.000	490.000.000
مجموع الايرادات الأخرى	412.000.000	439.390.000	247.200.000	490.000.000
مجموع الموارد العادية	2.961.710.000	3.229.760.000	3.064.880.000	3.435.394.000
2.الجباية البترولية				
*الجباية البترولية	1.722.940.000	1.722.940.000	1.682.550.000	2.200.120.000
المجموع العام للايرادات	1.722.940.000	1.722.940.000	1.682.550.000	2.200.120.000

الجدول رقم (3–5) توزيع النفقات حسب القطاعات للسنوات 2016–207

القطاعات	المبالغ (بآلاف دج)			
	سنة 2016		سنة 2017	
	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
– الصناعة	4.895.000	7.373.410	3.611.000	2.757.000
–الفلاحة والري	198.261.576	271.432.500	101.062.200	151.655.000
–دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667	5.120.500	13.403.500
– المنشئت القاعدية الاقتصادية والادارية	441.308.514	685.704.445	139.940.800	366.811.100
–التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147	90.903.410	103.064.910
–المنشئآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472	30.695.710	60.482.110
– دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674	14.989.500	287.257.000
– مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.00	800.000.000	600.000.000
– المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.6500.199.327	2.403.393.315	1.221.323.120	1.620.430.620
*دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542.949.920	–	504.943.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–	165.350.000	124.000.000
* احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000	–	42.000.000
مجموع الفرعي لعمليات برأس المال	239.005.000	774.454.928	165.350.000	670.943.000
مجموع ميزانية التجهيز	1.894.204.327	3.176.848.243	1.386.873.120	2.291.373.620

المصدر:جدول (3–4)،(3 –5) من :

قانون المالية سنة 2015، الجريدة الرسمية العدد 78، 31 ديسمبر 2014، ص– ص: 46–48.

قانون المالية سنة 2016 الجريدة الرسمية العدد 72،30 ديسمبر 2015، ص– ص: 36–38 .

قانون المالية سنة 2017 الجريدة الرسمية العدد 77،29 ديسمبر 2016، ص– ص: 65، 67 .

- يلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنفاق العام شهد انخفاضا بعد الأزمة، حيث انخفض بنسبة 4.69 %، لكنها نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تعول عليه السلطات من النجاح سياسة ترشيد الانفاق العام. ويرجع هذا إلى صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الجزائري من التوسع إلى التقشف، بعد سنوات من الاستقرار الاجتماعي بسبب التوظيفات المالية الهائلة الموجهة لهذا المجال، ما جعل الجزائر في منأى عن أي مغامرة كبرى قد تمت بالاستقرار الاجتماعي، كما أن الكثير من المشاريع الكبرى كان من الضروري العمل على استكمالها
- حافظت إذا الحكومة على مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، إلا أن مشكلة هذه التحويلات مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتنحرف عن ذلك الهدف
- أفرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017 وضعا جديدا للانفاق والايراد العام، فعلى سبيل المثال بالنسبة القانون المالية لسنة 2017 فقد تقرر لأول مرة منذ العام 2002 بتاريخ الجزائر خفضا في استثماراتها العمومية بعد ثلاث مخططات خماسية ضخمة للغاية ناهزت حوالي (480 مليار دولار، حيث عرفت ميزانية التجهيز انكماشا حادا ناهز 12.6 مليار دولار (أي تراجع بنسبة -27.87%)

أما عن النظام الضريبي، فقد تم الرفع من العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17 % على 19 % (المعدل العادي) ومن 7 % إلى 9% (المعدل المخفض)، وكذلك رفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ، إضافة إلى استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الكثير من الطاقة

- ومن ما مس النظام الضريبي والزيادات المقررة في قانون المالية 2017 أيضا أنه: من أجل الامتثال للتعريفة ذات 10 ارقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سعر مخفض (9%) الذي يشمل 80 تعريفة جمركية، وفي مجال العقارات تخضع المداخيل الناتجة عن بيع – من طرف الخواص– مبنى منجز أو غير منجز لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت ب 5 % في حين ستعفى من هذه الضريبة الأرباح الآتية من بيع مبنى ممتلك لمدة تفوق 10 سنوات، وبدورها ترتفع أسعار شهادات المطابقة من نطاق (1.000 دينار -12.00 دينار إلى نطاق 1.500 دينار- 18.000 دينار بالنسبة للبنايات السكنية ومن 6.000 دينار – 20.000 دينار إلى 9.000 دينار – 30.000 دينار للبنايات التجارية والصناعية، كما سترتفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30 في المائة للسلع الأخرى الفاخرة على غرار المركبات لجميع التضاريس وذات

الاسطوانة كبيرة السعة، ومن جهة أخرى فقد أقر قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج للتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البترين وعلاوة على ذلك فإن القانون ينص على فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية، وتم استحداث ضريبة جديدة على العجلات الجديدة المستوردة أو المصنعة محليا مقدرة بها 10 دج للعجلة موجه المركبات الوزن الثقيل و 5 دج للعجلة موجهة للمركبات الخفيفة[1] .

- انعكس الرفع من المدخرات الاجبارية الضرائب والرسوم على قيمة الإيرادات من الجباية العادية، حيث ارتفعت بحسب احصائيات المقدمة بموقع وزارة المالية الجزائرية من 2091456 مليون دج سنة 2014 إلى 2482208 مليون دج سنة 2016، كما وصلت في سبتمبر 2017 على 1979081 مليون دج.
- رغم الارتفاع الذي سبق الإشارة اليه في حجم الإيرادات المتأتية من الجباية العادية، إلا أن نسبتها من اجمالي الإيرادات خلال السنوات الأخيرة بعد الأزمة لم تختلف كثيرا عما قبلها، بل شهدت انخفاضا، حيث كانت نسبتها في السنوات 2015 و 2016 ولغاية سبتمبر 2017 ما يقارب 51.72 % و 49.53 % و41. 75 %على التوالي، وهو ما يؤكد عجز السلطات من خلال أدوات السياسة المالية في جانب الضرائب والرسوم لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- يرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في تكوين الإيرادات العامة إلى توجيه الزيادات في الضرائب والرسوم نحو قطاع العائلات أي القطاع الاستهلاكي بالدرجة الأولى، بينما بقي التعامل بحذر بخصوص قطاع الأعمال خوفا من انعكاس ذلك سلبا على سياسة تشجيع الاستثمار سواء من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

2. خيارات لتمويل الانفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية

أمام هذا الوضع واستمرارية عجز الإيرادات على تغطية الانفاق العام، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات منها ما هو استعجالي على المدى القصير، أو على المدى الطويل، وفقا لعدة خيارات متاحة ومنها:

1.2.ضبط وترشيد الإنفاق العام:

يعتبر ضبط وترشيد الانفاق أساس تخفيض عجز الموازنة العامة في الجزائر، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير أهمها:

- الابتعاد عن الإسراف والتبذير: إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير

[1] حليمي حكيمة، باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 46

والإسراف في عملية الإنفاق العام، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه.

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام.
- فرض رقابة على الإنفاق العام: يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال.

2. 2. خيارات التمويل وإمكانيات تفعيلها :

1.2.2. إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية:

أي الرفع من الجباية العادية من ضرائب ورسوم بما يساهم في تمويل الانفاق العام ضمن نظام ضريبي فعال من جهة، والمحافظة على القدرة الشرائية الأفراد المجتمع من جهة أخرى، حيث يمكن اعادة النظر في استحداث الضريبة على الثروة التي تم الغاء مقترحها في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وإعادة صياغة لها في مشروع قانون المالية لسنة 2019. بالإضافة إلى الرفع من بعض الضرائب والرسوم كالضرائب على التركات، وعلى العقارات وغيرها.

إلا أن عملية الإحلال والرفع من نسبة مساهمة الإيرادات العادية في تمويل الانفاق العام تصادفها العديد من المعوقات ومنها: اضعاف القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع وما له من تأثير على الأمن الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وكذلك تضارب المصالح بين قطاعي الأعمال وقطاع العائلات ودخول القطاع الأول للغرفة التشريعية وبالتالي الوقوف ضد مختلف التعديلات الرافعة منة الضرائب والرسوم على تلك الفئة، وهو ما حدث في موضوع استحداث ضريبة الثروة في مشروع قانون المالية 2018[1].

2.2.2. السندات الحكومية:

بالنظر لعدم مقدرة الإيرادات العادية من مختلف الضرائب والرسوم المعدلة والمستحدثة على تمويل الانفاق العام، سعت الجزائر على العمل على تعبئة الادخارات الاختيارية للقطاعين العائلي والأعمال من خلال إطلاق تجربة القرض السندي في أفريل 2017 بمعدلي فائدة وفقا لفترة السداد، مدة سداد 3 سنوات بسعر فائدة 5 بالمائة ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75 %.

ورغم توفر كافة الظروف الملائمة لتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية من طرح تلك السندات طيلة

[1] حليمي حكيمة، باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 47 .

فترة الاكتتاب التي استمرت 6 أشهر، إلا أنها عجزت عن توفير أكثر من 600 مليار دينار، إلا أن هذه التجربة لم تحقق الهدف المنشود من تعبئة موارد مالية كافية في ظل انحسار الموارد المالية لقطاع المحروقات، ورغم أهمية القرض السندي في تمويل الانفاق العام وتحديدا الاستثماري منه، إلا أن لاقي العديد من الصعوبات والعراقيل في تطبيقه في الجزائر خاصة ما أرتبط منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى القطاعين العائلي والأعمال في مثل هذه السندات، وضعف التسويق الإعلاني لهذه العملية وتوضيح كيفية الاكتتاب ومزاياها للمستثمرين، بالإضافة إلى سبب مهم وهو إحجام فئة كبيرة من المجتمع الجزائري عن السندات المحاذيرها الشرعية.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين و تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلي في الجزائر خـــلال الفتـــرة (2001-2017)

إن نجاح تحقيق أهداف السياسة النقدية أو المالية يمثل خطوة عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصـــادية باعتبار أن السياسة المالية والنقدية هما محور السياسة الاقتصادية، وتؤدي هيمنة احـــدى السياســـتين في تحقيـــق أهدافها على حساب السياسة الأخرى يضعف أثرهما على المؤشرات الاقتصادية الكلية دون المستوى المطلوب.

في الجزائر مرت وتطورت اجراءات السياستين نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة يصاحبها معدلات توظيف اعلى مع ضبط مستوى الأسعار، ومن أجل التعمق أكثر سنحاول تحليـــل مســـتوى التنســـيق بـــين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) .

المطلب الأول: تكوين الحكومة للأسلوب غير تضخمي لتمويل العجز المالي وخفض الدين العام

من المعروف أن تدابير السياسة المالية في الجزائر تنفذ بصفة مطلقة كما هو معتاد طبقا لمـــا يتحقـــق مـــن تراكم في النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر والتي تتم من خلال قيام وزارة المالية بمبادلة ما تحوزه مـــن إيـــرادات بالدولار الامريكي الناجمة بالأساس عن صادرات الجزائر من المحروقات مقابل تسلمها العملة الوطنيـــة الـــدينار الجزائري المصدر من بنك الجزائر لتدخل التداول بعد ذلك من خلال ميزانية الدولة عبر النفقات العامة.

لذلك نجد أن الحكومة نقذت سياسة ارتكزت بصفة رئيسية على الادخار مقابل الحيطة وهـــي مرتبطـــة ارتباطا وثيقا بضرورة استمرار الحكومة في التوسع المالي على المدى الطويل وهذا في ظل تواصل تحسن مركـــز المالية العامة للدولة، والذي ينطوي على مدى توفر سيولة مالية حاضرة وفعلية في الخزينة العمومية تضـــمن بـــه الحكومة استدامة تنفيذ السياسة المالية التوسعية.

وبناء على ذلك وفي إطار نوجه الحكومة نحو الاستقرار في عملية تكييف الاصاد الوطني بسياسة هانية غير مسايرة للدورة الاقتصادية[1] وغير منشئة للتضخم المفرط والتي تستهدف في الوقت شه زيادة النـــاتج الـــداخلي الخام وتخفيض معدل البطالة قامت الحكومة بخلق أسلوب غير تضخمي لتمويل العجز المالي وخفـــض الـــدين العام، والذي استهدفت من خلاله كذلك تنمية قدرة بتك الجزائر على السيطرة والتحكم في مسار معـــدلات التضخم في الفترات اللاحقة، ويتمثل هذا الأسلوب في صندوق ضبط الإيرادات الاي نصت عليه المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ويعد صندوق ضبط الموارد واحد من الحسابات الخاصة للخزينة حيت:[2]

- ✓ يقيد في هذا الصندوق في باب الإيرادات فوائض القيم اسبانية الناتجة ض مســـتوى اعلـــى لأســـعار

[1] عكس الفترة الأولى(1990-2000) حيث كانت السياسة المالية مسايرة لتقلبات الدورة الاقتصادية.

[2] بلعبيدي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص-ص: 207.

المحروقات بالدولار على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيـــرادات الأخـــرى المتعلقـــة بســـير الصندوق

- ✓ يتم في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية وتخفيض الدين العام.

ولقد تم تعديل المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000 بالعادة 66 من قانون المالية لعام 2004، حيـــث تم إضافة تسبيقات بنك الجزائر كمورد جديد للصندوق وبصفة عامة[1]:

- ✓ يقيد في هذا الصندوق وطبقا للتعديل في باب الإيرادات فائض القيمة الناتج عن مســـتوى إيـــرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية وتسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشـــط للمديونيـــة الخارجية أو أي إيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق .
- ✓ يتم في باب النفقات تعويض ناقص القيمة الناتج عن إيرادات جباية بترولية يقل من تقديرات قـــانون المالية والحد من الدين العام.

مع التنويه بأن موارد الصندوق التي تعد ادخار الخزينة هي غير محسوبة ضمن العرض النقـــدي (M2) إذن وفي ضوء استمرار عدم كفاية إيرادات الضرائب العادية وغياب سوق مالية وحتى تتمكن الحكومة مـــن الاســـتمرار في توجهها نحو مواءمة الاقتصاد الوطني بسياسة مالية غير مسايرة للدورة الاقتصادية وغير متعارضة مع أهـــداف السياسة النقدية في نفس ارقت، والذي يعني تنفيذ سياسة مالية غير ملائمة للتضخم المرتفع عمدت إلى إنشـــاء أسلوب غير تضخمي بحيث:

- ✓ يستجيب لإستراتيجية التوسع المالي.
- ✓ يعمل على تحقيق التوازن المالي هن خلال توفير التمويل اللازم في حالة العجز سداد الدين العام تضمن احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة وبالتالي التوجه نحو الإقلال مـــن طلـــب التمويـــل المباشر أو الغير مباشر من النظام المصرفي.

وبناء على ذلك وفي إطار توجه الحكومة نحو الاستقرار في عملية تكييف الاقتصاد الوطني بسياسة ماليـــة غير مسايرة للدورة الاقتصادية! وغير منشئة للتضخم المفرط والتي تستهدف في الوقت شه زيادة الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدل البطالة قامت الحكومة بخلق أسلوب غير تضخمي لتمويل العجز المـــالي وخفـــض الـــدين العام، والذي استهدفت من خلاله كذلك تنمية قدرة بتك الجزائر على السيطرة والتحكم في مسار معـــدلات التضخم في الفترات اللاحقة، ويتمثل هذا الأسلوب في صندوق ضبط الإيرادات الاي نصت عليه المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[1] – بلعبيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 208.

ويعد صندوق ضبط الموارد واحد من الحسابات الخاصة للخزينة حيت:

- ✓ يقيد في هذا الصندوق في باب الإيرادات فوائض القيم اسبانية الناتجة ض مستوى اعلى لأسعار المحروقات بالدولار على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق
- ✓ يتم في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية وتخفيض الدين العام.

ولقد تم تعديل المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000 بالعادة 66 من قانون المالية لعام 2004، حيث تم إضافة تسبيقات بنك الجزائر كمورد جديد للصندوق وبصفة عامة[1]:

- ✓ يقيد في هذا الصندوق وطبقا للتعديل في باب الإيرادات فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية وتسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية أو أي إيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق
- ✓ يتم في باب النفقات تعويض ناقص القيمة الناتج عن إيرادات جباية بترولية يقل ض تقديرات قانون المالية والحد من الدين العام.

مع التنويه بأن موارد الصندوق التي تعد ادخار الخزينة هي غير محسوبة ضمن العرض النقدي (M2) إذن وفي ضوء استمرار عدم كفاية إيرادات الضرائب العادية وغياب سوق مالية وحتى تتمكن الحكومة من الاستمرار في توجهها نحو مواءمة الاقتصاد الوطني بسياسة مالية غير مسايرة للدورة الاقتصادية وغير متعارضة مع أهداف السياسة النقدية في نفس ارقت' والذي يعني تنفيذ سياسة مالية غير ملائمة للتضخم المرتفع عمدت إلى إنشاء أسلوب غير تضخمي بحيث:

- ✓ يستجيب لاستراتيجية التوسع المالي
- ✓ يعمل على تحقيق التوازن المالي هن خلال توفير التمويل اللازم في حالة العجز سداد الاين العام بضمن احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة وبالتالي التو جه نحو الإقلال من طلب التمويل المباشر أو الغير مباشر من النظام المصرفي.
- ✓ وعل صعيد أخر تظهر أهمية هذا الأسلوب باعتباره خيارا تمويبيا بإمكانه:

- الإسهام في منح المزيد من الاستقلالية لبنك الجزائر.
- الحد وبصفة تدريجية من التزام بنك الجزائر والنظام المصرفي على تقديم التمويل المباشر للحكومة لسد العجز المار.

[1] – بلعبيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 208.

وهو ما سيترتب عنه توفر مناخ ملائم لإقامة التنسيق بين الهيئتين النقدية والمالية لكونه يعد مصـــدرا لتســـديد أصل الدين العام السابق وتكاليفه أي تخفيض الدين العام عند مستوى يؤمن ويضمن الانضباط المالي للحكومـــة وأسلوبا للحد من لجوء الحكومة إلى تنقيد العجز المالي، وكذا أداة لمواءمة أهداف الحكومة المتمثلـــة في النـــاتج والتوظيف مع هدف الاستقرار في الأسعار أي عدم التعارض انظر الجدول (3-7).

الجدول (3-6) : تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2001-2012)

السنوات	النفقات العامة – تكاليف	الإيرادات العامة			عجز الميزانية	صندوق ضبط إيرادات	
		الضرائب العادية	الجباية البترولية	المجموع		الرصيد الصافي	الرصيد المتراكم
2001	1321,0	488,5	877.50	1366,0	45	16,9	-
2002	1550,6	595,1	981,40	1576,5	25,9	26.5	215,5
2003	1766,2	616,4	901,10	1517,5	-	292,9	568,4
2004	1891,8	652,5	947,20	1599,7	-	153,2	721,6
2005	2052,0	124,2	983,90	1708,1	-	1121,	1842,
2006	2453,0	840,5	1001,00	1841,5	- 611,5	1088, 4	2931, 0
2007	3108,5	890,9	1058,00	1948,9	-	284,5	3215,
2008	4191,0	1101,8	1800,40	2902,2	-	1064,	4280,
2009	4246,3	1263,3	2012,40	3215.7	-	36,4	4316,
2010	4466,9	1488,4	1556,70	3045,1	-	526,4	4842,
2011	5731,4	1723.3	1679,40	3403,1	-	538,9	5381,
2012	7169,9	2283,3	2223,2	4510,5	-	251,7	5633,

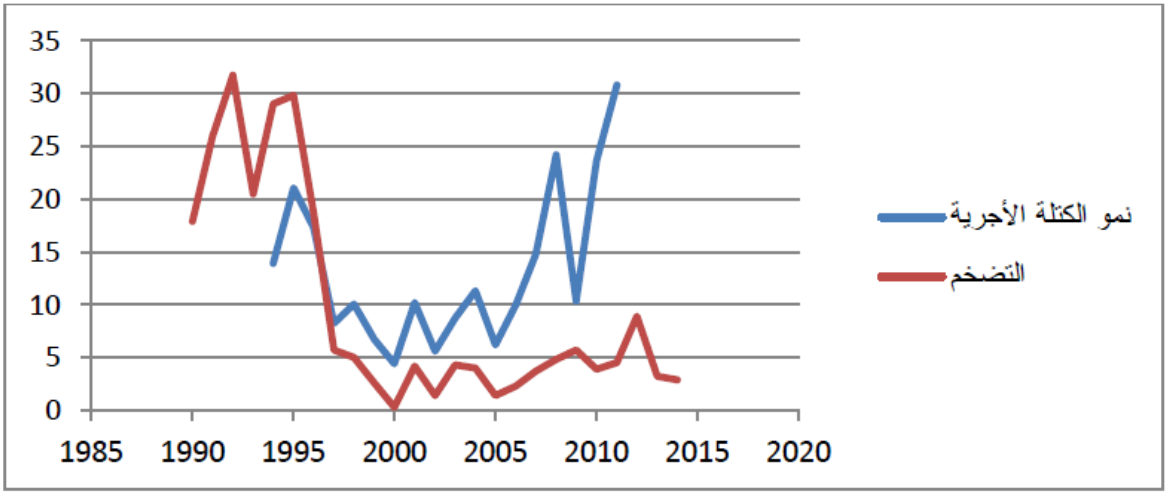
المصدر: تم إعداده بناء على التقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2000-2012).

المطلب الثاني: تحليل مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر وأثرها في المتغيرات الكلية للتوازن

الفرع الأول:: أثر السياسة المالية في السياسة النقدية

إن تزايد نفقات الميزانية العامة بشكل كبير بالقياس مع حجم الناتج المحلي الاجمالي حيث أن هذه الزيادة قد استحوذت عليها النفقات الجارية (الرواتب–الأجور–التحويلات)، باعتبار أن الاجر يمثل التكلفة الأساسية للانتاج تتجاوز مستويات محددة تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض مستوى التشغيل (مستوى البطالة)، ومستويات التصدير وارتفاع الأسعار المحلية فالدولة تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للارتفاعات المتتالية للأجور على معدلات التضخم التي لم يستطع بنك الجزائر السيطرة عليها من خلال تطبيق الرقابة الصارمة مع تقليص النفقات الجارية.

الشكل رقم (3–3): تطور معدل نمو الكتلة الأجرية والتضخم في الجزائر للفترة (1990–2014)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3–10) – الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة احصائية 1962–2011، الفصل، الأجور، الجزائر ص: 72.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التغيير في كتلة الأجور يتناسب طرديا مع تغيير معدل التضخم اذا تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية ذلك نتيجة عجز المؤسسات في دفع أجور عمالها، فعملية وصف المؤسسات العمومية وتصنيفها قامت بها وزارة المساهمة وترقية الاستثمار في مارس 2003.

حيث نلاحظ في هذه الفترة عدم التوازن بين التوسع في النفقات مقابل تحصيل الموارد الضريبية العادية التي كانت قليلة في تحصيلها من مصادرها مما أدى إلى تزايد العجز في الموازنة ، أنظر الجدول رقم (3–3)،الأمر الذي أدى إلى بطء اجراءات السياسة النقدية لبنك الجزائر في ضبط معدلات التضخم مما أدى الحكومة إلى التمويل بالعجز والذي يعني اصدار نقدا جديدا، اضافة إلى ذلك تدني أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة الذي جعل من السياسة المالية مسايرة للدورات الاقتصادية مما أدى إلى تذبذب في النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة .

ومع البرامج الاستثمارية التنموية (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج التكميلي للدّعم، برنامج توطد النمو)، حيث عمل هذا على تقييد السياسة النقدية بالإضافة إلى اعتماد الحكومة على ما أصدره بنك الجزائر من دينار جزائري مقابل استبداله للعملة الأجنبية التي تحوز عليها الحكومة جراء عائداتها النفطية، وقد لجأت إلى قروض وتسبيقات من بنك الجزائر خاصة في الفترة (2001-2006) وكذلك الاقتراض من البنوك التجارية.

ان هذه القروض والتسبيقات من بنك الجزائر وجهت نحو خفض الدين العام وسد العجز المالي، علما أنها تجاوزت السقف المحدد لها قانونا 10% من الموارد العادية للميزانية خلال السنة المالية السابقة وهذا مانصت عليه المادة 78 من قانون النقد والقرض 90-10 والذي قام بتحديد شكل العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.

ان تغيير العجز في الخزينة العمومية ومن ثم التغيير في السياسة المالية أدى إلى زيادة القروض والتسبيقات من بنك الجزائر في الفترة (2001-2006)، وكذلك قروض البنوك التجارية على شكل سندات الخزينة (2001-2017) وكذلك عن طريق الموجودات الخارجية بعد تحويلها إلى اصدار نقدي للدينار.

ان اعتماد الحكومة على سياسة توسعية خلال الفترة (2001-2017) هذا من أجل زيادة الناتج المحلي ورفع مستوى التوظيف مما جعل هذه الفترة تتسم بتزايد مستمر في عجز الخزينة العمومية خارج صندوق ضبط الايرادات.

وبتالي فإن السياسة النقدية واجهت العديد من الصعوبات لإقامة التنسيق مع السياسة المالية للسيطرة على المستوى العام للأسعار، وتحقيق معدل التضخم المستهدف في المدى المتوسط الذي حدده مجلس النقد والقرض ما بين 3% و4% في الفترة (2001- 2017)؛ لذلك فالسياسة النقدية تعقدت مهمتها في ظل الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام للميزانية العامة للدولة؛ فأضحى استهداف معدل اتضخم عبر الميزانية العامة – من خلال التحكم في العجز الموازني وبأدوات السياسة النقدية– أمرا ليس سهلا.

ويمكن أن نضيف أيضا أن التحسن في المالية الخارجية للجزائر بسبب الطفرة النفطية رفع من احتياطاتها الأجنبية والتي وجهت بصفة كبيرة نحو تمويل الانفاق العام الإنفاق لمقابلة الطلب الكلي المتزايد من خلال الانفاق الاستهلاكي ؛حيث ارتفع الطلب الكلي من3607.2 مليار دينار سنة 2001 الى 17457.8 مليار دينار سنة 2014 أما الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي فقد زاد من 2472.3 مليار دينار سنة 2001 إلى 9611.1 مليار دينار سنة 2014؛ وبهذا أصبحت الأصول الخارجية مصدرا للعملة الوطنية لتغطية حاجيات الميزانية العامة للدولة.

ومن ثم وفي إطار محاولاته المستمرة للسيطرة عل معدلات التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك) الذي سجل سنة 2012 ذروته بمعدل 8.9% مقابل معدل نمو اقتصادي قدر ب 3.4%، نجد أن بنك الجزائر قد تحول من ممارسة سياسة نقدية تستهدف التحكم في تطور معدل الكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل سنة 2001 ما نسبته 58.51% وظل في ارتفاع حتى سجل النسبة 79.41% سنة

2014. وذلك من خلال امتصاص الطلب الداخلي الإضافي الذي أدى إلى زيادة سريعة في النقود والأوراق المتداولة والمتأتي من تزايد النفقات العامة للميزانية العامة للدولة؛ وفي نفس الوقت الذي عجزت فيه السياسة المالية عن تقليص معدلات البطالة من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

مالت السياسة المالية إلى تحقيق السلم الاجتماعي من باب النفقات الجارية المنشئة لفائض الطلب الاستهلاكي في ضوء عدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب المحلي الكلي، مما جعل موقف السياسة النقدية وفي اطار عملها المتعلق بتحقيق الاستقرار في الاسعار قد يميل نحو طلب الترشيد من النفقات الحكومية، لذا يتوقع من السياسة المالية السعي نحو تحقيق التنسيق مع السياسة النقدية للخروج من الوضعيات المنشئة للتضخم والمثبطة لنمو الاقتصادي في تحقيق الانعاش الاقتصادي المفضي إلى زيادة الناتج والتوظيف .

الجدول رقم (3-7) تطور هيكل الطلب المحلي الكلي في الجزائر (2001-2017)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج الداخلي الاجمالي للأسعار الجارية	معدل التغيير السنوي للناتج المحلي الاجمالي%	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستهلاكي الخاص	اجمالي الانفاق الاستهلاكي
2001	4227.1	2.51	624.6	1847.3	2472.3
2002	4522.7	6.99	700.4	1989.3	2689.7
2003	5252.3	16.13	777.5	2126.3	2903.8
2004	6149.1	17.07	846.8	2371.0	3217.8
2005	7561.9	23.35	865.8	2553.0	3418.8
2006	5801.6	11.05	954.8	2695.5	3650.3
2007	9352.8	10.01	1089.0	2963.8	4052.8
2008	11043.7	18.07	1458.5	3333.2	4791.7
2009	9968.0	9.74-	1609.3	3743.9	5353.2
2010	11991.5	20.29	2065.7	4115.5	6181.2
2011	14588.5	21.65	2015.1	2548.2	4563.3
2012	16208.6	11.10	3293.4	5210.9	8504.3
2013	16643.8	2.68	3185.7	5769.7	8955.4
2014	17205.1	73.37	3343.4	6267.7	9611.1
2015	16702.1	3.1-	3457.06	6474.53	9931.59
2016	17406.7	4.2	3550.40	6739.98	10290.38
2017	18906.6	8.6	3649.81	6975.84	10625.65

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات (2005،2009،2013،2017)

الفرع الثاني: تأثير الدين العام في السياسة النقدية

تبرز العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر من خلال قيد الميزانية العامة، والذي يوضح بان تزايد العجز في الميزانية العامة، قد أدى إلى تغير مجموع الاقتراض الصافي الحكومي في الفترة (2001-2012). ولقد انتهجت الجزائر في الفترة (2001-2017) استراتجية للرفع من أمنها المالي الداخلي والتي ارتكزت على عدم قيام الحكومة بصرف أو انفاق كل دخلها، وهو الاجراء الذي أدى إلى تحسن مركز المالية العامة، ومن ثم ضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة، ما جعل السياسة المالية تسير شئ فشئا ضد الاتجاهات الدورية وتصبح تيسيرا، والذي يمكن ان يدل كذلك وبصفة ادق على استمرارية المالية العامة بالنسبة للحكومة على المدى المتوسط، ودلّ على ذلك قدرة الدولة على تسديد فوائد الدين العام التي تناقصت تدريجيا ابتداء من سنة 2004، وعلى المدى البعيد لتحقيق اهداف الدولة المتمثلة في الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة تستطيع من خلال خفض البطالة.

الجدول رقم: (3-8) اتجاهات الدين العام الداخلي في الفترة (2001-2017)

مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام	نسبة (2) إلى (1)	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام	سنة (2) إلى (1)
2001	4227.1	999.4	147.5	23.64	**2009**	9968.0	816.3	37.4	8.18
2002	4522.7	980.5	143.0	21.67	**2010**	11991.5	1107.4	33.2	9.23
2003	5252.3	982.2	146.3	18.70	**2011**	14588.5	1214.8	37.7	8.32
2004	6149.1	1000.0	85.2	16.26	**2012**	16208.6	1312.1	42.0	8.09
2005	7561.9	1038.9	73.2	1373	**2013**	16643.8	1171.7	44.2	7.3
2006	8501.6	1847.3	68.6	21.72	**2014**	17205.1	1239.0	37.8	7.20
2007	9352.8	1103.9	80.5	11.80	**2015**	16702.1	2444.0	42.6	14.63
2008	11043.7	734.0	61.2	60.64	**2016**	17406.8	3991.8	46.8	22.93
/	/	/		/	**2017**	18906.6	5790.0	154.0	30.62

المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على : - النسب من اعداد الطلبة

التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008، ص- ص: 238-241. التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013، ص- ص: 219-222

التقارير السنوية لبنك الجزائر2017، ص، 147.

من خلال الجدول رقم (3-10) نجد أن اجمالي الدين الداخلي ارتفع من 999.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 5790.0 مليار دينار سنة 2017، أما الدين الخارجي فقد تناقص كثيرا حيث انخفض من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 (التسديد المسبق للديون) ثم انخفض إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014، ثم زاد في الانخفاض إلى 3.020 مليار دولار سنة 2015، ليصل إلى 3.989 مليار دولار سنة 2017 بزيادة قدرها 0.969 مليار دولار مقارنة مع سنة 2015 ، لذلك نجد أن اجمالي الدين الحكومي العام

(الداخلي والخارجي)كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض انخفاضا كبيرا .

على الرغم من هذا الاتجاه التنازلي لمجموع الديون الداخلية والخارجية والذي كان في اطار نهج الحكومة لقواعد المالية العامة الرامية للوصول بالدين العام إلى مستويات آمنة (الاستدامة المالية)، اضافة إلى الميل التنازلي لفوائد الدين العام التي تتحملها الخزينة العمومية والتي انحدرت من 147.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 39.6 مليار دينار سنة 2014[1]، ثم عادة في الارتفاع 154.0 مليار دينار سنة 2017، وارتفع نسبة الدين العام الداخلي إلى النتاتج المحلي الاجمالي من 23.64% سنة 2001 إلى 30.2% سنة 2017، تزامنت معها سياسة مالية توسعية نفذتها الحكومة من الفترة 2001- 2017 مما ساهم في زيادة الانفاق الحكومي المفضي إلى تزايد نسبة العجز المالي للميزانية العامة للدولة، وساهم في تآكل حصة كبيرة من الرصيد الكلي للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر

وهكذا ارتبط تمويل نفقات الحكومة عن تطبيقها للسياسة المالية التوسعية في الفترة(2001-2014)، بالأساليب الآتية:

- زيادة اقتراض الحكومة المباشر من خلال تسبيقات بنك الجزائر على مدى الفترة (2001-2006) والتي تظهر في الوضعية المفصلة لبنك الجزائر في جانب الأصول[2].
- الاقتراض من البنوك الودائع و(أذونات الخزينة) في الفترة من (2001-2014) والتي زاد من 703.7 مليار دينار إلى 861.6 مليير دينار .

إلا أن الاقتراض من البوك التجارية كان مبررا لدى الحكومة نظرا:[3]

- للتحسن الكبير في السيولة المصرفية والتي ارتفعت من 611.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 2730.9 مليار دينار سنة 2004، وهذا لأن البنوك التجارية توقفت عن اللجوء إلى بنك الجزائر كمقرض أخير لها، وذلك لعدم كفاءة القطاع الخاص توظيف كامل للسيولة المصرفية في الاقتصاد الوطني والاتجاه نحو الاستثمارات مما حتم على الدولة استغلال تلك السيولة المصرفية في تمويل نفقاتها العامة المتجه نحو التزايد بسبب البرامج التنموية المسطرة في تلك الفترة ومع ذلك لم يحدث أي اختلالات على السيولة المصرفية أو أي تأثيرات على حصة القطاع الخاص منها.
- فالقول بمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص من خلال اقتراضها من البنوك التجارية وحصولها على حصة مهمة من السيولة المصرفية قول غير صحيح للعلاقة الضعيفة نظرا لأن الحكومة قامت بتعويض القطاع الخاص غير القادر على استغلال السيولة المصرفية لصالح استثمارته.وبالمقابل لم تعد تلجأ الحكومة لبنك الجزائر ، حيث تخلصت من ديونها تجاهه في الفترة (2001-2014) وفي نفس الوقت لم تقم البنوك

[1] شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014- دراسة تحليلية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادي تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2017-2018، ص: 207.

[2] بالعيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 215...

[3] شليق عبد الجليل مرجع سبق ذكره، ص-ص: 207-208.

التجارية بتمويل نفسها من بنك الجزائر منذ سنة 2001، لذلك تميز تطور الاقتصاد الكلي منذ سنة 2001 بفائض الادخار على الاستثمار رغم التآكل الواضح لهذا الفائض المسجل سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية الحادة، التي وقعت عشرة سنوات بعد الصدمة التي حدثت في سنة 1998 أي عقب اتمام فترة التثبيت والتعديل(1994-1998) وفي وقت ساهمت فيه صلابة الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2000 لاسيما سنتي 2004-2008 في ارسال القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية أدى التراكم المتواصل للاحتياطات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيس للتوسع النقدي في الجزائر وبالتالي زيادة الأساس النقدي(القاعدة النقدية) والناجم بصفة أساسية عن تطور فائض الانفاق الحكومي بسبب البرامج التنموية المسطرة والتي خصص لها مبالغ مالية ضخمة مما رفع من العجز المالي للخزينة العمومية خارج صندوق ضبط الإيرادات بالتوازي مع ذلك وفي اطار التسيير الاقتصادي السلمي لتزايد الموارد، ساهم التراكم المتواصل لموارد صندوق ضبط الايرادات إلى التخفيف من التقيد ومن توسع اليولة النقدية في الاقتصاد الوطني، كما ساهم أيضا في ذلك تخفيض الدين العام الخارجي في الفترة (2004-2006).

الجدول رقم(3-9): وضعية بنك الجزائر في الفترة (2001-2017)

السنوات	الأصول				الخصوم		قيمة التغير في القاعدة النقدية
	صافي الموجودات الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى البنوك	قروض أخرى	القاعدة (الأساس النقدي)	صافي البنود الأخرى	
2001	1310.8	276.3-	00	0.7	777.9	260.2	/
2002	1755.7	304.8-	00	0.8	846.6	592.1	68.7
2003	2342.6	464.1-	00	0.7	1152.3	710.3	305.7
2004	3119.2	915.8-	00	0.6	1160.1	1033.8	7.8
2005	4179.4	1986.5-	00	0.8	1163.3	1002.5	3.2
2006	5515.0	2510.7-	00	1.3	1335.1	16.81.7	172
2007	7415.5	3294.9-	00	1.5	1729.0	2360.5	393.7
2008	10246.9	4365.7-	00	1.5	1925.5	3937.9	196.5
2009	10887.7	4402.0-	00	1.4	2214.2	4241.1	288.7
2010	19996.5	4919.3-	00	1.4	2616.9	4470.9	402.7
2011	13922.4	5458.4	00	1.8	3138.0	5286.0	621.1
2012	14940.0	5712.2-	00	2.0	3709.2	5513.3	571.2
2013	15225.2	5646.7-	00	1.8	4137.8	5484.5	428.6
2014	15824.5	4487.9-	00	1.7	4673.0	6665.4	436
2015	302.0-	2156.4-	00	1.7	5220.5	8147.3	547.5
2016	2828.3-	870.1-	432.6	2.1	5403.1	6857.7-	180.6
2017	13373.4-	1967.4-	00	2.2	6176.6	7131.7-	775.5

المصادر: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات: 2008، 2009، 2012، 2017 .

الفرع الثالث: أثر سياسة سعر الصرف في سير السياسة النقدية

في يوم 10 أفريل 1964 تم إنشاء الدينار الجزائري الذي ثبتت قيمته انذاك بـــ 180ملغ مـــن الـــذهب وبالتالي يكون الدينار عوض الفرنك الفرنسي الذي كان عملة أثناء الاستعمار،ولقد كان سعر صرف الـــدينار الجزائر مسيرا إداريا يتميز بالإستقلال و الثبات لمدة طويلة بقضي بتحقيق كل أهداف السلطة النقديـــة انـــذاك وكان لسعر الصرف في تلك الفترة قيمتين سوقية وادارية هذه الأخيرة يحددها البنك المركزي .

بعد انهيار مؤتمر بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي وأصبحت قيمة الدينار الجزائـــري مثبة بسلة عملات مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين .[1] مر نظام سعر الصرف في الجزائر بعـــدة مراحـــل كان أولها نظام سعلا الصرف الثابت في الفترة 1964-1987، وبعد أزمت النفط ســـنة 1986 انتقلـــت إلى تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف إلى غاية 1992،إلا أن التخفيض الصريح بدأ بداية سبتمبر ســـنة 1991 بعد أن قرر مجلس النقد والقرض تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل إلى 22.5 دينار جزائري/ 1دولار أمريكي،مما كان له عبئ ثقيلا على الاقتصاد فقررت الحكومة تثبيت ســـعر الصرف بتسيير اداري لإعطاء فترة راحة ،وفي سنة 1994 أرغمت السلطات النقدية على سياســـة التخفـــيض ب:7.3% مع بداية برنامج التعديل الهيكلي ،ثم في سنة 1996 انتقلت الجزائر الي قابلية تحويل الدينار .

وبالتالي ففي اطار تحرير نظام الصرف تماشيا مع التعديلات الهيكلية خلال الفتـــرة مـــا بـــين (1994-1998) استكملت في سبتمبر 1997 عملية قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية.

وتناغما مع تحرير نظام صرف الدينار الجزائري و تحسن ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر ســـوقا للصـــرف مابين البنوك ابتداء من 1996.

منذ ذلك الحين باتت تحدد صرف الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الرئيسية في سوق الصرف مابين المصـــارف بطريقة مرنة تبعا لشروط العرض و الطلب وتندرج سياسة سعر صرف الدينار من قبل بنك الجزائـــر في إطـــار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية.وفي نفس الوقت، نجـــد أن أساسيات الاقتصاد الكلي تدعم سياسة استقرار سعر صرف الدينار عند مستواه المتوازيني، فيرتكز تقييم ســـعر الصرف الفعلي التوازني للجزائر على إحدى طرق الثلاث (توازن الاقتصاد الكلي، وقابلية الاستمرار الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي التوازني)

المتبناة من قبل المجموعة الاستشارية لسعر الصرف (CGER) المنشأة من قبل صندوق النقد الـــدولي في سنة 1990، أي تلك المرتكزة عللى سعر الصرف الحقيقي التوازني المحدد وفق أساسيات الاقتصـــاد .ويعـــرف سعر الصرف الحقيقي بكونه السعر الدي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات تـــوازن داخلـــي وخارجي في آن واحد[2].

[1] آيت يحي سمير،التعويم المدار للدينار الجزائر بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث،العدد:09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة 2001، ص: 65.

[2] بنك الجزائر التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص: 75

رغم سلسلة التخفيضات التي قام بها بنك الجزائر في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2000)، إلا انها لم تساهم في التحكم بمعدلات التضخم.فالتغييرات التي قام بها بنك الجزائر في إطار ادارته لسياسة سعر الصرف لم تكت ذا فعالية في كبح ارتفاع الأسعار مما يعني عدم كفاءة بنك الجزائر في تسيره للسياسة النقدية في تلك الفترة، لكن في المرحلة 2001-2014 تميز سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنوع من الاستقرار، وارتفع نوع ما سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

وفي ذات الوقت كانت معدلات التضخم منخفضة إلى حد كبير. نلاحظ أيضا انه في الفترة (1990-2000)كانت هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومعدلات التضخم خاصة في الفترة 1990-1996 فضلا عن وجود علاقة طردية بين معدلى الفائدة والتضخم إلا أنه في الفترة (2001-2014) شهدت معدلات الاقراض تثبيتا من طرف بنك الجزائر لكن مساهمة سياسة سعر الصرف لم تكن كبيرة في ضبط معدلات التضخم مقارنة بالمحددات و الأدوات الأخرى[1]. والجدول رقم (3-10) يوضح لنا توليفة سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة.

جدول رقم (3-10) توليفة سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة للإقراض خلال الفترة(1990-2017)

السنوات	سعر فائدة الإقراض% (1)	معدل التضخم % (2)	سعر الصرف دينار/ دولار	السنوات	سعر فائدة الإقراض% (1)	معدل التضخم % (2)	سعر الصرف دينار/ دولار
1990	11.17	17.9	8.96	**2004**	8.00	4.0	77.39
1991	12.67	25.9	18.47	**2005**	8.00	1.4	72.06
1992	14.00	31.7	21.82	**2006**	8.00	2.3	73.36
1993	14.00	20.5	23.34	**2007**	8.00	3.7	72.64
1994	16.00	29.0	35.05	**2008**	8.00	4.8	69.36
1995	18.42	29.8	47.66	**2009**	8.00	5.7	64.56
1996	19.00	18.7	54.74	**2010**	8.00	3.9	72.64
1997	15.71	5.7	57.70	**2011**	8.00	4.5	73.94
1998	11.50	5.0	58.74	**2012**	8.00	8.9	76.05
1999	10.75	2.6	66.57	**2013**	8.00	3.2	78.10
2000	10.00	0.3	72.26	**2014**	8.00	2.91	78.15
2001	9.50	4.2	77.21	**2015**	8.00	4.8	100.46
2002	8.58	1.4	77.21	**2016**	8.00	6.4	109.47
2003	8.13	4.3	79.68	**2017**	8.00	5.6	110.96

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر .

(1) من الجدول رقم (3-2)، (2) من الجدول رقم (3-8) .

[1] شليق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره،ص: 210.

إن عملية خفض التضخم من خلال ضبط تطورات السيولة النقدية وتثبيت معدلات النمو النقدي بطريقة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي قام بها بنك الجزائر في ظل إدارته لسياسة سعر الصرف (تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري) لم تأخذ في الحسبان تغييرات الكتلة النقدية والأوراق المتداولة ولاسيما ان هذا الجزء من النقود يعبر عن نسبة كبيرة من الطلب النقدي، حيث يشهد حجم النقود والأوراق المتداولة خارج القطاع المصرفي تطورا مستمرا.

لذلك لا يخفى علينا أن السياسة النقدية التي استهدفت تثبيت معدلات النمو النقدي بشكل مباشر، نجدها قد حادت على المدى الفترة (1990-1996) عن تحقيق أهدافها النقدية بسبب وضع عدم استقرار ذلك الجزء المهم من دالة الطلب على النقود.

ونظرا لانخفاض قدرة السياسة النقدية على التحكم في معدلات التضخم توجه بنك الجزائر نحو تبني سياسة استهداف التضخم.ففي سنة 2008 حدد مجلس النقد والقرض مجالا مستهدفا يتراوح بين 3% و4% بسبب وجود خطر نحو الارتفاع في التضخم المستورد. لقد شدد المجلس على التوجيه الاستشرافي للسياسة النقدية أما وجود هذا الخطر لاسيما أن الفترة (2005-2007) قد تميزت بميل تصاعدي في وتائر التوسع النقدي بمفهوم (M_2) في ظرف اتسم بفائض هيكلي في السيولة.وفي سنة 2010 وبعد صدور الأمر (04-10) المتعلق بالنقد و القرض مثل ارساء قانونيا لاستقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية. وعليه أصبح هدف التضخم محددا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المسمى بالهدف الوسيط، الذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم يتطلب هدف التضخم الوسائل الملائمة لتعمق الاطار التحليل في دعم وصياغة السياسة النقدية وتنفيذها من طرف بنك الجزائر وبالتالي في إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر .قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير ، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن في سعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي[1].

[1] بنك الجزائر: التقرير السنوي، 2010، ص: 158

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسة درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر ومدى تأثير السياسة المالية في السياسة النقدية، ولقد اتضح من خلال التحليل أن هناك ضعفا في درجة التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية بسبب عرقلة السياسة المالية في كثير من الأحيان لعمل السياسة النقدية، حيث ساهمت النفقات العامة في تغذية الضغوط التضخمية وعدم قدرة بنك الجزائر على التحكم في التوسع النقدي، وأكّد ذلك ماتناولته الدراسة بخصوص عدم استيفاء الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق في أغلب سنوات الدراسة .

الخاتمة

الخاتمـــة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى نجاح و أهمية التنسيق بين سياستي المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2017)، و من أجـــل الإجابـــة علـــى التساؤل الرئيسي حول مدى تأثير سياسة المالية على سياسة النقدية ، وفيما يلي سنعرض أهم نتـــائج البحـــث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة

ولقد خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج أهمها:

❶. ترتكز الإرادات العامة في الميزانية العامة للجزائر على الجباية البترولية، ولقد كانت هنالـــك محاولـــة مـــن الحكومة الجزائرية لتعزيز موقع الجباية العادية من خلال تبني عدة إصلاحات لكن هذه الأخيرة باءت بالفشـــل و لم تستطيع أن تحتل محل الجباية البترولية ومع تقلبات أسعار البترول في السوق النفطيـــة أحـــدث اخـــتلالات وتذبذبات في إرادات العامة.

❷. غياب حزمة الترتيبات المؤسسية وضعف آليات التشغيل اللازمة لتنســـيق كاملـــة في الاقتصـــاد الـــوطني الجزائري مما كان سببا في تضعيف عملية التنسيق بين الهيئتين المالية والنقدية.**وهذا ما يُثبت صـــحة الفرضـــية الأولى .**

❸. إن تنفيذ سياسة المالية التوسعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) كانت تساهم في خلق عجز مالي في الميزانية العامة بسبب تزايد النفقات الحكومية وعدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي مست عمـــق النظـــام الضريبي الجزائري وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث أدت هذه السياسة المالية التوسعية إلى تزايـــد العجز الموازني وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي .**وهذا ما يُثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثانية .**

❹. تمارس السياسة المالية للجزائر آثار بالغة في السياسة النقدية التي يتحكم فيها بنك الجزائر حيـــث ارتبطـــت ميزانية بنك الجزائر بسبب لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي للاقتراض والحصول على تسبيقات من بنك الجزائر وهذا التصرف يعتبر تصرفا تضخميا ما ساهم في عرقلة عمل السياسة النقدية .**وهذا ما يُثبت صحة الفرضـــية الثالثة .**

❺. إن اتجاه تثبيت بنك الجزائر لسعر فائدة الإقراض كمؤشر واضح على وجود تعارض بين هدف النمو الاقتصادي والتضخم وهو ما آثار مخاوفا بشأن ارتفاع التضخم إلى مستويات أعلى الذي قد يسبب في إبطاء النمو والتوظيف مستقبلا .

❻.تدني مستوى الانضباط المالي والذي انعكس سلبا على كفاءة وفعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق مستوى من التضخم مقبول اقتصاديا والذي انجر عنه ارتفاع العام للأسعار سنويا مما خلق علاقة سلبية بين الأجور والقدرة الشرائية.

التوصيات

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتوصل إلى جملة من النتائج نورد حزمة من الاقتراحات بناءا على نتائج هذه الدراسة بالعديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنسيق بين السياستين.

❶.منح درجة استقلالية أكثر لبنك الجزائر وتوجيه سياسة النقدية نحو تحقيق هدف رئيسي ومحدد بالتشريعات المنظمة لعمل بنك الجزائر والذي يتمثل في هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار دون إغفال دور البنك في تحقيق الاستقرار المالي ، بحيث تكون سياسة رشيدة مصاحبة للانضباط المالي .بما يضمن عدم التضارب بتحقيق هدف النمو الاقتصادي المستديم ورفع التوظيف مع استقرار الأسعار .

❷. إنشاء مجلس مشترك للإشراف على عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يضمن تطبيق الإجراءات والترتيبات اللازمة لعملية التسبيق ، التي تعمل على تحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي وتوظيف عال ، ومعدل تضخم منخفض ، واستحداث لجان عمل مشتركة التي تعزز هذه العملية بشكل دوري .

❸. الإعلان عن الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والتنسيق بين المسئولين عن وضع تلك الأهداف من خلال وثيقة أو اتفاق مشترك ومعلن على العامة يتضمن أهداف السياستين النقدية والمالية ، ويوضح المدى الزمني اللازم لتحقيق تلك الأهداف .

❹. حظر تقديم الائتمان المباشر للحكومة من قبل البنوك المركزية ووجود ضوابط تشريعية تؤكد ذلك الحظر الأمر الذي أسهم في توفير الإطار الملائم لعمل تلك البنوك من اجل تحقيق هدف الاستقرار السعري .

❺. الحد من دور البنك المركزي في رسم وتنفيذ إستراتجية الدين العام وتوجيه نلـــك المســـؤولية بالكامـــل الى مكتب مستقل لإدارة الدين ، أو إلى مكتب تابع لوزارة المالية .

الآفاق البحثية:

❶.دراسة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها في التوازن والاستقرار الاقتصادي.

❷.التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودورها في التحكم في المؤشرات الكلية الخمسة.

قائمة المراجع

قائـــــمةالمراجع

أولا. المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الوطنية، الرياض، 2000، ص: 445.

2- فايز بن إبراهيم الحبيب، مبتدئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الرابعة، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2017، ص: 112.

3- أماني الحاج محمد نص، المهدي مرسى الطاهر موسى، فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة 1990-2012، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، 2015، ص: 147.

4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003.

5- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، ص:397.

6- مفيد عبد اللاوي – محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية – مطبعة مزوار ، الوادي، الجزائر ، 2007 ، ص:64

7- فتح الله ولعو، الاقتصاد السياسي – توزيع المداخيل النقود والائتمان – بيروت، دار الحداثة ، 1987، ص :421.

8- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص: 97.

9- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصرن 1998، ص 17

10- عبد المالك عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر ، 2003، ص 43 .

11- د.عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 37.

12- د.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل ، الطبعة الأولى ،2003 ، ص : 45.

13- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر.

14- عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000، ص 41..

15- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص : 27.

16- اعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص :40

17- السيد عبد المولى ، المالية العامة ، دراسة للاقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1978 ، ص : 49.

18- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص : 125.

19- محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 100.

20- محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 124-125.

21- رفعت المحجوب ، المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975 ، ص : 181.

22- حمدي أحمد الغابي ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1992 ، ص : 244.

23- محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص : 45-46.

24- د. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1992).

25- عبدالله الشيخ محمود طاهر، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة، ط1، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1988)، ص94.

26- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط: 02، عمان، 2015، ص-ص: (97-99) .

27- بنك مصر، العملة الأوروبية الموحدة" اليورو: النشاة ومراحل التطبيق – الآثار المتوقعة على الاقتصاد الدولي والمصري"، اوراق بحثية، مركز البحوث ببنك مصر، العدد السابع ، 1999، ص21.

28– عصام السيد على خطاب، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص: 05.

29– جون مينار كيتر، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر الجزائر 1991

30– محسن أحمد الخضيري اليورو: الاطار الشامل والكامل للعملة الاوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية الطبعة الاولى القاهرة 2002

2. الاطروحات والرسائل الجامعية

31– د.دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994–2004 ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية) ، الجزائر ص :86

32– ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقد الاوروبي تقييم الآثار على اقتصاديات دول حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 2000.

33- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، ص: 163. .

34- شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014-دراسة تحليلية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادي تخصص مالية بنوك وتأمينات جامعة قاصدي مرباح 2017-2018

35- بلعبيدي محمد، كفاءة وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية حالة الجزائر ابتداء من 1990، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص 194.

36- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوزان الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008، ص: 318.

37- منى كمال سعيد محمد ،التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية، استعراض بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد جامعة القاهرة سنة 2007

3. المجلات العلمية

38–محمد بلعيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012،ص206.

39- عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 -2008"،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية– عدد 05/ديسمبر 2016، ص- ص: 175-176.

40– المادتين 58و62 من الامر رقم 11/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52 بتاريخ 26 أوت 2003 .

41– عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة2، العدد 51 ديسمبر 2016،ص: 194

42– عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، مصيدة السيولة الكترية كأحد حلول الازمة بين وصمة من انتكاس رأس مالي ووصف من طرح اسلامي، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والبدائل المالية المصريفية، النظام المصرف الاسلامي نموذجا المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر 5-6 ماي 2009.

43– باهر عتلم ومنال متولي كفاءة السياسة المالية واستهداف التضخم بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد المصري ، مؤتمر اصلاح المالية العامة في مصر المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد ،7-8 جوان 2000 كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية

44– حليمي حكيمة، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة' العدد:04، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي جوان 2018.

45– حليمي حكيمة ، لومايزية عفاف، واقع السياست الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2006 ودوره في تفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد:03، ديسمبر 2017، جامعة عين تيموشنت، الجزائر.

46– آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائر بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد:09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة 2001، ص65.

4. التقارير

47– تقرير بنك الجزائر سنة 2001

48- تقرير بنك الجزائر سنة 2005

49- تقرير بنك الجزائر سنة 2009

50- تقرير بنك الجزائر سنة 2010

51- تقرير بنك الجزائر سنة 2013

52- تقرير بنك الجزائر سنة 2017

5. الدراسات الإلكترونية

53- http://www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-4.htm page consultée le 15/02/2005 .

54- -http://www.rbnz.govt.nz.

55- http : / / www . treasury . govt . nz.

56- http://www.rbnz.govt.nz/monpol/review/0097145.html.

57- http : / / www . bankofengland . co . uk.

58- http://www.ecb.int.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

59- Faizul Ariff ali: Monetary And Fiscal Policy Co-ordination In FIJi, working Paper 2001/01,Economics Department, Reserve Bank of Fihi, suva, Fiji May 2001, p: 09.

60- Pawel Marszalek, Coordination of Monetary And Fiscal Policy, The Poznan university of Economics, Volume 3, Number 2, 2003.

61- Muhammad Farooq Arby and Muhammad N. Hanif, Monetary and Fiscal Policy Coorination 2003, MPRA Paper no, 10307, Posted 6 september 2008, P 03, 13-03-2017.

62- International Monetary Fund , " New Zealand: Selected Issues", Country Report No. 127, May 2004, p. 98-1 **62**23.

62- The International Monetary Fund, "Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions", 2004, p. 9.